

dr shwaihy
12-10-2010

مجلة

مجلة اللغز العربية دمشق

« مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً »



www.almaktabah.net

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنفراوي الاستنبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

وبعد فهذه رسالة موضوعها النحو عند الكوفيين خاصة ، توقف الباحث على مذهبهم في مجمل أبوابه ، وهي مجموعة في هذه المجالة على لطافة حجمها . ولا يخفى ان المذهب الكوفي النحوي ينسب عليه وجوه من القراءات والروايات المتحملة عن الفصحاء والبلغاء كيجي بن وثاب المتوفى (١٠٣ هـ) وعامم بن أبي السجود (١٢٧) وسليمان الأعمش (١٤٨) وحزمة (١٥٦) والكسائي (١٨٩) ممن اشتهر بالقراءة من أئمة الكوفة . وأما من اشتهر بالرواية منهم فقد خرج الأمام احمد في مسنده لا أكثر من مائة وخمسين محدثاً كوفياً (٢٣٩ - ٣٩١) ج ٤ من المسند . ثم إن مؤلف هذه الرسالة المسماة بالموفي في النحو الكوفي - وهو السيد صدر الدين الكنفراوي الآتية ترجمته ، قد أوجز إيجازاً اضطرنا الى وضع تعليقات على رسالته توضح غوامضها ، وتشرح مقاصدها ، وشواهدا بالكلم الوجيز . ولما كان لمذاهب أئمة النحو أصول وقواعد يرجع اليها ويعمل عليها ، رأينا أن تقدم لهذه المجالة بشذرات مقتطفة مما نشره صديقنا العالم الأديب الأستاذ طه الراوي في أصول العربية عند الكوفيين والبصريين ^(١) ، وأنا اوجز القول في تراجم من يرد ذكرهم من الأئمة مع تاريخ وفياتهم ، والله هو الموفق .

محمد بهجة البيطار

* * *

(١) نظرة في النحو ج ٩ و ١٠ م ١٤ من مجلة الجمع العلمي العربي .

م (٧)

- ٤١٧ -

كلمة الأستاذ الجليل طه الراوي^(١)

تمهيد تاريخي :

عندما اتسعت لأجدادنا رقعة الفتوح ، واتسعت لهم الدولة ضربوا في الأرض وانبسطوا في الآفاق ، وخالطوا صفراء الأمم وحمرائها ، واحتكت لغتهم بلغتهم ، ولم تكذب تستقر بهم الحواضر حتى آنسوا فارط اللحن بتمشى في حواشي لغتهم ، وبدب على ألسنة أحداثهم ، فأعدهم ذلك ، وعن عليهم أن تطفئ العجمة على لغتهم . ولغة دولتهم ، بل لغة ملتهم ، التي هي مر نهضتهم ، ومصدر عزتهم ، فحفزت الحمية القومية ، والغيرة الدينية ، رجالاً منهم لنصرتها والذب عنها

وكان مجلي الحلبة في هذا المضمار ، أبو الأسود الدؤالي الكتاني أحد أعلام التابعين^(٢) يارشاد من الامام علي رضي الله عنه ، وكان من أرباب البصائر الحية ، فاستعرض طائفة من كلام العرب ، وتوصل الى استخراج طائفة من المسائل ، واستنباط بعض القواعد ، اسماها (النحو) ودونها في صحيفة له ، عرفت عند النحاة بالعليقة ، وهي أول كتاب دون في علم اللسان العربي .

وهذا تعلم ان النحو أسبق علوم اللغة وضعاً وتدويناً ، والسبب في هذا أن يوادر اللحن وأعراض الفساد هجمت على الإعراب ونظام التركيب ، قبل هجومها على مفردات الكلم وموضوعاتها ، ولذلك احتاجوا إلى وضع قوانين تعصم اللسان والقلم عن الخطأ في نظام التركيب وأصول الإعراب ، قبل احتياجهم الى ضبط مفردات الكلم ، وتحديد موضوعاتها .

(البصريون والبكوفيون)

وابو الأسود ، وان كان كوفي المولد ، إلا انه بصري النشأة ، وفي البصرة وضع حجر الزاوية في أساس نحوه ، وكان تلامذته من اهله ، ولذلك بقي النحو

(١) نشر صديقنا الأستاذ السمي الشيخ محمد بهجة الأثري له رحمه الله ترجمة حافلة في مجلة

المجمع العلمي (ج ١٤ م ٢٤) .

(٢) ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الكتاني ، رسم له الامام علي شيئاً من أصول النحو ،

فكتب فيه أبو الأسود ، وأخذته عنه جماعة ، سكن البصرة وولي أمارتها وتوفي فيها سنة ٦٩ هـ .

ريباً للبصريين ينتقل في حجور أمتهم ، الى أن كانت عصر الخليل بن احمد الفراهيدي^(١) ، فجمع متفرقة ، وفصل قواعده ، وهذب مسائله ، وأكمل أبوابه ، وتقدم الى سيبويه^(٢) ، وكان من أبنه تلاميذه ، وأسماهم همه ، أن يجمع ذلك في كتاب ، ففعل وأبدع ، ما شاءت له قوة درابته وسعة روايته .

وانقل بعض البصريين من النخاعة الى الكوفة ، واتخذها دار إقامة له ، وأخذ ينشر النحو بين ظهرانيها ، وكان في الطليعة من هؤلاء عبد الرحمن التميمي المتوفى سنة ١٦٤ . ثم ابوجعفر الرؤاسي^(٣) ، وعمه معاذ بن مسلم الهراء^(٤) ، مبدع علم التصريف . وأشهر من تخرج هؤلاء ، وأنهمهم علي بن حمزة الكسائي^(٥) ، وكان ممن يحضر في حلقة الخليل ، ثم ضرب في البوادي سنين كثيرة ، يأخذ عن الصحب من أهلها ، ولم يزل يدأب في الجمع والتحرير ، حتى انتهت اليه إمامة العربية في الكوفة ، ولم يتقيد بمذاهب من سبقه في التأصيل والتفريع ، ورسوم للكوفيين الحدود التي احتذوا أمثلتها وخالفوا فيها البصريين ، فهو عند الكوفيين بمكانة الخليل عند

(١) امام اللغة والعروض والنحو (المتوفى سنة ١٧٠ هـ) وهو الذي استنبط علم العروض ، واستخرج منها خمسة عشر مجرأ ، وهو أستاذ سيبويه ، وعامة الحكاية في كتابه عنه . وكما قال سيبويه : وسألته ، أو قال ، من غير أن يذكر قائله ؛ فهو الخليل ذكره السيرافي .

(٢) امام النحو عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه الحارثي ، ولد في إحدى قرى شيراز ، وقدم البصرة ، فزعم الخليل بن احمد وصف كتابه المسمى (كتاب سيبويه) في النحو ، لم يصنع قبله ولا بعده مثله ، ورحل الى بغداد فناظر الكسائي ، وأجازته الرشيد بمشقة آلاف درهم ، وعاد الى الأهواز فتوفي فيها سنة ١٨٠ هـ « الأعلام » .

(٣) محمد بن أبي سارة الكوفي ، أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة ، وهو أستاذ الكسائي والفراء ، وكما قال سيبويه في كتابه (قال الكوفي) عن الرؤاسي ، ولقب بذلك لكبر رأسه (توفي سنة ١٩٠ هـ) « الأعلام »

(٤) الكوفي النحوي ، شيخ الكسائي ، توفي عن نحو مائة سنة ، وهو الذي سارت فيه هذه الكلمة :

ان معاذ بن مسلم رجل ليس ليفات عمره أمد

وفي بقية الوعاة : وقد عاش مائة وخمسين سنة ، وكان يبيع الثياب الهروية ، فلذلك قيل له : الهراء (٥) أبو الحسن (١٨٩) امام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، ولد بالكوفة ، وامتوطن بغداد ، وقرأ على حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة ، ومات بالري هو ومحمد ابن الحسن في يوم واحد ، وكانا خرجا مع الرشيد ، فقال : دفنت الفقه والنحو في يوم واحد ،

البصريين ، وعلى يده انماز نحو الكوفة عن نحو البصرة ، واحتدم الجدل ،
وتطايير شرر المناقشة بين الفريقين .

* * *

وبالجملة فان مذهب البصرية أضبط قياساً ، وأتقن دراية ، ومذهب الكوفية
أكثر تشعباً ، وأوسع رواية ، وأنت ترى أن البصريين في تشددهم وتحكيم
قوانينهم ضيقوا على العربية واسمها في كثير من المواطن التي تتطلب السعة ، حتى
لقد ضاق النحو الذي قدره بمقاييسهم عن ان يسع نفسه ، وهو في زيمان شبابه ،
ونعومة إهابه ، فوقعوا في تلحين خاصتهم ، وكبار أئمتهم ، فقالوا لحن سيويوه في
كتابه ، ولحن فلان وفلان ، وهم من أئمة هذا الشأن ، بله الفقهاء والمفسرين
والمحدثين والفلاسفة المتكلمين^(١) .

ولا ينكر أن بعض المتأخرين من النحويين كابن مالك^(٢) وابن هشام
الأصبهاري^(٣) ومن تبعهما انتهبوا لهذا الأمر ، وحاولوا أن يفصموا شيئاً من تلك
القيود التي لا تجتمع والرواية في مكان ، فكان النجاح حليفهم في مواطن كثيرة ،
وبقي على غيرهم أن يتم ما بدأوا به ، ولكنه لم يأت بعد ابن هشام من النحويين
من نهج منهجه في التجديد والإصلاح ، فبقي الأمر محتاجاً الى معالجة ، فهل يوفق
أبناء هذا الجيل للقيام بهذه المهمة ، والفوز بهذه الخدمة ، نترك الجواب على
هذا السؤال لأعلام الأدب وأمراء البيان .

طه الراوي

* * *

(١) أشار الكاتب (رحمه الله) الى أمثلة من ذلك في غضون هذا المقال .

(٢) أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (نسب لجدده لشهرته به) الطائفي ،
الجليلي ، كان اماماً في العربية ، ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل الى دمشق وتوفي فيها عام (٧٧٢)
ومن مشايخه ابن عيش شارح المفصل ، ومن أخذ عنه الامام النووي ، ويقال انه عناه بقوله
في المتن : « ورجل من الكرام عندنا » .

(٣) جمال الدين أبو محمد ، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام من أئمة العربية
مولده ووفاته بمصر (٧٠٨ - ٧٦٩) ، قال ابن خلدون : وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر
بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام انحى من سيويوه .

ترجمة المؤلف

هو ابو طلحة ، عبد القادر ، صدر الدين بن عبد الله ، بن عبد القادر ، بن عبد الله ، ابن حسن ، الكنفراوي الأصل ، الامتازبولي ، الحنفي ، السلفي . ولد في الآستانة حوالي سنة ثمان وسبعين ومائتين والف هجرية . وتادب وتخرج بوالده وبمشايجه الذين أجازوه ؛ وهم : الشيخ محمد الجوخدار ، والشيخ عبد القادر الاسطواني ، والشيخ محمد الزهادي ، والشيخ بكري العطار ، والشيخ عثمان الخطيب الحنبلي ، والشيخ توفيق السيوطي ، والشيخ محمد سعيد المياني ، والشيخ محمد عنزة الأيوبي الامتازبولي .

تولى القضاء الشرعي في دوما وحمص وفي الآستانة ، كما تولى القضاء القانوني في كثير من الأمصار : فقد كان رئيساً لمحكمة البداية في « قره حصار » من أعمال ولاية إزمير ، وفي بيروت ، وجدة ، ودمشق ، وبغداد ، وطرايزوت ، ومناستر ، وقوصوة .

وكان عضواً في مجلس المعارف بالآستانة ، وأستاذ حكمة التشريع في جامعة الآستانة .

ولم تصرفه أعمال الحكومة والتدريس عن التأليف : فقد ألف باللغتين العربية والتركية عدة مؤلفات في موضوعات مختلفة ، منها :

١ - تاريخ دول الإسلام : كتاب كبير يدخل في عدة مجلدات ؛ بدأه

بالسيرة النبوية ، وأتى فيه على تاريخ جميع الدول والإمارات الإسلامية في الشرق والغرب إلى قبيل وفاة المؤلف سنة ١٣٤٩ هـ . وضرية هذا التاريخ أفراد كل دولة في باب خاص على طريقة ابن خلدون مع الإحاطة الدالة على اطلاع واسع ، وتبعه دقيق ؛ والكتاب لا يزال في المسودة بخط المؤلف .

- ٢ - طبقات المصنفين في العلوم الاسلامية قرنًا بعد قرن الى عصر المؤلف :
 قصره على أسماء المصنفين ، وموالدهم ، ووفياتهم ، وذكر مصنفاتهم ، وما تشتد
 الحاجة اليه من احوال بعضهم .
- ٣ - طبقات الخنفية : سلك فيه سبيل طبقات المصنفين .
- ٤ - مختصر تهذيب السكّال في الحفاظ ، وما قيل في الجرح والتمديد : رجه
 في جداول ، فذكر الصحابة ومن يليهم إلى سنة مئة ، ثم الذين من بعدهم .
- ٥ - مفاتيح كنوز الإسلام : في أسانيد المؤلف في كتب الحديث ،
 والتفسير ، والفقه ، والأخبار ، والرجال ، على سبيل البسط .
- ٦ - كشف الغمة عن افتراق الأمة : ذكر فيه فتنة المرتدين ومسيلمة ،
 وفتنة السبائية ، ومقالات الرافضة ، والوعيدية ، والمبتدعة ، من الأرجحة ، والقدرية ،
 المعتزلة ، والجهمية ، والرد عليها .
- ٧ - أنساب الأوائل والأنبياء عليهم السلام وأنساب العرب والصحابة والخلفاء
 والطالبيين وبعض الملوك .
- ٨ - رسالة في النحو .
- ٩ - الموفي في النحو الكوفي . (وهو هذا) .
- ١٠ - رسالة في العروض .
- وله في اللغة التركية ، مؤلف في أصول الفقه سماه : « الدررمة الى علم الشريعة » .

* * *

وكانت وفاته في الأستانة بشهر رمضان سنة ١٣٤٩ هـ . وقد قارب السبعين
 من عمره . رحمه الله .

*
*
*

وهذا نص الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا اللهم^(١) على هدايتك الى الصواب ، والصلاة والسلام على انبيائك
ورسلك ولا سيما محمد سيد الأحياء ، وعلى آله التابعين له وجميع الأصحاب .
(أما بعد) فهذا كتاب « نحو » وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين
ومصطلحاتهم ؛ إذ وجدتها أهملت ، وهي تحتاج إلى النظر والبصر من أهل التأويل ،
والفقهاء ، والعلماء . وبنى عليها وجوه من القراءات^(٢) والروايات^(٣) المتحملة
عن الفصحاء والبلغاء . فجمعتها في غضون كتاب من كتب كثيرة اطّعت عليها
ورتبته على ترتيب كتب المتأخرين ، وصميتها : « الموفي في النحو الكوفي » ؛ والله
المسؤول أن ينفع به ويجمله خالصاً لوجهه ، وهو المستعان وعليه التكلان .

(١) قولهم : « يا اللهم » مذهب الكوفيين أن الميم المشددة في اللهم بقية جملة
مخذوفة (قالوا) أصلها : يا الله أمناً بخير ، وليست عوضاً عن حرف النداء ،
ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار ، وأما البصريون فلا يميزون الجمع بينهما
إلا في ضرورة الشعر كقوله :

اني اذا ما حدث أماً أقول يا اللهم يا اللهم

ولما كانت هذه الرسالة موضوعة على مذهب الكوفيين ناسب أن يشير المؤلف
الى ما ألفت لأجله ، ففيه براعة الاستهلال .

(٢) ذكر الإمام ابن الجزري الدمشقي في طليعة كتاب النشر أسماء من اشتهر
بالقراءة في الأمصار ، وعد من أئمة الكوفة : يحيى بن وثاب ، وعاصم بن ابي النجود ،
وسليمان الأعمش ، وحمزة ، والكسائي ، فهؤلاء من كان يقتدى بهم ، ويرحل اليهم ،
ويؤخذ عنهم ؛ ولتصديهم للقراءة نسبت اليهم .

(٣) اشتهر من أئمة الرواية الكوفيين خاق كثير ، وقد خرج الامام احمد
ابن حنبل في مسنده لأكثر من مائة وخمسين محدثاً منهم رضي الله عنهم
(٢٣٩ - ٢٩١) ج ٤ من المسند .

النحو : علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلم في التركيب . والتركيب : إما بنسبة إسنادية ، فجملة ؛ أو غير إسنادية ، فتقييدي ؛ أو بلا نسبة ، فزجي ؛ والجملة : إما أن تتركب من اسمين كزيد قائم ، أو من فعل واسم كقام زيد ، أو من اسم وحرف ملاحظاً فيه معنى الفعل كيازيد^(١) .

والامم معرب وقد يبنى لشبه الحرف ، وإعرابه رفع وفتح وجر : فالمتى بالألف والياء^(٢) كجاء الزبدان ، وضربت كليها ؛ فكلا وكلتا مثليان^(٣) . وجمع المذكر السالم بالواو رفعاً ، والياء نصباً وجرّاً^(٤) نحو : جاءني الأحمدون ، وضربت الطالحين ، وحمل عليه عشرون وبابه^(٥) ، وارضون والسنون وبابه^(٦) . وقد يعرب جمع المذكر

(١) التقدير : ادعو زبداً ، أو أنادي زبداً فزيد في موضع نصب لأنه مفعول .
(٢) ذهب الكوفيون الى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في أنها اعراب بمنزلة الحركات ، لأنها الحروف التي اعراب الامم بها كما يقال : حركات الاعراب ، اي الحركات التي اعراب الامم بها . وقال البصريون إنها حروف اعراب وليست باعراب ، لأن هذه الحروف انما زيدت للدلالة على التثنية والجمع فصارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى . (٣) ذهب الكوفيون الى ان « كلا وكلتا » مثليان لفظاً ومعنى ، واصلاهما « كل » فكسرت الكاف ، وخفت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، والتاء للتأنيث ، والألف فيهما كالالف في « الزبدان » ولزم حذف نون التثنية منها للزومها للإضافة ، وقد شرح الأتباري مذهبه في (الانصاف) والبغدادي في (الخزانة) ، ورجحنا مذهب البصريين في كون « كلا وكلتا » مفردين لفظاً ، مثنيين معنى ، (الانصاف : ص ١٨٢ - ١٨٦ ؛ الخزانة ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٩) . (٤) الى التسعين . (٥) المراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ، ولم تكسر ، نحو عضة وعِضين ، وعزبه وعزبين ، قال تعالى : « كم ليثتم في الارض عدد سنين » وقال : -

السالم بالحر كات ، نحو : مضت السنين ، وهو قياس عند الفراء ومن تبعه ومنه قوله :
 رب حي عَرَنَدَس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب^(١)
 وقوله : « وقد جازت حد الأربعين^(٢) . »
 ونون جمع المذكر السالم مفتوح ، ونون المثني مكسور ، وبمضهم فتح ، قاله
 الشيخان^(٣) ، نحو :

على أحوذيين استقلت عشية فما هي الا لحمة ونغيب^(٤)

وجمع المؤنث السالم بالضم والجر ، وجوؤوا نصبه بالفنحة^(٥) ، إلا هشاماً^(٦) ،

— « الذين جعلوا القرآن عضين » أي مفرقاً لأنهم فرقوا أقوابهم فيه فآمنوا
 بما أحبوا منه وكفروا بالباقي فاحبط كفرهم إيمانهم . وقال : « عن اليمين وعن
 الشمال عزين » أي جماعات في تفرقة واحدها عزه . (١) حي : قبيلة .
 عَرَنَدَس : قوي شديد . الطلال : الحالة الحسنة وفي قوله : لا يزالون : مراعاة
 لمعنى الحى بعد مراعاة لفظه . القباب : جمع قبة ، وهي التي تتخذ من الأديم والخشب
 واللبد ونحوها . (والمعنى) : كثير من الأقوياء الذين يستطيعون التطاول في
 البنيان ، لا يزالون يسكنون الحيام ، (والشاهد) في ضاربين ، حيث أثبت النون ،
 ولم يحذفها الاضافة ، فلم أنه معرب بالحر كات . (٢) صدره : « وماذا تبغني
 الشعراء مني » ، والشاهد في (الاربعين) بكسر النون على أنها كسرة اعراب
 (٣) إماما الكوفة بالنحو والافتة : أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي أحد القراء
 السبعة المتوفى سنة ١٨٩ هـ . وأبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء المتوفى سنة ٣٠٧
 (٤) هو حميد بن ثور الصحابي الهلالي من أبيات يصف بها قطاة . (أحوذيين)
 تشية أحوذى ، وهو الخفيف في المشي ، والمراد بهما هنا القطاة ، والمعنى : طارت
 هذه القطاة عشية على جناحين خفيفين ، فما مسافة رؤيتها والنظر اليها وقت الطيران
 الا مقدار لحمة ، ثم تغيب ثانياً ، والشاهد في أحوذيين حيث فتحت نون المثني
 وذلك لفة . (٥) حذف لأمه أم لم تحذف . (٦) ابن معاوية ، ابو عبد الله —

فلا يجوز إلا فيما حُدثت لامه ^(١) ، كقولهم : سمعت لغاتهم . وإذا كان جمع النسوة السالم عامًا يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابه كسائر جمع المؤنث ، وإعرابه كإعراب غير المجرى ^(٢) ، وإذا وقف عليه فبالهاء نحو : جاءت من أذرعة ؛ وإعرابه كسائر جمع المؤنث بلا تنوين ، كقولك :

تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظرًا عالي ^(٣)

وأما المفرد والجمع المكسر فيعرب ^(٤) بالحركات الثلاث إلا إذا كان غير مجرى فيفتح في الكسر إلا ذو وغم وأب وأخ وحم ، فبالحرف ^(٥) إذا أضيف إلى

- الكوفي ، (٢٠٩) نحوي ضرير من أهل الكوفة من كتبه « الحدود » و « المختصر » و « القياس » وكأها في النحو « الأعلام » .

(١) مشابهته المفرد حيث لم يميز على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها ، وجبراً لحذف لامه ، فإن ردت اللام في الجمع نصب بالكسرة اتفاقاً ، كسنوات وشعوات . (٢) الكلمة في الأصل (غير المنصرف) ولكنها مرتج عليها وبموضع عنها بلفظ (غير المجرى) وقد تكررت في الأصل هذا التغيير مراعاة للاصطلاح الكوفي والمراد به : (غير المنصرف) . (٣) قاله امرؤ القيس ، والمعنى : نظرت إلى نار هذه المحبوبة بقلبي وأنا بالشام ، وهي بالمدينة ، مع أن الأقرب من دارها يحتاج إلى نظر عظيم لشدة بعدها عن بلدي (والشاهد) في أذرعات ، روي بالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة لحال الجمعية ، وبالجر بالفتحة مراعاة للحالة الراهنة وهي العلمية ، وبالجر بدون تنوين مراعاة للحاليتين . (٤) في الأصل : يعرب . (٥) ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال ، معربة من مكانين ؛ وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب . أما الكوفيون فاحتجوا بأن الحركات الثلاث تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الأفراد ، نحو قولك : هذا أب الخ . . . فإذا أضفتها بقيت الضمة والفتحة —

غير الياء (١) (.....) (٢) .

ويجوز قصر غير الأوابين (٣) واعرابها بالحركات ، ومثلها « هن (٤) » خلافاً للفرأ في إعرابها لأنه ناقص .

غير المجرى ما فيه علتان (٥) من العلل المذكورة ، وهي الف التأنيث (٦)

— والكسرة إعراباً لها ، (قالوا) وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجراها في كونها اعراباً بديلاً أنها تنغير مثلها في حال الرفع والنصب والجر فنقول : هذا أبوك ورأيت أباك وصمرت بأبيك ، فالضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل ذلك على أنها معربة من مكانين .

وتتمة البحث في كتاب الإيضاف ، (ص ٦ - ١٢) وفيه تفصيل المذاهب واللغات ، وذكر الحجج والاستدلالات . واختصار مؤلف هذه الرسالة (رحمه الله) محل بالمقصود . (١) فإن كانت الإضافة للياء أعربت بالحركات المقدره نحو : وأخي هارون . (٢) كلمة مبهمة لم نوفق الى حلها . (٣) أي غير (ذو و فم) فان اعراب الأول منها بالأحرف متعين ، والثاني بغير الميم متعين أيضاً . (٤) أي محذوف اللام ، وهو الواو ، فيعرب بالحركات . قال الأشموني : وعلقة الإتمام في (هن) أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية العرب . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . (٥) أي فرعتان من العلل التسع ، إحداهما ترجع الى اللفظ ، والثانية الى المعنى ، وهما تؤثران باجتماعهما ، واستجباع شرائطها فيه أثراً سيحياً ذكره ، أو علة واحدة منها تقوم مقامها ، بأن تؤثر وحدها تأثيرهما ، هذه العلل مجموعة في هذين البيتين :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجبةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ
والنون زائدة من قبلها الفٌ ووزن فعلٍ ، وهذا القول تقريبٌ

(٦) أي مقصورة كانت أو ممدودة ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ،

أي سواء وقع نكرة مذكري وصحراء ، أم معرفة كرضوي (أمم جهل بالمدبنة) —

فأئمة مقام عطين^(١) .

والجمع قائم مقام عطين ؛ شرطه ان يكون على وزن فواعل او مفاعيل^(٢)
وله في الأصل كخضاجر^(٣) ، او في التقدير كسراويل^(٤) .

— وز كريات ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعاً كجرحى وأصدقاء ، أم اسماً كما تقدم ،
أم صفةً كحلبى وحمراء ، قال ابن مالك رحمه الله :

فألف التأنيث مطلقاً منع حرف الذي حواه كيما وقع

(١) إنما استقلت بالنع لأن في المؤنث بها فرعية لفظية من جهة التأنيث ،
ومعنوية من جهة لزومها . (٢) وضابطه : كل جمع فتح أوله وكان ثالثه
الفاء . — ليست عوضاً — وبعدها حرفان ، او ثلاثة ، اوسطها ساكن ولم يُنو
بذلك الساكن وبما بعده الانفصال ، وبعدها ايضاً كسر اصلي ، ولو تقديراً كدواب
وعذاري ، فإذا كان الجمع بهذه الصفة استقل بالمتع لأن فيه فرعية اللفظ ،
بمخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً وحكماً ؛ وفرعية المعنى بدلالته على الجمعية .
وإذا اتقى أحد الشروط المتقدمة صرف ، كعذافر (الجل الشديد) المضموم
الاول ، وصلصال لما الفه غير ثالثة ، ويمان وشآم لأن الألف عوض عن إحدى
يائي النسب ، فان اصلها يمني وشامي ، حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً وعوضوا عنها
الألف ، ثم أعل إعلال قاض ، وتدارك لما ليس بعد الفه كسر ، وتدان وتوان
لما الكسر فيه غير اصلي ، إذ اصله الضم وكسر لمناسبة الياء ، وطواعية وكراهية
لمتحرك وسط الثلاثة بعد الألف ، وظفاري ورفاجي للساكن المتبوي انفصاله
لأن الياء فيهما عارضة للنسب ، بخلاف قاري وبخاتي وكراسي ، فان الياء في
المفرد . والى الجمع المذكور اشار الناظم بقوله :

وكل جمع مشبه مفاعلا او المفاعيل لمنع كافلا

(٣) اي ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية الا لجمع كخضاجر ،
او منقول عنه كسراويل ، ف قيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي ، وقيل إنه
منقول ، اي ان سراويل كان جمع سرِوالة ، فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد —

(المزيدتان) ^(١) تشترط العلمية في الاسم ، وانتفاء فعلاية في الصفة ^(٢) وقيل وجود فعلى ^(٣) ولم يشترط الفراء الزيادة ومنع سنان .
و « الوصف » الأصلي لا يعتبر مع العلمية نحو أحمر ^(٤) و « وزن الفعل » شرطه

— الجنسي به ، ففنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة وإن كان مفرداً (راجع شروح الألفية وحواشيتها عند قوله :
ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع)

(١) المزيدتان : هما الألف والنون ، وعلامة زيادتهما سقوطهما في بعض التصاريف ، كما في نسيان وكفران إذا رداً إلى نسي وكفر . (٢) أي ينعم الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مخموماً جاء التأنيث نحو عطشان وغضبان ، لأنك تقول : امرأة عطشى وغضبي ، ولا تقول عطشانة ولا غضبانة ، فإن كان المؤنث على فعلاية صرف ، فتقول : رأيت رجلاً عطشاناً وامرأة سيفانة . (٣) مثاله : لحيان - لكبير اللحية - لا مؤنث له ، فمن لم يشترط لمنع صرف (فعالان) إلا انتقاء (فعالنة) منعه من الصرف كما تقدم ، ومن اشترط وجود (فعلى) تحقيقاً ، صرفه ، والصحيح عند المؤلف الأول ، لأنه (رحمه الله) أورد الثاني بصيغة التضعيف « قيل » وقال الأشموني والصحيح منع صرفه وعلق عليه الصبان بقوله : هذا يخالف قول أبي حيان : إن الصحيح فيه صرفه لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف ، فوجب العمل به . قال الصبان : « فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه » أي لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلاية ، لأن باب فعالان فعلى ، أوسع من باب فعلاية ، والتقدير سيفي حكم الوجود . (راجع الأشموني والصبان ج ٣ ص ١٥١) . (٤) أحمر ممنوع من الصرف للوصف الأصلي ووزن الفعل ، لأن هذا الوزن أصل في الفعل وهو به أولى ، لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ، وما كانت زيادته لمعنى أصل لغيره .

أن يخصه^(١)، أو في اوله زيادة الفعل غير قابل للثاء نحو احمد^(٢)

و «العدل» ومنه وزن مثنى وثلاث^(٣) .

و «المجمة» شرطها أن تكون علماً في الأصل زائداً على ثلاثة أحرف

أو متحرك الوسط^(٤) .

و «التأنيث» لفظي ومعنوي بشرط العلمية ، وشرطُ تحتم تأثيره في المعنوي

المجمة^(٥) ، أو زيادته على ثلاثة أحرف خلافاً لابن الأنباري^(٦) أو تحرك

الوسط ، أو أن يكون اسم بلدة عند الفراء ، أو ان يكون مؤنثاً في الأصل

(١) نحو أحيمر وأفيضل من المصفر ، فإنه لا يتصرف ، مع أنه ليس على

وزن أفعل ، لكنه على وزن متأصل في الفعل كأبيطر مضارع يطر - إذا طالج

الدواب - ، ولهذا قيل إن الأولى تعليق المنع على وزن الفعل الذي هو به أولى

لا على وزن أفعل . (٢) أحمد كأحمر في كون الزيادة في أوله تدل على

معنى في الفعل دون الامم . (٣) على وزن مفعل وفعل ، وهو الى الأربعة

بالاتفاق نحو قوله تعالى : « أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع » وفي الباقي على

الأصح ، وهي معدولة من الفاظ العدد الأصول مكررة ، فأصل جاء القوم

أحاد جاوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، فعدل عن هذا المكرر الى أحاد

اختصاراً وتخفيفاً (راجع تنعة البحث في منار السالك الى أوضح المسالك ج ٢

ص ٢٦٢) . (٤) المراد بالأعجمي ما عدا العربي ، قال ابن مالك رحمه الله :

والمعجمي الموضع والتعريف مع زيدي على الثلاث صرفه امتنع

(٥) المجمة لا تستقل بالمنع في مثل ماء وجور من الثلاثي (اسما بلدتين)

ولكن انضمامها الى العلمية والتأنيث يحتم المنع بها ، فهي مقوبة للتأنيث لا غير .

(٦) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، من أعلم أهل زمانه بالأدب

واللغة ، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار ، توفي سنة ٣٢٨ هـ .

سُمي به مذكر عنده ، وتعلب^(١) .

و « المعرفة » بشرط العلمية ، والتركيب بلا نسبة^(٢) بشرط العلمية ، او اذا نكرة^(٣) ما فيه طلمية مؤثرة اجري له إذا سمي بالوصف الأصلي . او اذا انكرة^(٤) الوصف الأصلي المسمى به فالمتحد انه يجري ايضاً إلا اذا كان اعتبار الوصفية من وجه كأحمر إذا سُمي به رجل احمر^(٥) . قاله الفراء وابن الأنباري . وبقاس عليه سكران إذا سُمي به رجل مدمن ، وقد يُجري غير المجري للضرورة^(٥) ، او للتناسب^(٦) ، إلا امم التفضيل الذي بمده « مِن »^(٧) والمجري

(١) ابو العباس احمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان راوية للشعر ، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، ثقة حجة ، ولد ومات في بغداد (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) . (٢) المراد بالتركيب بلا نسبة هو تركيب المزج بأن يجعل الاسمان اسماً واحداً ، لا بإضافة ولا بإسناد ، بل ينزل نجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث . (٣) كذا بخط المؤلف ولعله : وإذا نُكِر ما فيه علمية الخ . . . وإذا نكر الوصف الخ . . .

(٤) قال الأشموني : « . . . والثالث إن سُمي بأحمر ، رجل احمر ، لم ينصرف بعد التنكير ، وان سُمي به اسود او نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري » وانظر هذا البحث في الأشموني والصبان عند قول ابن مالك رحمه الله :

(. . . واصرفن ما نُكِرَا من كل ما التعريف فيه أثرا)

ص ١٧٨ ج ٣ (٥) كقول امرئ القيس : « وبوم دخلت الخدر ، خدر عذبة » وعذبة ابنة عمه وهنا الشاهد ، لأنه صرف للضرورة ، مع أنه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث . (٦) كقراءة نافع والكسائي : « سلاصلاً وقواريراً » . (٧) قالوا لأن حذف تنوينه لأجل (مِن) فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا (من) ، بدليل صرف : (خير منه وشر منه) نزوال الوزن .

قد لا يجري اضطراراً^(١) واختياراً هو اختيار ثعلب . والمنقوص نحو جوارٍ
ليس تنوينه للاجراء وقد يجري المنقوص مجرى الصحيح نحو قاضٍ اذا سمي
به مؤنث .

محمد بن هبة: اليطار

(يتبع)

٤٣٤

(١) قال الأشموني : واجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباه
سائر البصريين والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه ، (وذكر
شواهد له) والى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله :
ولا اضطرار أو تناسب صرف ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

الموفي في النحو الكوفي
 للسيد صدر الدين الكنفر ابي الاستاذ جولي الخنفي
 علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٢ -

المرفوعات

«الفاعل» ما أسند إليه الفعل او شبهه ^(١) نحو : كان زيد عالماً ، وقائم زيد .
 وحقه ان يلي الفعل وقد يتقدم عليه ^(٢) إلا إذا كان نكرةً إلا إذا أفاد ^(٣) ، نحو :
 ما للجمال مشيها وثيدا أجندلاً يحملان أم حديداً ^(٤)
 ويكون ^(٥) جملةً نحو : بدا لي ، يقوم زيد . ولا يحذف إلا من المصدر ،
 إلا عند الكسائي ^(٦) ، نحو :

(١) كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمصدر .
 (٢) قال الصبان : فلا يضر عندهم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو : زيد قام ،
 وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو : الزيدان قام ، والزيدون قام ،
 جائز عند الكوفيين ممنوع عند البصريين . (٣) اي لا يجوز ان يتقدم الفاعل
 - إذا كان نكرة - على فعله إلا إذا أفاد ، إذ فيكون في تقدمه حكم
 الابتداء بها ، قال ابن مالك رحمه الله :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد ، كعند زيد نمره

(٤) هو قول الزبأء الملكة العربية الشهيرة ، التي ملكت الشام والجزيرة ،
 وأخبارها كثيرة ، (٥٨٣ ق ٥) . (٥) اي الفاعل . (٦) اجاز الكسائي
 حذف الفاعل من المصدر وغيره تمسكاً بنحو قوله : فإن كان لا يرضيك الخ البيت .

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قَطْرِي^(١) لا إخالك راضياً
ولو عدت قريبة ، أو اتصل أو كان المفعول محصوراً بـ «إنما» لا بـ «إلا»
وجب تقديم الفاعل^(٢) ، ولو اتصل مفعوله وجر منفصل^(٣) ، وجب تقديم المفعول^(٤)
وكذلك إذا اتصل مكني المفعول إلى التاعل ، نحو : ضرب عمراً غلامه ،
وقال الطوال كقوله :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبيرٍ وحسن فعلٍ كما يُبجى سنار^(٥)

(١) قطري هو ابن الفجاءة الخارجي ، والبيت لسواد بن المضرب ، وكان
هرباً من الحجاج خوفاً على نفسه ، والمعنى : إذا كانت حالتي التي تراها - وهي
الفرار من ذلك الخارجي الممقوت - لا ترضيك ، ولا ترضي حتى ترجعني إليه ،
فإني أظنك لا ترضي ، لأنني عزمْتُ على عدم تحقيق ما يرضيك . والشاهد :
حذف مرفوع كان و يرضيك للدلالة الحال عليهما . (٢) إذا عدت القريبة
التي تميز الفاعل من المفعول ، وجب تقديم الفاعل بسبب خفاء الاعراب وعدم
القربة ، إذ لا يعلم الفاعل من المفعول - والحالة هذه - إلا بالرتبة كما في نصر
موسى عيسى ، وأكرم ابني أخي . وإن وقع الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه
أيضاً ، إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلاً ، والفرض أنه متصل ، نحو : أكرمك
وأكرمت زبداً . وكذا الحال إذا حصر المفعول بإتماً ، فيجب تقديم الفاعل على
المفعول ، لأنه لو أخر انقلب المعنى ، نحو : إنما نصر زيدُ عمراً . (٣) لأنه
لو قدم الفاعل وجب انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ، كعلمني الأستاذ .
(٤) فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، قال ابن هشام في أدهع
المسالك : ولا يبيحزه أكثر النحويين لا في شعر ولا في نثر ، وأجازه فيها الأحفش
وابن جني والطوال وابن مالك ، والصحيح جوازه في الشعر فقط .
(وسنار أممٌ لرجل رومي بنى قصرًا عظيمًا بظهر الكوفة ، للنعمان بن امرئ
القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه ، لتلا بئني لغيره مثله ،
فصربت به العربُ المثل في سواه المجازاة .

الموفي في النحو الكوفي

ويجب كذلك اذا كان الفاعل محصوراً بـ «إنما» بخلاف «إلا» — هذا عند الكسائي ، وذهب الفراء وابن الأنباري الى وجوب تقديم المفعول إذا كان الفاعل محصوراً بـ «إلا» -

والعامل في الفاعل هو الفعل المسند أو شبهه ، وقد يحذف فعله لقريظة ، وهو كثير بعد «لو» و«لولا» وقد يحذفان معاً .

نائب الفاعل (١) :

ما أسند اليه المجهول أو شبهه (٢) ويجوز إنابة المفعول به (٣) .
والمصدر غير العلة (٤) والمحل المنصرف (٥) اتفاقاً ، والحال الضروري إذا كان جملة عند الشيخين (٦) ، لا مفرداً خلافاً للفراء (٦) ، ولا التمييز خلافاً

(١) جرى المصنف في هذه الترجمة (نائب الفاعل) على مصطلح ابن مالك رحمه الله ، وهي أدلى وأخصر من قول كثير (المفعول الذي لم يسم فاعله) لأنه لا يشمل غير المفعول مما يتوب كالظرف مثلاً ، إذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثاني في أعطي زيد ديناراً وليس مراداً (انظر الخضري والصبان) . (٢) قد يحذف الفاعل للجمل به ، أو افترض لفظي صحيح كتصحيح النظم ، أو معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض ، وكلاهما يجوز ، والعلم به ، والابهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، فصار بذلك شبه المجهول - (٣) نحو : «وغيض الماء» ، وقضي الأمر» . (٤) لم يشترط في المصدر النائب عن الفاعل أن يكون مختصاً بوصف أو إضافة أو عذر كما يتضح من مثاله «نفخ نفخة» . (٥) المنصرف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بين . (٦) أجاز الكسائي والفراء قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل ، نحو : (كئين يقام) و(جعل يفعل) . واعتبعد جواز الرضي في شرح الكافية لوجهين (أحدهما) أن هذين الفعلين من عوامل المتبدا والخبر ، وما حذف في هذا الباب من الفاعل -

للكسائي^(١) ، نحو : ضربَ عمرٌو ، وفتحَ نفخةٌ ، وصيمَ رمضان ، وكينَ يُقام ، وكينَ ، وطابتَ نفسٌ .

ولا يتمين المفعول به إذا وجد ، فيجوز إنابة غيره ، نحو : ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون^(٢) . ولا ينوب الثاني من باب طلعتُ ، ولا ثانياً : أعلمت

— فليس بمنويّ ، ولا يُحذف المبتدأ إلا مع كونه منوباً ، فلا ينوب على هذا خبر كان المفردُ أيضاً عن الفاعل ، نحو : كين قائمٌ ، وقد أجازهُ الفراء دون الكسائي (والثاني) أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون ، ولا معنى لكين القيام (ص ٧٤ ج ١ شرح الرضي على الكافية) .

(١) في شرح الرضي للكافية : وأجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الأصل فاعلاً فقال في طابَ زيدٌ نفساً طابت نفسُ زيدٍ . (٢) أي إنه إذا وجد مع الفعل مفعول به ، ومصدر وظرف وجارٌّ ومجرور جاز عند الكوفيين نيابة غير المفعول ، سواء تقدم النائب عن المفعول به أو تأخر ، لقراءة أبي جعفر : « ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون » فيجزى : مبني للمفعول ، و « بما » نائب فاعل مع تقدم المفعول به وهو « قوماً » عليه . وقوله :

وإنما يُرَضِي المُنِيبُ رَبَّهُ مادام معنيًا بذكرِ قلبه

والشاهد نيابة الجارِّ والمجرور مع وجود المفعول مؤخرًا ، وكقول رؤبة :

لم يُعِنِ بالعِلاءِ إلا سيدا ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هُدى

والمعنى : لا يهتمُّ بالمكارم إلا شريف النفس ، ولا يبعد الضالُّ عن ضلاله ، وسيء خصاله ، إلا من هداه الله ، والشاهد : نيابة الجارِّ والمجرور مع وجود المفعول به ، وقد اجاب البصريون بأن البيتين ضرورةٌ . قال في شرح الجامع : والحقُّ أنه إن كان الغير أهمَّ في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به ، مثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوعَ الضرب أمامَ الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما افاده السيد (ص ٤٢ ج ٢ حاشية الصبان) .

مطلقاً (١) ، ولا ثاني أعطيت اذا كانت نكرة والأول معرفة (٢) .

فصل في الاستناد :

إذا كان المسند اليه ظاهراً ذات حر متصلًا ، مفرداً او مثني يجب تأنيث المسند مفرداً (٣) ، واذا كان مذكراً ، مفرداً او مثني ، فالتذكير ، وإلاً فوجهان (٤)

(١) اي إن ما كان خبراً في الأصل ، لا ينوب فيه المفعول الثاني ولا الثالث ، سواء ألبس أم لا ، وسواء أكان جملة ام لا ، وسواء أكان نكرة والأول معرفة ام لا . (٢) وجهه ان النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل ، والمعرفة احق بالاستناد اليها من النكرة . (٣) نحو قوله تعالى : « إذ قالت امرأة عمران » فهذا أثن المسند « قالت » لأن المسند اليه « امرأة عمران » ظاهر ، متصل بفعله ، حقيقي التأنيث ، وهو المراد بقوله (ذات حر) وأصل حر (حرح) بدليل تصغيره على (حرج) وجمعه على (أحراح) فحذفت لامه وهي الحاء اعتباراً ، فبقي كيدٍ وديم وهو بكسر الحاء (ف . ه . المرأة) ، ولكن المراد هنا مطلق (الف . ه .) . وبالعجباً للمؤلف كيف اختار هذا اللفظ (ذات حر) الذي اضطره اليه ابن مالك في الفيته ، فقد يُفتقر في الشعر ما لا يُفتقر في غيره ، وقد كان في وسعه ان يقول (المؤنث الحقيقي) ، ولعل مذهب الكوفيين اضطره الى (ذات حر) . (٤) التأنيث نحو : « كذبت قبلهم قوم نوح » و « قالت الأعراب آمنا » وادرقت الشجر ، والتذكير نحو : اوردق الشجر ، « وكذب به قومك » وقال نسوة « وقام الرجال ، وجاء الهنود » إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح اوجبت التذكير في نحو : قام الزيدون ، والتأنيث في نحو : قامت الهندات ، خلافاً للكوفيين فيها ، فقد اجازوا في الفعل معها التذكير والتأنيث ، واحتجوا بنحو : « إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل » « إذ جاءك المؤمنات » وقوله : نبكي بناتي شجوهن وزوجني والناظرون إلي ثم تصدعوا —

ومكفي المذكر^(١) المفرد فعل ٦ والمؤنث فعلت ٦ والمثنى المذكر فعلا ٦ والمؤنث فعلتا ٦ والجمع فعلوا وفعلت وفعان .

فصل في التنازع^(٢)

إذا تنازع العاملان^(٣) ، في فاعل بدمهما ٦ نحو : جاء وقعد الزيدان ٦ قال الكسائي : هو فاعل الثاني ٦ وفاعل الأول محذوف^(٤) . وقال الفراء : هو فاعلها^(٥) ٦ وقال الجمهور : هو فاعل الأول ٦ وفاعل الثاني تكتيه وجوباً ٦ وقد نعزي الى الفراء ايضاً فتقول : جاء وقعدا الزيدان ٦ واذا تنازعا في مفعول فكذلك . إلا ان غيرهما جوزوا إعمال الثاني يحذف

— والمعنى : ان بنات ذلك الشاعر وزوجته والمحبين اجتمعوا وبكوا حزناً وهماً ٦ ثم تفرقوا بعد ذلك . والشاهد تجريد (بكي) من علامة التأنيث ٦ مع ان الفاعل جمع مؤنث سالم ٦ فهو حجة للكوفيين (٢١١ ج ١ المنار على التوضيح) .
(١) اي ضميره كما هو ظاهر . (٢) التنازع لفة التجاذب ٦ واصطلاحاً : توجه عاملين الى معدول واحد ٦ كل منهما طالب له من جهة المعنى ٦ نحو قول المؤلف رحمه الله : جاء وقعد الزيدان ٦ فكل واحد من جاء وقعد يطلب « الزيدان » بالفاطية . (٣) إذا تنازع العاملان جاز إعمال ايها شئت ٦ باتفاق من البصريين والكوفيين ٦ فقد سمع من العرب إعمال كل منهما ٦ فالخلاف الآتي في المختار منها لا في اصل الصحة . (٤) بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل في باب التنازع عند إعمال الثاني فراراً من الإضمار قبل الذكر . (٥) توجيهاً للعاملين الى الاسم الظاهر ٦ وبناء على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني .

مفعول الأول (١) نحو: ضربت وأكرمت زبداء، أو بكتابتها مؤخرًا، نحو ضربت وأكرمت زبداء إياه، وبذكرة إذا كان ضروريًا (٢) نحو: علمتني قائمًا، وعلمت زبداء قائمًا .

ويجوز حذفه أيضًا، تقول: علمتكَ وعلمتني قائمًا (٣)، وقس عليه إذا تنازعا في شيء، يطلبه أحدهما فاعلاً، والثاني مفعولاً، إلا أنه لا سبيل إلى إهمالها هنا . فيجب إعمال الأول عند الفراء (٤) . وأما مبنى الاختلاف فانهم منعوا الكتابة قبل التصريح لفظًا ورتبة (٥) ولم يجوز غير الكسائي حذف الفاعل (٦)

(١) وافق البصريون هنا الكسائي في حذف المفعول لأنه فضلة إذا حذف في السعة، ولأنه يلزم على ذكره التكتية قبل التصريح (الاضمار قبل الذكر) . وعود الكتابة على متأخر لفظًا ومعنى وحكمًا، ولا ضرورة إليه فترتكب مخالفة القياس .

(٢) يعني ان لم تستغن عن المفعول أظهرته، ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه .

(٣) إنما جاز حذفه عند الكوفيين لأنه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الآخر، قال الأشموني: وأما الحذف فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالفسر، وهو أقوى المذاهب، لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل .

(٤) الفراء يقول: ان استوى العاملان في طلب المرفوع، فالعمل لهما ولا اضمار، لأنها كالعامل الواحد، فأخواتك في نحو: قام وقعد أخواتك، فاعل اقام وقعد، فهو فاعل لفاعلين عنده، وان اختلفا، وكان أولهما يطلب مرفوعًا أضمرته مؤخرًا، فرارًا من حذف الفاعل، ومن الاضمار قبل الذكر فتقول: أكرمتي وأكرمت زبداء هو . (٥) أي لأنه قبيح . (٦) أي إذا دل عليه دليل، فإذا قلت: اجتهد فسرفني يسارًا وجعلت يسارًا فاعلاً لسر، كان فاعل (اجتهد) على رأي الكسائي محذوفًا لدلالة ما بعده عليه، وعلى رأي سيبويه والجمهور ضميرًا مستترًا يعود إليه؛ لأن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل وهو عمدة، وبشكل وجهة، وللكلا المذهبين شواهد تراجع في مرفوح الألفية وحواشيها عند قول ابن مالك: وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعا والتزم ما التزما

ولم يجوز إعمال الثاني الفراء (١) .

المبتدأ والخبر

المبتدأ ذو الخبر : ما أسند اليه مؤخر ، او مقدم ، لا يعمل فيه ، عارياً عن النواسخ ، وهو هو ، نحو : زيد قائم ، وانسان عمرو ، وقائم أنت (٢) . وعامله الخبر عند الشيخين (٣) . العائد من الخبر عند الجمهور . ولا يجوز الابتداء بالنكرة ، ما لم تفد (٤) ، ويجب تقديمه اذا كانا متساويين نحو : هذا زيد ، وأفضل منك

(١) أي لأنه اذا أعمل الثاني أدى ذلك الى الاضمار قبل الذكر (الكتابة قبل التصريح) وهو ممنوع عندهم كما تقدم . (٢) هذه الأمثلة مرتبة على تعريف المبتدأ وعائدة اليه ، ففي المثال الأول اسند اليه مؤخر وهو «قائم» ، وفي الثاني مقدم وهو «انسان» وفي الثالث لفظ «أنت» يرتفع بالضمير العائد اليه من الخبر «قائم» لا بالخبر ، وهو معنى قوله : «لا يعمل فيه» وقوله : عارياً عن النواسخ ، أي نواسخ المبتدأ ، وهي كان ، وإن ، وظن ، وأخواتها ، وما ، ولا ، وقوله «وهو هو» أي ان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، او هو وصف المبتدأ ، والوصف في المعنى هو الموصوف ، ألا ترى انك اذا قلت «زيد عالم» كان «عالم» في المعنى وصفاً لزيد ، وهو «زيد» متصفاً بالعلم ؟ (٣) هما إما الكوفة الكسائي والفراء ، وقد تقدم ذكرهما ، وكان عامله الخبر عندهما ، فعامل الخبر هو المبتدأ ، أي فها بترافعا ، وهو مذهب الكوفيين كما ترى في انصاف الأنباري وغيره . (٤) أي لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً ويسوغ ان حصلت به فائدة ، كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف او مجرور ، نحو : «ولدينا ضرب» ، «وعلى أبا صاهم عشاوة» فالذي سوغ الابتداء بشاوة وبزيد في الآية قبله الإخبار عنها بظرف ومجرور مختصين باضافتهما لما يصلح للابتداء ، وقد قال ابن مالك رحمه الله :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نكرة

ولم يشترط سبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ، —

افضل مفي (١) او كان المبتدأ مما له الصدر نحو: من ابوك؟ (٢) او كان خبره
 مما لو قدم لعمل فيه نحو: زيد قام (٣) ، بخلاف: قاما الزيدان (٤) ، او كان
 خبره محصوراً نحو: ما زيد الا قائم (٥) ، وقد يحذف (٦) ويجب في نعت مقطوع:
 نحو الحمد لله الحميد ، ومصدرٍ تاب عن فعله ، نحو: سمع وطاعة (٧) وكل خبر

-- ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي الى مواضع الفائدة فتنبهوا ، فن
 'مقل' محل ، ومن أكثر مورد ما لا يصح ، او معدد لأمر متداخلة . قال الأشموني:
 والذي يظهر المحصار مقصود ما ذكره في الذي سيذكر ، وذلك خمسة عشر
 أمراً ، وعددها . (١) اي يجب تقديم المبتدأ اذا استوى مع الخبر تعريفاً وتنكيراً
 كما ترى في المثالين ، فلو قدمت «زيداً» في الأول لكان مبتدأ ، وأنت تزيده
 خبراً ، وكذا في المثال الثاني . (٢) فان «من» الاستفهامية لها الصدارة ،
 ومثلها «من» الشرطية و«ما» التعجبية ، و«كم» الخبرية ، وهي مبتدآت نحو
 «من يعدل يفلح» و«ما أحسن الفضيلة؟» و«كم شغف بحب الخير رأيت»
 اي كثيراً . (٣) فلا يجوز تقديم الفعل على أنه خبر . (٤) أي فإنه جائز ،
 لأن (قاما) ليس عاملاً في (الزيدان) بل هو عامل في الضمير البارز .
 (٥) فقائم وهو الخبر محصور باللام . وقد اقتصر المؤلف على هذه الوجوه من
 وجوب تقديم المبتدأ ، ونحن قد راعينا هذا الانجاز فلم نرد عليه .

وقال الإمام الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧) ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز
 تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان او جملة . اي خلافاً للبصريين ، واورد حجج كل
 من القولين على عادته ، ورجح قول البصريين ، ونحن لم نخرج عن غرض المؤلف
 من رسالته هذه ، وهو حصرها في المذهب الكوفي من دون تطويل ولا ترجيح .
 (٦) اي المبتدأ اذا عرف : قال ابن مالك : وفي جواب كيف زيد قل دَيْف
 فزيد استغني عنه إذ عرف . (٧) اصله مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً ،
 من المصادر التي جيء بها بدلاً من أفعالها لكنهم قصدوا به الثبوت والدوام فرفعوه
 وجعل خبراً عن مبتدأ محذوف وجوباً ختملاً للرفع على النصب ، اي امرى سمع وطاعة .

لا بد فيه من عائد الى المبتدأ (١) وقد يتعدد (٢) ويكون جملة ، ويدخله الفاء (٣) .
ويحذف ، ويجب في نحو : ضربني زيداً قائماً اي ما هو سد مسده الحال (٤) ، ومثله :
لعمرك لأفغان (٥) ، وقد يترك مستغنى عنه ، إذا ظهر المراد ، نحو : كل رجل

(١) ذهب الكوفيون الى أن خبر المبتدأ يتضمن ضميراً يرجع الى المبتدأ ،
وان كان اسماً غير صفة (اي جامداً) لأنه في معنى ما هو صفة ، نحو : زيد
اخوك ، وعمرو غلامك ، فهو في معنى زيد قريبك وعمرو خادمك ، فلما كان خبر
المبتدأ ههنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب ان يكون فيه ضمير يعود الى المبتدأ ،
واجمعوا - بصريين وكوفيين - على انه يتضمن الضمير اذا كان صفة نحو :
زيد فاضل ، وعمرو حسن . (٢) قال ابن مالك في آخر بحث المبتدأ :

وأخبروا بانئين او بأكثرنا عن واحد كهم سراً شعراً

وفي التنزيل : « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد » . (٣) نحو : الذي
يجهتد فله جائزة ، فالمبتدأ هنا : اسم موصول ، مشبه باسم الشرط في عمومه ، واستقبال
العمل الذي بعده ، وكونه سبباً لما بعده ، فهو في قوة ان تقول : « من يجهتد
فله جائزة » . ولهذا اذخعت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط .
(٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٩٤) : وذهب الكوفيون الى ان
نحو : قائماً ، حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذي هو
مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدر به الحال وجوباً ، اي : ضربني زيداً قائماً - حاصل ،
ولا يصح وقوع هذه الحال خبراً ، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى كما مر ،
ولا يوصف الضرب بالقيام . وللنجم الرضي بيان وتعليل لنسب مذهبهم في هذه
المسألة (ص ٩٥) وليس من شأننا تسجيل المناقشات في هذه التعليقات .
(٥) اي لعمرك قسمي ، فان المبتدأ صريح في القسم ، وجواب القسم ساد
مسد القسم المحذوف :

الموفي في النحو الكوفي

وضيغته^(١) ، ولا يقدم على المبتدأ إذا كان مصدرًا بـ «إن» أو «أن» أو «كأن»
 أو «لكن» أو «ليت» أو «لعل»^(٢) والنواصب^(٣) وكثير حذفه بعد «لا» التبرئة ،
 ويجب في لغة تميم^(٤) وقد يدخله الباء بعد «ما» و«لا» و«هل»^(٥) فينصب

- (١) اي مع ضيغته ، والضيغة في اللغة العقار ، وهو هنا كناية عن الصنعة
 قال الكوفيون : وضيعته ، خبر المبتدأ ، لأن الواو بمعنى مع ، فكأنك قلت :
 كل رجل مع ضيغته ، فاذا صرحت بمع ، لم تحتج الى تقدير الخبر ، فكذا مع
 الواو التي بمعناه ، فلا يكون هذا المثال إذا ، مما نحن فيه ، اي بما حذف خبره .
- (٢) اي لأن هذه الحروف فرود على الفعل في العمل ، فأريد ان يكون
 عملها فرعياً أيضاً ، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصلي
 ان يتقدم المرفوع على المنصوب ، فلما اعلمت العمل لفرعيتها ، لم تتصرف في معموليها
 بتقديم ثانيهما على الأول كما تصرف في معمولي الفعل ، لنقصانها عن درجة الفعل .
- (٣) أي أكثر حذف المسند الذي هو خبر «لا» التي لنفي الجنس ، أو (لا) التبرئة
 (تسمى : لام التبرئة - لتبرئة التكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر - والنافية للجنس)
 بعد دخولها ، وفي شرح الكافية : ويحذف كثيراً ، وبنو تميم لا يثبتونه ، ثم قال
 بعد بحث في الموضوع : فعمل هذا القول يجب اثباته (اي خبر لا) مع عدم القربنة
 عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها بكثير الحذف عند اهل الخجاز ، ويجب عند
 بني تميم ، وفي الشرح أيضاً : ووجه مشابهة لا التبرئة (لاإن) أن (لا) للمبالغة في النفي
 - اي لكونها لنفي الجنس - كما أن (إن) للمبالغة في الإثبات ، وقيل حملت
 عليها حمل النقيض على النقيض (ج ١ ص ١٠٠) طبعة الدار العلمية سنة ١٣٢٥
- (٤) نحو : ما زيد مجاهر ، ولا رجل بأفضل منك ، وقيل بلا التبرئة أيضاً نحو :
 لا خير بخير بعده النار ، والأولى أنها بمعنى (في) وهل زيد بقائم .

ينزعه بعد ما كثيراً وبعد غيره شاذاً^(١) وقد يدخل اللام في الخبر بعد إن غالباً ،
إذا كان مضارعاً اتفاقاً^(٢) أو ماضياً ، خلافاً للشيخ وهشام^(٣) وورد بعد لكن^(٤) .
المبتدأ الموافق ذو الفاعل : هو شبه فعل^(٥) اسند الى فاعله الظاهر ، ترافعا^(٦) ،
وحكمها حكم الفعل مع فاعله^(٧) ويدخل عليه إن وأخواتها ، تقول : إن قائماً ،

(١) ذهب الكوفيون الى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ،
وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، فاذا حذف حرف الخفض من قولك ما زيد
بقائم ، وجب أن ينصب لفظ « قائم » بنزع الخافض ، فنقول : « ما زيد قائماً »
(٢) منه قوله تعالى : « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة » « إني ليحزني
أن تذهبوا به » . (٣) اما الشيخ فالكسائي واما هشام فهو ابو عبد الله بن معاوية
الضمرير ، النحوي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٩ هـ وفي المغني لابن هشام : « الثالث :
الماضي المنصرف الجرد من (قد) أجازته الكسائي وهشام على إضمار قد ، ومنه
الجمهور ، وقالوا : انما هذه لام القسم ، ففي تقدم فعل القلب فحقت همزة إن » :
كعملت ان زيدا لقام ، والصواب عندهما الكسر (ج ١ ص ١٧٥) فن حق
المؤلف أن يقول ٠٠٠ او ماضياً وفاقاً للشيخ وهشام . (٤) في المغني (٢٠٨ / ١) :
ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين ، احتجوا بقوله : واكتني من حينها
لمعيد « ولا يعرف له نمة ولا قائل ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام »
(٥) المراد بشبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم
التفضيل ، والمنسوب . (٦) قال ابن هشام في اوضح المسالك : وارتفاع الخبر
بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنها ترافعا . (٧) قال الرضي
في شرح الكافية : الكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير
اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو : قائم الزيدان ، كما يجيزون نحو : في الدار
زيدان بعمل الظرف بلا اعتماد .

زيد ، وإن قائماً الزيدان ^(١) .

المنصوبات

الابتداء المخالف : فهو محل ^(٢) ، أو جار مع المجرور ، أسند الى فاعل عامله

الخلافاً ، نحو : عندك زيد ، وحكمه حكم الفعل مع فاعله ^(٣) .

الخبر المخالف : فهو محل ، أو جار مع المجرور ايضاً ، أسند الى المبتدأ ، نحو :

زيد عندك ، وعامله الخلافاً ايضاً ^(٤) .

(١) وقال الرضي ايضاً : ويجوز عند الأخفش والفراء : إن قائماً الزيدان ، وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في (ظن) ايضاً ، نحو : ظننت قائماً الزيدان . وردّ الرضي هذا القول ببيان وتعليل ، ونحن ليس من غرضنا أن نقض المذهب الكوفي بغيره ، فنثبت ما قاله الرضي ، ولا ان نرجح قولاً على قول ، وإنما القصد إيضاح ما تضمنته هذه الرسالة من المذهب الكوفي بحسب . (٢) المحل : هو الظرف . (٣) اي في كونه : عاملاً في الامم الذي بعده ، فيوجبون ارتفاع زيد ، في نحو «عندك زيد» على الفاعلية للظرف (اي المحل) لتضمنه معنى الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد ، وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ ، مفرداً كان او جملة ، وبقية البحث تأتي في التعلية التالية . (٤) في شرح الرضي على الكافية (ج ١ ص ٨٣) : وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلافاً ، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم ، او كأنه هو في نحو : وازواجه أمهاتهم ، ارتفع ارتفاعه . ولما كان مخالفاً له - بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو زيد عندك : إن زيدا عنده (اي لأن الخبر هنا ، ليس هو المبتدأ في المعنى كما هو ظاهر - خالفة في الاعراب ، فيكون العامل عندهم معنويًا ، وهو معنى المخالفة التي انصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء ، يتعلق به الخبر . واما البصريون فقالوا : لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي ، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه .

التمت المخالف^(١) : فهو محل ، او جار مع المجرور يبين وصف نكرة ، نحو :
 رجل من الكرام عندنا ، ولا يتقدم على المنعوت .
 المصدر^(٢) : اسم مافعله الفاعل ، أكد به الفعل ، أو بين عدده ، او نوعه ،
 او علته^(٣) : ضربته ضرباً ، او ضربتين ، او ضربات^(٤) ، او تأديباً ، ويرد معرفاً
 باللام ، نحو : ضربته الضرب^(٥) ، وقوله :
 لا أقعد الجبين عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء^(٦)

(١) راجع ما أشرنا عن شرح الرضي في بحث « الخبر المخالف » . (٢) هو
 المصدر الفصلة المؤكد لعامله او المبين لنوعه او عدده ، وهو مفعول الفاعل حقيقة ،
 وفي الأسموني : والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرأ ، نظراً الى أن ما يقوم مقامه
 ما يدل عليه خلف عنه في ذلك ، وأنه الأصل . (٣) لأن المصدر يشعر بالعلية ،
 كما في قوله : ضربته تأديباً ، وفي الرضي : أن ما يسببه النجاة مفعولاً له ،
 هو المفعول المطلق لبيان النوع ، عند الزجاج كما في : ضربته تأديباً ، فان مآله
 مماثل لضربه ضرباً . راجع تمليله (١٢٥/١) . (٤) المصدر المؤكد لا يثنى
 ولا يجمع باتفاق ، فلا يقال : ضربين ولا ضربوا ، لأنه مقصود به الجنس من
 حيث هو كاء وعمل ، ولأنه بمنزلة تكرار الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ،
 والمختوم بتاء الوحدة كضربة ، بعكسه باتفاق فيقال : ضربتين وضربات ،
 لأنه كثرمة وكلمة . (٥) في شرح الكافية للرضي : او معرفاً بلام العهد كما
 اذا أشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك ، فنقول : ضربته الضرب .
 (٦) الشاهد في ورود المصدر معرفاً باللام ، بقوله : لا أقعد « الجبين » عن الهيجاء ،
 والجبين هو الفزع وضعف القلب ، والهيجاء هي الحرب ، والشاعر يقول : مما
 ثابته وتكاثرت زمر الأعداء ، فانا لا أكف ولا أجبن عند اللقاء . قلت :
 وهذا هو خلق العروبة في جاهليتها وفي اسلامها ، فهل سلبت هذه الأمة أفضل
 من ايهاها ؟ وهل استجذبت أمام عدوها في أرض المعاد ، والعرب لا تستجذي! —

ولا يتقدم التوكيد على الفعل ، وقد يؤكد به مضمون جملة ، وعامله الفعل المدلول عليه بالجملة : له عليّ الف درهم اعترافاً^(١) . ويجب إفراد التوكيد والعلة^(٢) وقد ينوب عنه غيره ، كضربته سوطاً ، وعمل صالحاً ، وهنبتاً مرتباً^(٣) .
وعامل المفاعيل ، الفعل او شبهه عند الجمهور ، فاعل عند هشام ، الفعل مع

— أم هي مجيبة بقول الآخر :

وما إن طبنا جين ولكن منا يانا ودولة آخرينا

والطب ههنا بمعنى العلة والسبب ، والدولة بالفتح الغلبة في الحرب ، وبالضم تكون في المال ، ودالت الأيام تدول ، كدارت تدور ، وزناً ومعنى ، ولعل الأيام اذا دارت كرة اخرى ، تستعيد هذه الأمة سيرتها الأولى فيكون لها الفوز المبين ، وتحافظ على هذا التراث العظيم ان شاء الله . (١) يعني يكون المصدر مضموناً لجملة ، لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذلك المصدر ، ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، «فاعترافاً» في «له عليّ الف درهم اعترافاً» يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة ، كما أن المصدر يؤكد نفسه في نحو ضربت ضرباً ، إلا أن المؤكد ههنا ، مضمون المفرد ، أي الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان ، وأما في مسألتنا ، (فالاعتراف) مضمون الجملة الاسمية بكاملها ، لا مضمون أحد جزئيهما ، أي فالمصدر بمنزلة اعادة الجملة . (انظر شرح الرضي ج ١ ص ١١١) . (٢) تقدم بيانه في أول بحث المصدر . (٣) عد الأشموني ما ينوب عن المصدر المبين للنوع ، فبلغ ثلاثة عشر شيئاً ، منها : آله وصفته ، كما هنا ، وقد تكون الصفة النائية عن المصدر دعاءً مكرراً كقول كثير عزة :

هنبتاً مرتباً غير داغ مخامر لعزة من أعراضنا ما استخملت

الفاعل عند القراءة (١) وقد يحذف الفعل العامل (٢) ، ويجب في نحو : حمداً له (٣) وسبحانه وليك وفي مثبت بعد نفي ، أو معناه ، داخل على ما لا يكون خبراً ، إلا مجازاً ، كـ : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً ، أو مكرر بعده ، كما أنت سيراً سيراً (٤) .

(١) عبارة المحقق الرضي : وأما ناصب المفعول : فالفعل عند البصريين ، أو شبهه ، بناء على أنه به يتقوم المعنى المتقضي للرفع ، أي الفاعلية ، والمعنى المتقضي للنصب ، أي المفعولية ، وقال الفراء : هو الفعل والفاعل ، وقال : هشام بن معاوية من الكوفيين : هو الفاعل ، وقد ذكرنا في حدّ العامل : أن هذين القولين أولى بناء على أن النصب علامة الغضلة لا علامة المفعولية (١١٦/١) .

وقال في الإنصاف مقرراً حجة الكوفيين : ولما كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دلّ على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ ، إنهما يعملان في الخبر ، لأنه لا يقع إلا بعدهما (٥٦/١ و ٥٨) . (٢) كقولك إن قدم من سفر : فدوماً مباركاً ، فقديماً مصدر محذوف العامل لدليل حالي وهو المشاهدة ، والأصل : قدمت فدوماً . (٣) أي من المصادر المسحوعة التي كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : حمداً وشكراً لا كفرةً ، وسبحان الله ، وليك ، والتقدير : أحمد الله حمداً . . . الخ . (٤) هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين : (أحدهما) أن يكون ناصبه خبراً عن شيء ، لو جعلت هذا المصدر خبراً عنه لم يكن إلا مجازاً ، لكونه صاحب ذلك المصدر . والثاني أن يكون المصدر مكرراً ، أو بعد «الـ» أو معناها ، نحو : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً ، وما أنت سيراً سيراً . . . وإنما يجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم ، لم يستعمل العامل أصلاً ، لكونه إما فعلاً —

ومما أكد مضمون جملة نحو: أنت قائم حقاً، أو فصل أثره نحو: «فشدوا الوثاق»، فأما متأبداً، وإما فداء^(١) أو شبه به علاجاً بعد جملة تضمنت صاحبه، وإسمياً بمعناه كله^(٢): صوت صوتك .

— وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفاعل بشابته، فصار العامل لإزم الحذف، فإن أرادوا زيادة المبالغة في الدوام جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه، قال:

عجب لتلك قضيتي وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

قال سيبويه: سمعنا بعض من يوثق به، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال: حمد لله وثناء عليه، ومنه: سلام عليك . (١) يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، فمضمون «فشدوا الوثاق» شد الوثاق، ويعني باثر ذلك المضمون: فائدته ومقصوده، وغرضه المطلوب منه، كالأثر الذي يكون بعد المؤثر، ويعني بتفصيل ذلك الأثر، بيان أنواعه المحتملة، فقوله: «فشدوا الوثاق» جملة تتضمن شد الوثاق، والمطلوب من شد الوثاق هو ما جاء في قوله: «فأما متأبداً، وإما فداء»، فمتأبداً، وذكر تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتقدير: فأما أن تمنوا متأبداً، وإما أن تفادوا فداءً، ويشير بالنظم إلى هذا بقوله:

وما لتفصيل «فأما متأبداً» عامله يحذف حيث عتبا

أي حيث عرض، (وانظر شرح الرضي أيضاً ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩) .
(٢) المثال التام الذي أورده لهذه المسألة: مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الشكلى، يعني أن قوله: صوت حمار، مصدر، فائدته التشبيه، إذ المعنى، مثل صوت الحمار . فالصدر هنا فعل علاجي، أي يحتاج في إحدائه إلى علاج بتحريك عضو . [بجلاف: له ذكاه ذكاه الحكاه فهو معنوي لا علاجي] . واقع بعد جملة وهي (له صوت) وهذه الجملة مشتملة على اسم يعني —

المفعول به

المفعول به : ما وقع عليه الفعل المتعدي ، أو تعلق به ، وهو جازم مع المجرور ، نحو ضربت زيدا ، ومررت بعرو ، وهو صريح وغير صريح . وقد يتقدم على عامله ، وقد يحذف منوباً ومنسياً ، نحو بعطي ويمنع ^(١) ويحذف عامله نحو : كلكه فاه الى في ، (أي جاعلاً) ويجب في نحو : أهلاً وسهلاً ، وفيما حذر بتقدير : اتق ، نحو اياك وزيداً ، أو من زيداً والأسد الأسد ^(٢) أو اختص بتقدير : (أخص) نحو : نحن العرب ، أو نعت قطع بتقدير : (امدح) نحو : الحمد لله الحميد ، أو اغرى به مكرراً نحو أخاك أخاك ^(٣) .

وقد يعمل الفعل في مكني ، أو مضاف اليه ومرجعه ، ولا يشتغل باحدهما عن الآخر ، نحو زيدا ضربته ^(٤) وعمراً حبست غلامه ^(٥) .

المفعول فيه

المفعول فيه : - وهو المسمى حالاً وصفة - ما فيه الفعل من زمان أو مكان

- هذا المصدر المنصوب ، وهو المبتدأ المرفوع ، وهي مشتملة أيضاً على صاحب ذلك الاسم ، أي الذي قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا «له صوت» . (١) المنوي كقوله تعالى : «يؤتي الحكمة من يشاء» أي يشاؤه . وغير المنوي ، أما لتضمن الفعل معنى اللازم كقوله : «فليحذر الذين يخالفون عن أمره» أي يعدلون ، وإما للجمالية بترك التقييد نحو : بعطي ويمنع ، وكقوله : «والله يقبض ويبسط» . (٢) إنما وجب الحذف لينتبه السامع بسرعة ، ويتعد عن الهلاك . (٣) أو معطوفاً نحو : المروءة والنجدة . (٤ و ٥) وذلك لأن المكثي في المثالين - الذي هو الماء العائد - هو الأول في المعنى (أي زيدا وعمراً) فينبغي ان يكون منصوباً به (أي بالفعل المذكور).

مبهم^(١)، وينوب عنه ما دل عليه . نحو : جاء زيد وحده ، أي زمان انفراده ؛
وحكمه حكم المفعول به^(٢) ، ومنه : جئت وزيداً ، الواو : امم بمعنى مع ،

(١) وشرط نصبه تقدير (في) وظروف الزمان كلها تقبل ذلك . وظرف
المكان ان كان مبهماً قبيل ، والباء فلا . وفسر «المبهم» أي غير المحصور من
المكان - بالجهات الست ، والمقادير كالليل والفرسخ والبريد ، وحمل عليه : عند
ولدى وبين وإزاء ، وما هو بمعناها . «وغير المبهم» من المكان - وهو المختص
(والمراد بالمختص هنا ماله صورة ، وحدود محصورة) نحو الدار ، والمسجد ، والبلد ،
فإنها أعلام باعتبار عين تلك الأماكن . ومثل : بلد ، سوق ، ودار ، فإنها
أسماء لتلك المواضع ، بسبب أشياء داخلية فيها ، كالدير في البلد ، والدكاكين
في السوق ، والبيت في الدار .

«والمبهم من الزمان» هو الذي لا حد له يحصره كحين وزمان . (والموقت منه)
ماله نهاية تحصره كيوم وليلة وشهر ، ويوم الجمعة ، وشهر رمضان .
واعلم أنه انما نصب الفعل جميع أنواع الزمان ، لأن بعض الأزمنة - أعني
الأزمنة الثلاثة : مدلوله - فطرد النصب في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان ،
فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه ، بل دلالة عليه عقلية ، لالفظية ،
- لأن كل فعل لا بد له من مكان ، - نصب من المكان ما شابه الزمان الذي
هو مدلول الفعل - أي الأزمنة الثلاثة - وهو غير المختص ، ومنه المقادير على رأي
الجمهور ، ووجه المشابهة : التغير والتبدل في نوعي المكان ، كما في الامثلة الثلاثة .
انظر بحث المفعول فيه ، للرضي على الكافية ، وشروح الألفية) .

(٢) في الكافية وشرحها : «وينتصب - أي المفعول فيه - بعامل مضر ، وعلى
شريطة التفسير» اعلم أن انتصابه بعامل مضر ، اما أن يكون بعامل جازم الاظهار
- أو بمحتنه كما في المفعول به ، اذ هو هو ا . وقد تقدم بحث المفعول به مع
عامله فراحمه .

مفعول فيه ، انتقل اعرابه الى ما بعده كالضارب ، وقيل هو منصوب بالخلاف ^(١) .

الحال ^(٢)

الحال : ما يبين هيئة الفاعل ، أو المفعول ، أو المجرور ^(٣) نحو :

ماللجمال مشيها وثيدا أجنديلاً يحملن أم حديدا ^(٤) .
ولا يكون إلا صفة ^(٥) ، أو بعناء ^(٦) . ولا يكون مصدرأ ، وفي نحو :

(١) أي مخالفة ما بعد الواو لما قبله ، فالناصب على هذا معنوي ، وأشار هنا الى ضعفه . (٢) بذكر وبؤث ، والأفصح في لفظه التذكير ، بأن يجرى من التاء ، وفي ضميره ووصفه التأنيث . (٣) أي ما يبين هيئة الصاحب وصفته وقت وقوع الفعل نحو: رجع الجندي ظافراً ، وأدب ولدك صغيراً ، ومررت بهندرا كبة . (٤) تقدم ذكر هذا البيت شاهداً في بحث (المرفوعات) على كون «مشيها» فاعلاً مقدماً (لوثيدا) الواقع حالاً ، ووجه تمسكهم بالبيت أن «مشيها» ورد مرهوعاً ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ ، لأنه لا خبر له ، فتمين أن يكون فاعلاً . وأورده هنا دليلاً على كون «وثيدا» حالاً من «الجمال» المجرور ، ويلزم على هذا الوجه جواز تقديم الفاعل على عامله ، والتباس العاقل بالمبتدأ . وينسب هذا الشاهد الى الزبارة بنت عمرو بن المضرب وقد تقدم ذكرها في بحث الفاعل فراجع . (٥) المراد بالصفة ما دل على معنى وذات متضفة ، كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعال التفضيل . (٦) أي بمعنى الوصف ، ولا شك أن الأغلب في الحال والوصف : الاشتقاق ، لكنهم يحملون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المقيدة لذلك المعنى نحو قولهم ، لكل فرعون مومي (بصر فيها) أي لكل جبار قهار ، (ومنها) «الحال» في قول بعض أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام ، في بعض أيام صفيين :

فما بالننا أمس أسد العرين وما بالننا اليوم شاء النجف

فيؤول المنصوب (أسد وشاء) بما يصح أن يكون هيئة لما تقدم ، أي ما بالننا

أمس شجعاناً ، واليوم ضعافاً ؟

الموفي في النحو الكوفي

جاء في زيد ركضاً ، بقدر : يركض^(١) . ولا جامداً^(٢) ، ولا يكون معرفة^(٣) إلا إذا كانت صاحبه فاعل النواتق^(٤) ، أو تضمنت معنى الشرط ، نحو :

(١) أي لأن «الركض» مصدر زيد ذات ، والمصدر يبين الذات ، فركضاً منصوب على المصدرية ، والفاعل فيه محذوف تقديره : يركض ، والجملة في محل نصب حال من المكثى في جاء . (٢) شرط جمهور النحاة اشتقاق الحال ، وإن كان جامداً تكفوا رده بالتأويل إلى المشتق ، (قالوا) لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة أوفي معنى المشتق ، فقالوا في نحو «هذا بسراً ، أطيب منه رطبا» : هذا ميسراً ، أطيب منه مرطبا ، أي كأننا بسراً ، وكأننا رطبا . و «هذه ناقة الله لكم آية» أي دالة ، وفي الكافية : وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالا ، وهذا الحد يعم الجامد والمشتق ، ووافقته فيه المحقق الرضي ، معللاً بأن الحال هو المبين للهيئة ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق . قلت : والظاهر ما قالوه ، ولكنني في هذه الرسالة ناقل للحدس الكوفي ومبين له ، غير قائل فيه شيئاً لما بيناه من قبل .

(٣) لأن الغالب تعريف صاحبها ، فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها ليست عند نصب صاحبها ، وحمل غيره عليه . (٤) ذهب الكوفيون إلى أن خبر «كان» والمفعول الثاني «لظننت» نصب على الحال ، وذهب البصريون إلى أن نصبها نصب المفعول ، لا على الحال .

ومما احتج به الكوفيون لمذهبهم أن «كان» فعل غير واقع ، أي غير متعدي ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً ، نصب الحال ، لا نصب المفعول ، فإنا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال ، فكان جملة عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه «كان زيد في حالة كذا» وكذلك يحسن أيضاً في «ظننت زيدا قائماً» : ظننت زيدا في حالة كذا ، فدل على أنه نصب على الحال . (قالوا) : ولا يجوز أن يقال : إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمراً غلامك ، والحال لا تكون معرفة ، -

عبد الله المحسن أفضل منه المسيء^(١).

ولا يتقدم على عامله محلاً، إلا إذا كان صاحبه مستتراً، وقيل مرجعه مكثياً، نحو: أنت قائماً عندي^(٢) ولا يتقدم على صاحبها المحرور، إلا إذا كان صاحبها مكثياً، أو كان الحال فعلاً، نحو: «مررت ضاحكة بهند»، ومررت - تضحك - بها^(٣).

لأننا نقول: إنما جاز ذلك لأن أحاك، وغلامك، وما أشبه ذلك قام مقام الحال، كقولك: ضربت زيداً سوطاً، فإن «سوطاً» ينتصب على المصدر وإن كان آلة لقيامه مقام المصدر الذي هو ضربه، فكذلك ههنا. على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم «أرسلها العراك» أي معاركة، «والعراك» حال من الهاء في (أرسلها) والضمير للإبل أو الأتن. و«طلبتك جهديك وطانتك» و«رجع عودته على بدئه» أي عائداً. إلى غير ذلك، فدل على صحة ما ذهبنا إليه اهـ (انظر الانصاف ٤٨٩/٢). (١) فالمحسن والمسيء حالان، وصحّ تعريفهما لتأويلهما بالشرط، إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن، أفضل منه إذا أساء؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصحّ تعريفها، فلا نقول: جاء عبد الله المحسن، إذ لا يصحّ: جاء عبد الله أن أحسن. (٢) ذلك لأنّ ذا الحال إذا كان مظهرًا وقدمت الحال عليه، أدى إلى الإضمار قبل الذكر، لأنّ في الحال ضميراً يعود على ذي الحال المتأخر، وأما إذا كان ضميراً، فالضميران يشتركان في عودهما على مفسرهما. ففي لفظ «قائماً» وهو الحال مكثياً مستتراً، وفي المحل الذي هو «عندي» مكثياً مثله وهو صاحب الحال، وكلا المستترين عائد بلا شك على مفسرهما، متقدم عليهما. وهو «أنت» المتبدأ؛ وإنما جاز ذلك، لأنه لم يلزم عليه الإضمار قبل الذكر. (٣) عبارة الأشموني: «فصل الكوفيون فقالوا: إن كان المحرور ضميراً، نحو مررت ضاحكة بها، أو كانت الحال فعلاً، نحو: تضحك - مررت - بهند» جاز، والأولى إبتناعه فقد أورد صاحبها مكثياً في المثال الأول، وقدمها في الثاني على عاملها، وصاحبها، وأما «الموفي» فلم يورد الحال مكثياً في المثال الأول، وقدم عاملها في الثاني عليها وعلى صاحبها، فانظر وتأمل.

ويكون جملة بعائد^(١) أو واو^(٢) ، ويجب «قد» في الماضي بالواو^(٣) .

- (١) في سورة يوسف : «وجاءوا أباهم عشاءً يبكون» فجملة الحال هنا هي الفعل المضارع المثبت ، وقد ارتبطت بصاحب الحال بالضمير ، وخت من الواو .
 (٢) مثاله من التنزيل : «لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم؟» فجملة الحال هي الفعل المضارع المثبت واقتربت بواو الحال .
 (٣) إذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده ، وجبت «قد» مع الماضي المثبت المتصرف نحو : جاء زيد - وقد طلعت الشمس ومن شواهد قول امرئ القيس :

تقول - وقد مال الفيض بنا معا عقرت بعيري يا اسراً القيس فانزل
 فان جملة «وقد مال الفيض بنا معا» حال من الضمير المستتر في تقول :
 والرابط بينها الواو وحدها . وإذا كان الرابط هو الضمير وحده ، او الضمير والواو
 معاً ، جاز الوجهان ، الاقتران «بقد» والخلو منها لفظاً وتقديراً ، ففي التنزيل :
 «أو جاء وكم حصرت صدورهم» فان جملة «حصرت صدورهم» حال من
 واو الجماعة في «جاء وكم» والرابط بينها الضمير المحرور محلاً بالإضافة في «صدورهم» .
 وقال النابغة الذبياني :

وقفت بربع الدار قد غير البلي معارفها ، والساربات الهواطل
 فان جملة : «قد غير البلي معارفها» حال من «ربع الدار» والرابط بينهما
 الضمير المحرور محلاً بالإضافة في معارفها ، وأنه مع عوده الى الربع «لأن
 المضاف قد يكسب التأنيث من المضاف اليه .

فأنت ترى أن الرابط في الآية الكريمة ، وفي بيت النابغة هو الضمير وحده ،
 وقد جاء بدون «قد» في الآية الكريمة ، وبها في بيت النابغة .

الموفي في النحو الكوفي

السيد صدر الدين الكنغراوي الاستاذ الكوفي الخفي

علق عليه الأستاذ محمد مهجة البيطار

— ٣ —

التمييز^(١) : ما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار^(٢) أو عما تضمنته الجملة ،
نحو : عندي عشرون درهماً ، وطاب زيد نفساً^(٣) ، وهو منتقل ، إذ أصله :

(١) التمييز معناه لغة : تخليص شيء من شيء ، وهو في الأصل مصدر ،
ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً بمعنى اسم الفاعل ، وفي الاصطلاح ما ذكره المؤلف .
(٢) أي دال على مقدار ، والمقدار ما يقدر به الشيء ، أي يعرف به قدره
وبين ، والمقادير : مقاييس مشهورة ، موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد ،
وما يعرف به قدر المكيل كالأمداد ، وما يعرف به قدر الموزون كالأرطال ،
وما يعرف به قدر المسوح والمدروع كالقصبات والأمتار ، فهذه المقادير -
إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير ، لأن قولك : عندي
عشرون درهماً ، وذراع ثوباً ، ورطل زبناً ، المراد (بعشرون) هو الدرهم لا مجرد
العدد ، وبذراع المدروع لا ما يندرع به ، ورطل الموزون لا ما يوزن به وكذا
في غيرها .

(٣) هذا مثال للنوع الثاني ، وهو رفع الإبهام عما تضمنته الجملة لأنه فسر
جملة (طاب زيد) ، أي رفع إبهام ما تضمنته من النسبة ، بقوله « نفساً » .

طابت نفس زيد^(١) ، وعامله المبهم^(٢) ، ولا يتقدم عليه خلافاً للكسائي في المنتقلة^(٣) .

(١) أي محمول عن الفاعل ، ومثله في التنزيل : « واشتعل الرأس شيباً » إذ أصله : واشتعل شيب الرأس . ونحو : غرست الأرض شجراً ، « وفجرنا الأرض عيوناً » والتمييز فيه منتقل عن المفعول والأصل : غرست شجر الأرض ، وفجرنا عيون الأرض .

(٢) أي كعشرين درهماً ، وإنما عمل مع جوده ، لشيبهه أمم الفاعل في الاسم ، وطلب معموله في المعنى ، ووجود ما به تمام الاسم ، وهو التنوين والدون ، فعشرون درهماً شبيه بضاربتين زبداً ، ورطل زيتاً بضارب زبداً .

(٣) في منبج السالك للأشعثوني عند قول ابن مالك :

وعامل التمييز قدّم مطلقاً

أي ولو فعلاً منصرفاً ، وفاقاً لسبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين . أما غير المتصرف فبالاجماع ، وأما قوله : « ونارنا لم يَرُ ناراً مثلها » فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، وناراً مفعول ثانٍ . وقول ابن مالك : « والفعل ذو التصريف نزرأً سبقاً » هو مبني للمفعول ، ونزرأً : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أي محبي . عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقة بالتمييز نزرأً ، أي قليل . من ذلك قوله :

أنفساً تطيب بنيل التي وداعي المنون ينادي جهارا

وجه الدليل أنه نصب « نفساً » على التمييز ، وقدمه على العامل فيه « تطيب » وهو فعل متصرف ، فدل على الجواز وانظر ص ٤٩٣ من الإنصاف للأنباري .

ويكون معرفة^(١) نحو: صفه نفسه ، الاثنتا عشرة^(٢) ، وغبن رأبه ، وبطر عيشه ، وطبت النفس ، والتأويل تعسف^(٣) .

(١) أصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال ، وهو أن المقصود رفع الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة ، وهي أصل ، فلو عُرِفَ ، وقع التعريف ضائعاً ، وأجاز الكوفيون كونه معرفة نحو : صفه نفسه ، وغبن رأبه ، وبطر عيشه ، وألم بطنه ووفق أمره ، ورشد أمره ، وزيد الحسن الوجه .

وفي هامش الرضي قوله « نحو صفه نفسه » قال في الصحاح : قولهم صفه نفسه وأخواته : كان الأصل فيها : صَفَّهت نفس زيد ، ورشد أمره ، فلما حول الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده ، بوقوع الفعل عليه ، لأنه صار في معنى : صَفَّه نفسه (بالتشديد) . هذا قول البصريين ، وقال الفراء : لما حول الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ، ليدل على أن السَّفَّه فيه ، وكان حكمه أن يقول : صفه زيد نفساً ، لأن المفسر لا يكون إلا نكرة ، ولكنه ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها ، ولا يجوز عنده تقديمه ، لأن المفسر لا يتقدم (الرضي : ١ - ٢٠٥) . (٢) في ميم ألقاظ العدد من شرح الرضي : « ولا يجوز دخولها (أي لام التعريف) على التمييز لوجوب تنكيره ، ولا على ثاني جزئي المركب لأنه يكون كأنه داخل في وسط كلمة ، وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو : الأحد عشر درهماً ، وهو عند الكوفيين والأخفش قياس ، وقد يدخل على الجزئين والتمييز بفتح نحو : الأحد عشر الدرهم ، وهو قياس عند بعض الكوفيين (٢ - ١٤٦) . (٣) أي - إن تأويل هذه الأمثلة وجعلها بمعنى النكرات - كما فعل بعض النحاة - تعسف ، وقوله هذا مشعر باجتهاده ، وترجيحه لمذهب من جنح من الكوفيين لجوازه ، بل ظاهر كلامه الأخذ بما أورده من الشواهد بلا تعليل ولا تأويل ، وقد أذكرنا بما أنشد الإمام ابن حزم لنفسه :

منصوب إن وأخواتها^(١) : ما كان مبتدأ ، ونُسَخَ بدخول إن أو أخواتها ؛
وقد يلحقها « ما » زائدة نحو : إنما زيداً قائمٌ^(٢) وقد يكون شأنًا :
إنما زيد قائم^(٣) .

— ألم ترَ أي ظاهري وأنني على ما بدا حتى يقوم دليل
ولم تر له مثل هذا الترجيح من قبل . ثم إن المؤلف رحمه الله يقتصر من
أبواب النحو الكثيرة ، وفصوله الطويلة ، على ما ألّف هذه الرسالة من أجله ،
وهو ما انفرد به النحو الكوفي عن غيره . أما ما كان موضع وفاق بين النحويين
فهو لا يتعرض له ولا يشير إليه . ونحن قد مرنا معه في رأيه كما صرحنا به
مراراً ، لأن القصد إيجاد رسالة مستقلة بين الأيدي ، مقتصرة على هذا النحو الكوفي .
(١) لم يتعرض لخبر إن المرفوع لأنه باقٍ على الأصل قبل دخول (إن
وأخواتها) قال الزمخشري في المفصل « وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان
مرتفعاً به في قولك : « زيد أخوك » ولا عمل للحرف فيه « ١ - ٨٤ » وفي
شرح الرضي : وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في
حال الابتداء ، وكذا خبر « لا » التبرئة « ٢ - ٣٢٢ » . (٢) وتصل (ما)
الزائدة بهذه الأحرف ، كما ترى في مثال المؤلف ، ومثلها في عدم الكف
عن العمل : الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إن ما عندك حسن ، وإن
ما عند الله خير لكم ، إن ما فعلت جميل ، ولكنها تكتب مفصولة عن « إن »
كما في هذه الأمثلة . (٣) في « المعنى وشرح الآمير » ما ملخصه : وقد
يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً كما قال :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء
على أن اسم « إن » ضمير شأن ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، وإنما لم يجعل
« من » اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملة ، -

وقد ينصب « ليت » الجزئين عند الفراء^(١) ومثلها أخواتها عند بعض^(٢) ويجوز رفع تابع منصوب إنَّ وأنَّ ولكن مؤخراً عن الخبر اتفاقاً ، أو مقدماً عند الكسائي^(٣) ، خلافاً للفراء ، فيما ظهر

— فلا يعمل فيه ما قبله . (والجاذر) جمع جُوذُرُ ، : ولد البقرة الوحشية (والظياء) الغزلان ، جمع ظبية . والبيت الأخطل التغليبي ، واسمه غياث ، وكتبته أبو مالك ، قال البغدادي : في الخزانة : قد فنشت ديوان الأخطل من رواية السكري (وهي المطبوعة عن نسخة بطرسبرغ) فلم أظفر به فيه ، ولعله ثابت في رواية أخرى ، ونسبه السيوطي في شواهد المغني الى الأخطل ، وقال : وبعده :

مالت النفسُ بعدها إذ رأتها فهي ربح وصار جسمي هباء

(١) في شرح الرضي : ويجوز عند الفراء نصب الجزئين (بليت) نحو : ليت زيداً قائماً ، لأنه بمعنى : (تمنيت) ومفعوله : مضمون الخبر ، مضافاً الى الاسم ، أي تمنيت قيام زيد ، فنصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لها سواء ، ومن ثم جاز : ليت أن زيداً قائم ، كما جاء : علمت أن زيداً قائم ، فهو عنده كأفعال القلوب في العمل سواء ، واستشهد الفراء بقوله : « باليت أيام الصبا رواجعاً » (٢ - ٣٢٢) وبني على ذلك ابن المعتز قوله :

مرت بنا سحراً طيراً فقلت لها طوباك باليتني إياك طوباك

(٢) وعبارة الرضي : ويجوز عند بعض أصحاب الفراء ، نصب الجزئين بالخسة الباقية . (٣) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ، فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر تمسكاً بظاهر قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » وجه الدليل -

إعرابه ^(١) ، دون ليت وكأن ولعل خلافاً له ^(٢) .

— أنه عطف «الصائبون» على موضع إن قبل تمام الخبر ؛ وهو قوله : « من آمن بالله واليوم والآخر » وبقول ضابئ البرجمي :

فمن بك أمسى بالمدينة رحله فأنى وقيارٌ بها لغريب
رحله : المراد به هنا منزله . قيار : اسم فرس الشاعر ، أو جملة ، أو هو اسم رجل . والمعنى : من بك منزله بالمدينة فليس بها ، أما أنا فلا ، لأنني غريب عازم على الارتحال . وبقوله :

خليلي هل طب فاني وأنتا وإن لم تبوحا بالموى دنفان
الطب : علاج الجسم والنفس ، دنفان : مريضان ، والمعنى : يا خليلي : هل من علاج يرجى للشفاء فاني مريض ، وأنتما كذلك ، وإن لم تظهرأ ما بكما من هوى وألم . والشاهد في ذلك كله عطف الاسم المرفوع على اسم أن المنصوب قبل مجيء خبرها ، وتمسك الفراء به ، وخرج ذلك من لم يجوزه على وجوه تراها في الانصاف في مسائل الخلاف في المسألة (٢٣) وفي كلام شراح الألفية وكتب الشواهد . (١) وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) بأن يكون مبنياً أو مقصوراً ، أو مضافاً للباء ، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو : إن محمداً ويحيى مسافران ، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ . (٢) أي لا يجوز في المعطوف مع ليت ، وكأن ، ولعل ، إلا النصب ، تقدم المعطوف أو تأخر ، لزوال معنى الابتداء معها ، فإن الكلام قبلها للاختيار ، وبمدها للتبني ، أو التشبيه ، أو الترجي ، وأيضاً فهي تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الانشاء . وأجاز الفراء الرفع معها أيضاً متقدماً ومتأخراً ، بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب . انظر الانصاف (١ - ١١٩) وشرح ألفية ابن مالك عند قوله :

والخفت بأن لكن وأن من دون ليت ولعل وكأن

منصوب (لا) التبرئة ^(١) : تنصب نكرة أريد نفي جنسه ^(٢) ، وهو مقدم على الخبر نحو : لا أبالك ^(٣) ولا غلام رجل حاضر . وكثير ترك تنوين منصوبه مفرداً ، نحو لا رجل ^(٤) في الدار ، ويجوز رفع نعتها ^(٥) وورد نصبه معرفة

() باضافة « لا » الى التبرئة من اضافة الدال الى المدلول ، أي (لا) التي تدل على التبرئة ، وسميت بها لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس ، وتزويه عن الانصاف بالخبر ، كما تقدم ؛ وتسمى لام الجنس . (٢) أريد بها نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس نصاً ، أي على سبيل الاستفراق ، وذلك يكون بتضمن (لا) معنى (من) الاستفراقية . (٣) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها ، نحو لا رجل في الدار ، ولا أبالك ؛ وذهب البصريون الى أنه مبني على الفتح . أما الكوفيون فحجبتهم أن التقدير في قولك : « لا رجل في الدار » : لا أجد رجلاً ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الاضافة . ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها نقيضة (إن) لأن (لا) للنفي ، و (إن) للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن (لا) كانت فرعاً على (إن) في العمل ، وإن تنصب مع التنوين ، نصبت (لا) من غير تنوين ، لينحط الفرع عن درجة الأصل ، لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول . وبقية البحث مع أجوبة البصريين في الانصاف (المسألة - ٥٣) . (٤) تقدم أن (إن) تنصب مع التنوين ، وأن (لا) تنصب من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل . (٥) يجوز في نعت اسم (لا) وجهان النصب والرفع ، فالنصب على أنه نعت لاسم (لا) المنصوب ، ومذهب الكوفيين أن (رجل) في قولك (لا رجل) معرب ، وأن فتحه فتحة إعراب لا فتحة بناء ، فنعته مثله ، ورفعه على أنه نعت لحل اسمها المرفوع على أنه مبتدأ ، نحو لا طالب كسولاً ، أو كسول عندنا .

نحو: «لا إياه هنا» ذكره الفراء (١) :
 المجرورات (٢) : ما دخله الجار (٣) ، أو وقع مضافاً إليه (٤) ، فاللضاف إليه

(١) قال المحقق الرضي (١ - ٢٣٩) :

وجوز الفراء اجراء المعرفة بحرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير، واسم
 الاشارة أيضاً، نحو لا إياه، أو لا هذا، وهو بعيد غير مسوع .
 وقوله بأحد التأويلين : (أولهما) أن يقدر مضاف هو «مثل» فلا يتعرف
 بالإضافة لتوغله في الإبهام، (والثاني) أن يجعل العام لاشتماره بتلك الخلة،
 كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى : قضية ولا أيا حسن لها،
 لا يفصل لها، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلاً في الخصومات، وكما قالوا :
 «لكل فرعون موسى» أي لكل جبار قهار، فيصرف فرعون موسى لتكبيرهما
 بالمعنى المذكور . (٢) لم يذكر المؤلف حروف الجر ومعانيها . ولا ما يختص
 منها بالظاهر، وما يجر الظاهر والمضمر ولا ما يجر ملفوظاً ومحدوقاً، أما لوضوحه
 عنده، أو لأن رسالته (رحمه الله) ليست موضوعة لاستيفاء المباحث النحوية
 على المذهب الكوفي، وإن سميت (بالموفي) فما فات ذكره هذه العجالة - التي
 كتبت مسائلها بالحكم الوجيز، وشرحها الذي سايرنا فيه الأصل، ولم تزد على
 حل جملة ومقاصده إلا قليلاً - عاد المطالع فيه إلى الكتب المطولة ليسنوفي منها بجمته .
 (٣) سمي الجار بذلك لأنه يعمل الجراً، أو لأن حروف الجر تجر معاني
 الأفعال إلى الأسماء، أي تضيفها وتوصلها إليها، ولهذا سماها الكوفيون
 حروف الاضافة، وهذه هي حروف الجر في قول ابن مالك رحمه الله :
 هاك حروف الجر وهي : من، إلى، حتى، خلا، حاشاء، عدا، في، عن، على
 مذ، منذ، رب، اللام، كي، واو، ويا، والكاف، والبا، ولعل، و متى
 (٤) الإضافة لغة مطلق الإسناد، واصطلاحاً : نسبة تقييدية بين شئين،
 توجب جر ثانيهما لفظاً أو محلاً .

ما ذكر بعد كلمة لبيان انها له ، او منه او فيه ، فهو ثلاثة أقسام : لامية وبيانية ومحلية^(١) وهو قليل ، ويسقط من المضاف التنوين ونونا التثنية والجمع^(٢) وهو عامله^(٣) وتفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة^(٤) إلا في نحو مثل ، وغير^(٥) وتخصيصه اذا كان نكرة^(٦) ويجب تنكير مضافها إلا اذا كان له عدداً ،

(١) اللامية ما كانت على تقدير اللام ، وتقيد الملك او الاختصاص نحو : هذا حسان علي ، وأخذت بلجام الفرس . و (البيانية) ما كانت على تقدير « من » نحو هذا باب خشب ، وذاك سوار ذهب ، وهذه اثواب صوف ، وضابطها ان يكون المضاف اليه جنساً للمضاف كما ترى في هذه الأمثلة ، ويصح فيها الإخبار بالمضاف اليه عن المضاف فتقول : هذا الباب خشب ، وهذا السوار ذهب ، وهذه الأثواب صوف . و (المحلية) - وهي الظرفية - ما كانت على تقدير (في) وضابطها ان يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف نحو : سهر الليل مضراً ، وقعود الدار مخملاً ، اي السهر في الليل والقعود في الدار .

(٢) أي اذا أريد إضافة اسم الى آخر حذف من المضاف التنوين ونون التثنية ، ونون الجمع ، وكذا ما ألحق بهما ، وجرّ المضاف اليه ، فنقول « هذا صديق زيد ، وهذان غلاماه ، وهؤلاء بنوه » . (٣) أي ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف ، لاحرف الجر المقدر - وهو اللام ، او (من) او (في) على الصحيح (٤) نحو : هذا كتاب عاصم ، فكتاب : اسم نكرة ، فلما أضيف الى معرفة تعرّف . (٥) فهما متوغلان في الإيهام والتنكير ، فلا تفيدهما إضافتهما الى المعرفة تعريفاً ، ومثلها شبه ونظير نحو : جاء رجل مثل سليم ، او غير خليل ، او نظير سعيد : فقد وقعت في هذه الأمثلة صفة لرجل ، وهي نكرة ، ولو عرّفت بالاضافة لما جاز ان توصف بها النكرة .

(٦) المراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرة ، نحو : « هذا كتاب رجل » فلما أضيف « كتاب » وهو نكرة ، الى « رجل » قلّ إيهامه وشيوعه ، فأنحصر فيه ، واتفق ان يكون لامرأة او غلام مثلاً وهذا هو المراد بالتخصيص .

نحو : الواهب المائة الهجان وعبدها^(١) والأحد عشر درهماً ، والثلاثة الأثواب^(٢)

(١) تسمته : عوداً تزجي خلفها أطفالها .

وهذا البيت الأعرشى ميمون بن قيس وكنيته أبو بصير ، ويعرف بأعرشى قيس ، وكان من نخول شعراء الجاهلية ، سلك في شعره كل سلك ، وكانوا يسمونه صناجة العرب لجودة شعره ، وهو أحد أصحاب المملقات ، وقد أدرك الاسلام في آخر عمره ولم يسلّم . ومعنى البيت ان هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ، يهب راعيها أيضاً ، وهو المراد من العبد ، وخص الهجان لأنه أكرمها ، والهجان البيض ، قال الجوهري : هو من الإبل الأبيض ، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، (اي والواحد) وعوداً : حال من الهجان وهو جمع عائد . قال ابن الأثير في النهاية : العائد : الناقة اذا وضعت ، وبعد ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها . قال الأعمى : سميت عائداً لأن ولدها يعود بها لصغره . وتزجي اي تسوق والتزجية السوق بمثله الإزجاء ، يعني اذا تحلقت أولادها وقفت وحنت حتى يلبق أولادها بها فتغذيها وتدفعها ، وكذلك التزجية (من الخزانة ملخصاً من شرح الشاهد ٢٩٤) . (٢) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو : الثلاثة الأثواب الى العشرة ، والمائة الدرهم ، والألف الرجل ، وهو ضعيف استعمالاً وقياساً ، أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه ، فيكون اللام في المضاف ضائعاً ، وأما الاستعمال فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء ، والفصحاء على غيره . ذكر هذا النجم الرضي في شرح الكافية (١ - ٢٥٤) وأورد جواب الكوفيين وضعفه ، ونحن ليس من قصدنا التصحيح أو الترجيح ، وإنما الغرض توضيح هذه الرسالة الموضوعية في النحو الكوفي فحسب .

هذا اذا كانت الإضافة معنوية (١) .

وقد يضاف الى الصفة والموصوف نحو جرد قطيفة ، وجانب الغريبي ، تخفيفاً (٢) وكذلك اضافة الصفة الى معموها ، لفظية للتخفيف ، فيوصف به النكرة نحو

(١) إضافة الاسم للاسم على ضربين : معنوية ولفظية .

فالمعنوية : ما أفادت تعريف المضاف أو تخصيصه كدار سعيد ، و غلام رجل ، وقد تقدم هذا ، واللفظية ما لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ يجذف التنوين أو نون التثنية والجمع ، وضابطها ان تكون الصفة مضافة الى مفعولها كما في قولك (هو ضارب زيد) و (راكب فرس) بمعنى ضارب زبداً ، وراكب فرساً ، او الى فاعلها كقولك : « زيد حسن الوجه » و « هند جائلة الشاح » بمعنى : حسن وجهه ، وجائل وشاحها ، وهذه الصفة كما رأيت ثلاثة أنواع : اسم فاعل (ومنه أمثلة المبالغة) واسم المفعول والصفة المشبهة ، ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ، والمعنى كما هو قبل الإضافة ، ولاستواء الحالين وُصفت النكرة بهذه الصفة مضافة ، كما وصف بها مفعولة في قولك : « مررت برجل حسن الوجه » و « برجل ضارب أخيه » . (٢) في الإضافة : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان ، واحتجوا بمثل قوله تعالى : « إن هذا لهو حق اليقين » واليقين في المعنى نعت للحق ، لأن الأصل فيه : الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت الى النعت ، وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : « وما كنت بجانب الغربي » والجانب في المعنى هو الغريبي اه ملخصاً (١ - ٢٥٢) .

قلت : ومثله في الجواز إضافة الصفة الى الموصوف نحو قولهم : « جرد قطيفة » و « سحى عمامة » (جردٌ : بمعنى مجردة ، وسحى : بمعنى بالية) وأخلاق ثياب ، وهل عندك جائبة خبر ، ومغربة خبر .

الموفي في النحو الكوفي

الضارب الرجل والضاربا زيد ، بخلاف الضارب زيد ، خلافاً للفراء^(١) :
ويضاف الى المساوي نحو : سعيد كُرُز^(٢) ، وقد يحذف المضاف ويعرب المضاف اليه
باعرابه وهو كثير^(٣) وقلَّ إبقاؤه على ما كان^(٤) ، وقد يحذف المضاف اليه^(٥) .
ويجوز فصلها اذا كان المضاف مصدرًا ، والمضاف اليه فاعله ، والفاصل إما
مفعوله نحو « قتل أولادهم شركائهم^(٦) » وإما محله^(٧) كقولهم : ترك يوما

(١) جوز الفراء اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كلها ، حملاً لها
على المعرف بأل كالضارب زيد والضارب هذا ، بخلاف الضارب رجل ،
فلا يجوز لامتناع اضافة المعرفة إلى النكرة . (٢) فسعيد كُرُز مترادفان ،
سماهما واحد ، والكُرُز في الأصل : خرج الراعي ، ويطلق على اللئيم والحاذق .
(٣) يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ، والغالب أن يخلفه في إعرابه
المضاف اليه ، وفي التنزيل : « وأسأل القرية التي كنا فيها ، والعبير التي أقبلنا فيها »
والتقدير : وأسأل اهل القرية واصحاب العبير ، فلما حذف المضاف وهو (أهل)
أعرب المضاف اليه وهو (القرية) باعرابه . (٤) في شرح الرضي : وقد
يترك عند سيبويه على إعرابه ، إن كان المضاف معطوفاً على مثله ، مضافاً الى
شيء كما يقال في المثل : ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ، أي ولا كل
بيضاء . ومثله قولهم : ما مثل عبد الله ولا أخيه بقولان ذلك ، أي ولا مثل
أخيه بدليل قولهم : بقولان بالثنائية ، فأخيه مجرور باضافة (مثل) محذوفة اليه ،
معطوفة على (مثل) المذكور . (٥) نحو : « وكلا ضربنا له الأمثال »
ونحو « أياماً تدعو » . (٦) يرفع (قتل) على أنه نائب فاعل (زُين)
وجرّ (شركاء) على اضافة (قتل) اليه من اضافة المصدر لفاعله ، باعتبار أمرهم به ،
(وأولادهم) مفعوله ، فصل به بين المتضامين . (٧) أي وإما أن يكون
الفاصل بين المتضامين هو ظرف المصدر كما في المثال .

نفسك وهو اها ، سعي لها في رداها ^(١) « او كان المضاف اسم فاعل ، والمضاف اليه مفعوله الأول ، والفاصل : إما مفعوله الثاني نحو : وسواك مانع فضله المحتاج ^(٢) أو محله كقوله : **بِسْمِ اللَّهِ** : « هل أنتم تاركوا كولي صاحبي ^(٣) » ويجوز الفصل بالقسم نحو هذا غلامُ والله زيد ^(٤) . وجاء بمحمول غير المضاف ، وليس قسماً ^(٥)

- (١) ترك مبتدأ ، وهو مصدر ويوما ظرف له - (محل له) - فصله من فاعله - وهو (نفسك) المضاف اليه ، ومفعوله محذوف ، وهو اها مفعول معه ، أي ترك نفسك شأنها مع هو اها يوماً ، وسعي خبر ، ويحتمل أنه مضاف لمفعوله ، والفاعل محذوف ، أي تركك نفسك مع هو اها يوماً ، سعي لها في رداها .
- (٢) صدره : « ما زال يوقن من يؤمك بالفتى » يؤمك : يقصدك . وجملة (يوقن) خبر زال (ويؤمك) صلة (من) الواقعة اسماً لزال ، (بالفتى) متعلق بيقون (وسواك) مبتدأ (ومانع) خبر ، وهو اسم فاعل ، مضاف الى (المحتاج) مفعوله الأول (وفضله) مفعوله الثاني ، وقد فصل به بينهما ، وهو الشاهد ، والأصل : وسواك مانع المحتاج فضله ، والمعنى أنك تعني من يقصدك ، وغيرك يمنع المحتاجين مع وفرة ماله « منار السالك » . (٣) هذا بعض حديث قاله عليه السلام ، وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وبين ابي بكر ، فغضب الرسول وقال ما معناه : جئتكم بالهدى ، فقلتم : كذبت ، وقال : ابو بكر صدقت ، فهل أنتم تاركوا كولي صاحبي ؟ وتاركوا ؟ اسم فاعل مضاف الى مفعوله وهو صاحبي ، بدليل حذف النون منه ، وقد فصل بينها بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف وهو الشاهد .
- (٤) يجوز زيد باضافة غلام اليه ، وقد فصل بينهما بالقسم .
- (٥) مثاله قول الأعشى يمدح به سلامة ذا فائش :

أنجب أيامَ والداه به إذ نجلاه فعمم ما أنجلا

أنجب الرجل ولد ولدًا نجيبًا . نجلاه : ولداه . أعني أنجب والداه به أيام -

وبنعت المضاف^(١) وبالنداء^(٢) وفاعل المصدر^(٣) وبان شاء الله ، نحو :
نجوت - وقد بلّ المرادي سيفه من ابن أبي شيح الأباطح طالب^(١)

— إذ فجلاه ، ومن هذه القصيدة قوله :

قلدتك الشعر يا سلامة ذا التفضل والشبيء حيث ما جعلنا

وأنجب فعل ماض ، والنداء : فاعل ، وبه : متعلق بأنجب ، وأيام ظرف متعلق
بأنجب ايضاً ، وهو مضاف إلى إذ ، وقد فصل بينهما بأجنبي من المضاف وهو
والنداء ، وفيه الشاهد .

(١) قال معاوية ، والمعنى : تخلصت من القتل ، وقد أطخ ابن ملجم سيفه
بدم علي بن ابي طالب : شيخ مكة ، والقصة مشهورة . والأباطح جمع أبطح -
وهو مسيل الماء ، والمراد مكة ، لأن أبا طالب كان عظيماً فيها ، وشيخ الأباطح
صفة (لأبي) المضاف ، وقد فصل بينه وبين المضاف اليه « وهو طالب » بنعت
المضاف وهو شيخ الأباطح ، وكان من حق البيت ان يقدم ، لأنه شاهد لقوله :
وبنعت المضاف . (٢) كقوله :

كانَ برذونُ أبا عصامٍ زبيدٍ حمارٌ دقّ باللجام

البرذون : التركي من الخيل - دق - من الدقة ضد غلظ مبني للفاعل او المفعول
بمعنى : زُين وجُعِل ، وبرذون : اسم كان ، وابعاصم منادى ومضاف اليه ،
وبرذون مضاف ، وزبيد مضاف اليه ، وقد فصل بينهما بالمنادى ، وهو محل
الشاهد . وحمار خبز كان ، وجملة دق باللجام صفة لحمار . والمعنى : ان برذون زيد
مثل حمار هذيل ، وانه لولا اللجام لكان حماراً لصفوه في عين الناظر وضعفه .
(٣) كقول الشاعر :

ما إن وجدنا للهوى من طبٍ ولا عدنا فهرَ وجدَّ صبٍ

عدنا : فقدنا ، فهر : غلبة . وجد : شدة الشوق . صب : عاشق متم .

(التوابع) ما يتبع سابقه في الاعراب ^(١) .

النعته الموافقة ^(٢) : ما لم يكن محلاً ولا جاراً ^(٣) ، وأفاد معنى سيفه منبوعه غير الشمول ^(٤) ويجوز نعت النكرة بالأعم والأخص والمساوي .
ولا ينعته المعرفة بالأخص خلافاً للفراء ^(٥) ، وهو مشتق أو سيف

.. و (ما) نافية ، وان زائدة ، وطب . مفعول ، على زيادة (من) وقهر : مصدر ، مفعول عدمتنا - وهو مضاف الى صب - ، وقد فصل بينهما بوجود المرفوع فاعلاً بالمصدر ، وهو محل الشاهد .

والمعنى أن شدة الشوق تغلب العاشق على امره ، وتقوده الى حثفه ، وليس لذلك من دواء . انظر منار السالك لهذا الشاهد والذي قبله (٢ - ١٠٣ و ١٠٤) .
(١) عرفه في الكافية بقوله : كل ثاب باعراب سابقه من جهة واحدة ، أي اعراب الثاني لأجل اعراب الاول ، وهو المراد بقوله : من جهة واحدة .
(٢) يراد بالنعته الموافقة ما كان في المعنى عين المنعوت فإذا قلت زيد العالم كان العالم في المعنى نفس زيد متصفاً بالعالم . (٣) أي لأن المحل - أي الظرف او الجار هو نعت مخالف لا موافق ، إذ ليس هو نفس المنعوت سيف المعنى ، ولا يطاق اسم المحل أو الجار على المنعوت . وقد تقدم مثل هذا في بحث الخبر المخالف فارجع اليه . (٤) لأن الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، نحو : عاقل وشريف ، فإن كان ذلك المعنى المصرح به سيف المتبوع شمولاً وإحاطة ، فالتابع تأكيد لا صفة نحو : الرجلان كلاهما والرجال كلهم ، وإن لم يكن فهو صفة نحو « نفخة واحدة » . (٥) في تنبيهات الأشموني من شرحه الألفية في باب النعت : الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص ، (أي الأقل شيوعاً) نحو : رجل فصيح و غلام يافع ، وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساوياً أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : -

حكاه^(١) ويقع جملة بعائد^(٢) ولا يقع المصدر نعتاً^(٣) كما لا يقع حالاً^(٤) .

— بنعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح ، وقال بعض المتأخرين :

يوصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة .

والشَّلَوَّين هو أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي ، من كبار العلماء

بالنحو واللغة ، مولده ووفاته بأشبيلية ، من كتبه (القوانين) في علم العربية ،

ومختصر له سماه «التوطئة» والشَّلَوَّين هو الأيض الأشقر في لغة أهل الأندلس

(توفي ٥٦٤ هـ) «الأعلام» . (١) المشتق ما دل على حدث وصاحبه

كاسم الفاعل ويشمل امثلة المباعدة ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ،

وأفعل التفضيل ، وما في حكمه : هو ما أقيم مقام المشتق من الجوامد كأسماء الإشارة ،

وذي معنى صاحب ، والموصولة ، وفروعها ، والمنسب ، تقول : مررت بزيد هذا

وذي المال وذوقام والقريشي ، فنعناها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ،

والمنسوب الى قريش . (٢) يربطها بالموصوف إما مانفوز به نحو : «واتقوا

يوماً ترجعون فيه الى الله» أو مقدر نحو «واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس

شيئاً» أي لا تجزي فيه . وقال جرير بن عطية من قصيدة له :

كُتبت اليهم كتباً مراراً فلم يرجع إليّ لها جواب

وما أدري أغيرهم نداءً وطول العهد أم مال أصابوا

وأصل الكلام : أم مال أصابوه ، والمخذف مفهوم من الكلام .

(٣) لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ، فأجرده على أصله

تنبيهاً على ان حقه ألا بنعت به ، وفي الألفية :

ونعتوا بمصدر كثيراً والتزموا الأفراد والتذكيراً

وهو مع كثرتة مقصور على السماع كوقوعه (حالاً) . وقال ابن هشام في أوضح

المسالك : قالوا هذا رجل عدل ورضا وذور وفطر ، وذلك عند الكوفيين على

التأويل بالمشق ، أي عادل ومرضي وذائر ومفطر . وعند البصريين على تأويل

مضاف : أي ذو كذا .

وهو إما سببي^(١) فيتبعه في التعريف والتذكير ، أو غير سببي^(٢) فيتبعه فيها ،
والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . وقد يحذف المنعوت نحو :
جاء الفارس^(٣) وقد يحذف النعت نحو :
ورب أسيلة الخدين بكر مهففة لها فرع وجيد^(٤)
التأكيد^(٥) : تابع يقرر المتبوع^(٦) ، وبالتكرير لفظي^(٧) وبوكد

(١) السببي ما يبين صفة من صفات ماله تعلق بمتبوعه وارتباط به نحو : قدم
سعد الوافر علمه ، فالوافر بين صفة العلم الذي له تعلق بمتبوعه (سعد) إذ هو صاحبه .
(٢) وهو الحقيقي الذي يبين صفة من صفات منعوته نحو : جاء فيصل الأديب ،
فتقول في السببي : قدم الرجل الوافر علمه ورجل وافر علمه ، والمرأة الوافر علمها
وامرأة وافر علمها ، والرجال والنساء الوافر علمهم وعلهم ، فالنعت فيها يتبع
ما قبله في التعريف والتذكير والإعراب ، وغير السببي يتبعه أيضاً في الإفراد
والتذكير وفروعها . (٣) ونحو : « أن اعمل سابقات » اي دروعاً سابقات .
(٤) ونحو : « يأخذ كل سفينة غصباً » أي سفينة صالحة . والبيت الذي
أوردته المصنف هو للمرقش الأكبر عوف بن سعد من بني بكر بن وائل (توفي
نحو : ٧٥ ق هـ) أسيلة الخدين : ناعمنها مع طول . مهففة : ضامرة البطن
دقيقة الخصر . فرع : شعر تام . جيد : عنق . وصفة فرع وجيد محذوفة ، اي
فرع فاحم وجيد طويل مثلاً وهو الشاهد . وفي الألفية :

وما من المنعوت والنعت 'عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

ويجوز حذفها معاً نحو : « لا يموت فيها ولا يمينا » اي حياة طيبة .

(٥) هو في الأصل مصدر ، ويسمى به التابع المخصوص ، ويقال : اكد تأكيداً

ووكد تو كيداً ، وهو بالواو أكثر ، لأنها الأصل والمحمزة بدل .

(٦) اي أمر المتبوع ، في النسبة او الشمول ، اي يجعله مستقراً متحققاً بحيث

لا يظن به غيره ، قرب لفظ دال وضماً على معنى ، حقيقة فيه ، ظن المتكلم بالسامع -

المنصوب المتصل بالرفوع ، والمنصوب المنفصل نحو : ضربتك إياك (١) وبنفس وعين وكل وأجمع وأكثع وأبتع وأبضع (٢) وكلا وكلتا

— أنه لم يحمله على مدلوله إما لغفلته ، أو لظنه بالمتكلم الغلط ، أو لظنه به التجوز ، فالتكرير لفظاً أو معنى يقرر ما يتعلق بالتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل ، والفاظ التبوع تقرر ما يتعلق بالتبوع من اتصافه بكون ما نسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً (٧) قوله : وبالتكرير لفظي وبنفس عين معنوي ، معناه أن اللفظ إذا كرر كان التوكيد لفظياً ، وإذا لم يكرر لفظه بل أكد بنفس وكل وأجمع وغيرها كان التوكيد معنوياً ، فيجب إذاً في باب التوكيد : أما تكرير لفظ المنسوب إليه ، أو تكريره معنى ، وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتها ليس غير ، والثالث أن يظن السامع به تجوزاً لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ، لأن العمومات المتخصصة كثيرة ، فيدفع هذا الومم بذكر : كل ، وأجمع ، وأخواته ، وكلاهما ، وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها ، فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد .
(انظر الرضي ١ : ٣٠٤) .

(١) إذا أتبت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو « رأيتك إياك » وكثال

المؤلف ، فذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد .

(٢) قال الفارسي : قدمت كل على الجميع لعراقتهما ، وكونها أنص في الاحاطة ،

ووليها اجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ، ووليها اكثع لانحطاطه

عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكثع الجلد إذا انقبض ، ففيه معنى الجمع ،

ووليها ابضع لأنه من تبضع العرق إذا سال ، وهو لا يسيل حتى يجتمع ، وآخر

ابتع ، لأنه أبعد من ابضع ، لأنه طويل العنق ، أو شديد المفاصل ، لكن

لا يخلو من دلالته على اجتماع « اه بعض تاخيص (حاشية الصبان على الاثموني —

٢٨٧/٢) لكن (الموفي) قدم ابتع على ابضع كما ترى ، وتبع فيه الزمخشري

والكافية ، وقال الرضي في شرحه : ولا أدري ما صحته .

معنوي^(١) تقول: نفسه، نفسها، نفسهما، انفسها^(٢) انفسها، انفسهم، انفسهن، وكذا: عينه، وكله، كلها، كلهن، كلهم، كلها، اجمع، اجمان، اجمعون، جماء، جماوان^(٣)، جمع - وكذا: اکتع وابنع وابصع - وكثير اتباعهن لأجمع، ويردن وحدهن نحو قول الشاعر:

باليثني كنت صيباً مرضماً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا^(٤)

ويجوز توکید النكرة بالمعنوي^(٥) ويجوز فيه التردد نحو: مرّ بالقوم

(١) اي والتأکید « بنفس » وما بعده (معنوي) ، وارجع الى ما كتب

عن قوله: وبالکریر (لفظي) .

(٢) في اوضح المسالك: واما في التثنية فالأصح جمعها على افعال، ويترجع

افرادها على تثنيتهما عند الناظم (اي ابن مالك) وغيره يعكس ذلك « قلت:

وانت ترى في (الموفي) هذه الصور الثلاث . (٣) اي فيجوز ان يقال:

جاء الجيشان اجمان والقبيلتان جماوان . وفي الأشموني: واجاز ذلك الكوفيون

والأخفش قياساً، معترفين بعدم السماع، وفي الصبان: وهل يجري خلافهم في

توابع اجمع وجماء وهو اکتع وكتعا الخ؟ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه

والقياس يقتضيه نقله شيخنا ٥١٠ هـ . (٤) الذلفاء: اسم امرأة، اصله وصف

لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف، وهو صفر الأنف واستواء الارنية،

« حولاً » عاماً، « اکتعا » تاماً كاملاً، وقد قالوا: « اتى عليه حول اکتع »

اي تام والشاهد فيه ورود (اکتع) وحدها، من غير ان تتبع « اجمع »

وفي الفصّل: وسَمِعَ: أجمعُ أبصعُ، وجُبعُ كَتعُ، وجُبعُ بَتعُ .

(٥) ذهب الكوفيون الى جواز توکید النكرة اذا كانت محدودة، اي موضوعة

لمدة لها ابتداء ولها انتهاء كيوم وشهر وحول، كما في المثال السابق « حولاً

اكتعا » . وصحح ابن هشام « في اوضحه » جواز توکید النكرة المحدودة لورود

السماع بذلك، وحصول الفائدة فوافق الكوفيين .

إما أجمعين^(١) وإما بعضهم ، قاله الفراء .

الترجمة^(٢) : التابع المقصود بالحكم دون متبوعه^(٣) ، ويكون مساوياً لمتبوعه ، وبعضه ، وما يشتمل عليه ، ومباينه^(٤) وهو غلط ، إلا ان يكون لنكتة ، وإذا

(١) محط التمثيل قوله : إما أجمعين ، لأنه التوكيد المنفصل بينهما وبين المؤكَّد بإيما .

(٢) هو البديل ولعله سمي بالترجمة لأنه يترجم عن متبوعه أي يشير إليه وبديل

عليه . وبعد كتابة ما تقدم رأيت في شرح الأشموني للألفية وحاشيته ما نصه :

وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة وبالتبيين أي الترجمة عن المراد

بالبديل منه ، والتبيين له . (٣) نحو : « واضع النحو الامام علي » فطلي تابع

الامام في اعرابه ، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو اليه ، والامام إنما ذكر

توطئة وتمهيداً له ، فالامام غير مقصود بالذات ، لأنك لو حذفته وقلت : « واضع

النحو علي » لكان كلاماً تاماً مستقلاً . قال الزمخشري في الفصل « وقولهم إنه

في حكم تسمية الاول إبدان منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقة التأكيده والصفة في

كونها تتمين لما يتبعانه ، لأن بمنوا إهدار الاول واطراحه ، ألا تراك تقول :

زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهذر الأول لم يسد كلامك .

والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجي .

ذلك صريحاً في قوله عن وجل : « للذين استضعفوا لمن آمن منهم » (٧ - ٧٥)

(٤) وقد مثل ابن مالك في بيت واحد لأنواع البديل كلها وهو :

كزُرُه خالداً وقبَّله اليسدا واعرفه حقَّه وخذ نَبَلاً : مُدَى

بخالداً بديل مطابق من هاء : ذُرُه وهو المساوي ، و (اليسدا) بديل بعض من الهاء

في (قبَّله) والرابط محذوف أي منه ، أو نابت أل عن الضمير ، و (حقَّه) بديل

اشتال من الهاء في (اعرفه) و (مُدَى) بديل مبين من (نبل) والنبل اسم

جمع للسهم ، والمُدَى جمع مُدِيَّة وهي السكين . ثم إن المبين ثلاثة انواع :

بديل الغلط وبديل النسيان وبديل الاضراب ، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر -

ترجم المعرفة بالنكرة فالنعت واجب^(١) ويجوز ترجمة كل مكثف^(٢) .
عطف اليان : تابع كالنعت بوضع المتبوع^(٣) نحو : أنا ابن التارك
 البكري بشر^(٤) .

— بأخذ المدى فسبقه لسانه الى الذيل ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن
 الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان ، وان كان أراد الأول ثم أضرب
 عنه الى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الأول في حكم المتروك (فبدل إضراب
 وبداء) اي ظهور ، لأن المتكلم بداله ذكره بعد ذكر الأول قصداً .

(١) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة ، فنعت تلك النكرة واجب نحو
 قوله تعالى : « لنسفاً بالناصبة ، ناصية كاذبة خاطئة » (٩٦ - ١٥ و ١٦) وهذه
 (ترجمة) عبارة المؤلف (رحمه الله) . (٢) أي يجوز بدل كل ضمير .
 راجع شرح النجم الرضي عند قول الكافية : ويكونان (اي البدل والمبدل منه)
 ظاهرين ومضميرين ومختلفين الخ (٣١٥ / ١) . (٣) اي مشبه للنعت في توضيح
 متبوعه ، إلا أن العطف بوضع المتبوع بنفسه ، والنعت بوضحة بيان معنى فيه
 أو في سببه . (٤) عجزه : عليه الطير ترقيه وقوعاً ، وهو للمرار الأسدي :
 وأنا مبتدأ وابن التارك خبر ومضاف اليه والبكري مضاف اليه من إضافة
 الوصف لمفعوله ، « بشر » عطف بيان للبكري وهو الشاهد . والمعنى : أنا الذي
 ترك بشراً البكري مشخناً بالجراح في حال بأس ، تنتظر الطير موته لتقع عليه
 وتأكل منه . ومثله القول الذي اشتهر : « أقسم بالله ابو حفص عمر » فعمر
 عطف بيان ، لأنه موضع لأبي حفص . هذا ويجوز البدلية في « بشر » عند
 الفراء ، اذ يصح ان يكون التقدير : « أنا ابن التارك بشر » ولا يشترط عنده
 في النعت إذ كان باللام إلا يضاف إلا الى ما فيه اللام ، لا إجازته : الضارب
 زيد » ثم إن أكثر التحويين ذهبوا الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ،
 وأثبت الكوفيون وجماعة ومنهم ابن مالك ، قال : —

عطف النسق^(١) : تابع بحرف من حروف العطف^(٢) وقد يعطف على المعنى نحو :

— فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

فيل ومن تنكيرهما قوله تعالى : « توفد من شجرة مباركة زيتونة » (النور ، ٣٥) وجوزوا ان يكون منه : « أو كفارة طعام مساكين » (المائدة ، ٩٦) ونحو : « ويسقى من ماء صديد » (إبراهيم ، ١٦) ، والباقيون يوجبون في ذلك البدلية - أي بدل كل من كل - ويخصون عطف البيان بالمعارف وحجتهم في ذلك أن البيان بيان كاسمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول ، وردّ بأن بعض النكرات أخص من بعض ، والأخص يبين الأعم .

(١) النسق : اسم مصدر بمعنى المنسوق من نسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعض . (٢) خرج بتوسط الحرف بقية التوابع ، وبالتقييد (بحروف العطف) ما بعد (أي) التفسيرية فإنه عطف بيان . ولم يذكر المؤلف حروف العطف ولا معانيها ، ولا الفروق بينها جرياً على عادته في الاختصار ، أو الاقتصار على بعض المطالب ، ونحن نذكر هنا المذهب الكوفي في بعض هذه الحروف : فالواو عندم للترتيب لا لمطلق الجمع كما هي عند البصريين ، فإذا قلت : اقرأ المعاني والبيان مثلاً ، كان المراد تقديم الأول على الثاني . و (أو) للاضراب عند الكوفيين وابي علي ، حكى الفراء : اذهب الى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم (فأو) في المثال للاضراب بمعنى : بل ، وبمعنى (الواو) عند الكوفيين أيضاً ، وذلك عند أمن الأيس كقوله :

قوم إذا سمعوا الصرير رأيتهم ما بين ملجم مهرة أو سافع

وهو لحُميد بن ثور . الصرير : صوت المستصرخ . ملجم : جاعل اللجام في محله من الفرس . سافع : آخذ بناصية فرسه . و (أو) عاطفة بمعنى الواو ، لأن البنية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو وهو الشاهد . -

«صافات ويقبضن» (١) (المالك ، ١٩) ويجسن العطف على مكني متصل في السعة (٢) ، ويعطف على المكني المجرور بلا إعادة الجار (٣) قال الفراء :

— والمعنى ان هؤلاء القوم أولو شجاعة ونجدة ، إذا سمعوا صوت المستغيث أسرعوا لإجابته ، فبعضهم يلجم الأُمهارة ، والآخر يأخذ بنواصيها . وأما (حتى) فالعطف بها قليل والكوفيون ينكرونه ، ويجعلونها ابتدائية في مثل جاء القوم حتى محمد ، وما بعدها على اضممار عامل .

(١) وهو من عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى ، لأنه بمعنى (قابضات) .
(٢) كقول عمر بن أبي ربيعة :

قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهادى كنتعاج الفلا تمسفن رملا

«زهر» جمع زهراء وهي المرأة الحذناء البيضاء - تهادى : أصله تهادى (بتاءين) ومعناه تتأيل وتتبختر . الشاهد في قوله : وزهر ، حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع في أقبلت من غير تأكيد ولا فصل ، ولا ضرورة فيه لأنه كان يمكنه ان يقول : وزهراً بالنصب على أنه مفعول معه ، وقد ورد ذلك في النثر قليلاً ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : مررت برجل سواء والعدم ، يرفع العدم عطفًا على الضمير المستتر في (سواء) لأنه مؤوَّل بمشتق اي : مستوي هو والعدم ، وليس بينهما فصل .

(٣) بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» بجز الأرحام عطفًا على الماء المجرورة بالباء ، بدون إعادة الجار ، قال ابن هشام : وليس بلازم - اي إعادة الجار - وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين ، ووافقهم ابن مالك فقال :

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

ومن النظم ما أثبتته سيبويه :

فاليوم قد بت تهجوناً وتشتعنا فاذهب وما بك والأيام من عجب

بجر الأيام عطفًا على الكاف المجرورة بالباء .

ويجوز العطف على معمولي عاملين مطلقاً (٤٠) .

النداء والمنادى: يرفع وينصب بلا عامل ، ولا ينادى النكرة نكرة ، فهو

إذا كان مفرداً يرفع ويترك تنوينه ، وإذا كان مضافاً أو شبهه ينصب (٤١) .

(٤) نحو: ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شجماً ، فان سوداء معمول

(كل) وتمرة معمول (ما) وبيضاء معطوف على سوداء ، وشجماً على تمرة ،

فقد عطف على معمولي عاملين مختلفين .

(١) ذهب الكوفيون الى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير

تنوين ؛ وقالوا : انما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب

ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ، فلم نخفضه لثلاثي المضاف ، ولم نصبه لثلاثي

يشبه ما لا ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع

صحيح فرق ؛ فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه

على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره .

وانقل الرضي عن الكسائي قوله : المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل

اللفظية ، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد

أنه لم يكن فيه سبب البناء ، حتى يبنى ، فلا بد فيه من الإعراب ، ثم انما لو جردناه

لشابه المضاف الى ياء التكلم اذا حذف الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ،

(أي لاشبه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة إذا كان غير منصرف نحو

(يا أحر ، لغير معين) فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رافع بعامل

رافع ، ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول .

وحجج الفريقين مبسوطة في المسألة (٤٥) من إناص الأتباري .

محمد بهجة البيطار

(يتبع)

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنفر ابي الوستائبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٤ —

ويجوز في المنعوت وشبهه الوجهان ^(١) ، المضارعة بالمضاف ^(٢) في الاستطالة ^(٣) ،
ومثله النعت المحذوف المنعوت ^(٤) ، ويجوز رفع المنادى المضاف ، الجائز دخول

(١) أي الرفع على لفظه والنصب على محله ، نحو يا زيد العاقل .
(٢) يمتنون بالمضارع للمضاف اسماً مجيئاً بعده شيء من تمامه إما معمول
للأول نحو : يا طالماً جلاًً وباحسناً وجهه وبأخيراً من زيد ، وإما معطوف عليه
عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو :
يا ثلاثة وثلاثين ، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة ، فهو كخمسة
عشر إلا أنه لم يركب لفظه ، وإما نعت هو جملة أو ظرف نحو قولك :
يا حلماً لا بعجل ، وباجواداً لا يبخل . (٣) إطالة الصوت مع نعت المذكور
أو المقدر ، كالمضاف والمضارع للمضاف الذي يتناه قبل هذا .
(٤) قال الرضي : (١ - ١٢٣) : وصرح الكسائي والفراء ، بتجوز نحو :
يا رجلاً راكباً لمعين ، لجملة من قبيل المضارع للمضاف ، حتى انهما أجازا
يا راكباً لمعين على حذف الموصوف ، وفي كلام سيديويه أيضاً ما يشعر بجوازه ،
فالفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة نحو : يا رجلاً
ظريفاً . ونحو قوله :

فيا راكباً إما عرضتَ فبلننْ ندماي من فجران أن لا تلاقيا —

اللام عليه عند ثعلب^(١) ، ولا يجوز دخول (يا) على المنادى المعروف باللام ، سوى (الله)^(٢) خلافاً للبعض^(٣) ، إلا بتوسط (أيها) أو (هذا)

— إنما جاز عندهما ، إما لكون «راكباً» وصفاً لموصوف مقدر ، أي يارجلأ راكباً ، أو لكونه معرفة . ولا يرى البصريون بأساً بكون المنادى نكرة غير موصوفة ، لافي اللفظ ولا في التقدير ، إذ لا مانع من ذلك ما باختصار . ونجرات (بفتح النون وسكون الجيم) ، قال ابو عبيد البكري في معجم ما استعجم «مدينة بالحجاز من شق اليمن ، سميت بنجران بن زيد بن يشجب بن يعرب ، وهو أول من نزلها ، وأطيب البلاد نجران من الحجاز ، وصنعاء من اليمن ، ودمشق من الشام ، والرّي من خراسان» .

وهذا البيت من شواهد سيويه ، وهو من قصيدة عدتها عشرون بيتاً ، لعبد يغوث الحارثي اليمني (الموتى في نحو ٤٠ ق ٥٠) أوردها البغدادي في خزاتته وشرحها (ج ٢ - ١٦٨) ومطلعها : «ألا لا تلماني كفى اللوم ما ييا»

(١) وقال الرضي أيضاً . وأجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخول اللام عليها نحو : يا ناصر الرجل ، ويا ناصرأ رجلاً .
(٢) أي لا ينادى ما فيه الألف واللام ، إلا الله وحده لأنها لا تفارقانه ، كما لا تفارقان النجم (المفصل) .
(٣) أي لبعض الكوفيين الذي يجوز دخول (يا) على ذي اللام مطلقاً في السعة نحو يا الرجل ويا الغلام واخبروا بقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرأيا كما أن تكسبانا شرا

وروي : «ايا كما أن تعقبانا شرا» وهذا البيت شائع في كتب النحو ، ولم يعرف له قائل ولا ضميعة ، والشاهد منه ظاهر . وقول الآخر :

من اجلك بالتي نيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

وروي بالود ، وهذا البيت من شواهد سيويه (١ - ٣١٠) ولم يفسه ولا نسبه الأعلم الشنتمري في شرح شواهد ، وقال البغدادي في الخزانة : وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميعة (٢ - ٢٥٥) .

- هذا ولم يتعرض المؤلف لحروف النداء، ولا لجواز الحذف في مثل الآبة الكريمة: «بوسف أعرض عن هذا» وقالوا يلزم (أي حرف النداء ولا يجوز حذفه) في سبعة مواضع: المندوب والمستغاث والمتعجب منه، والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة، واسم الجنس غير المعين، وأما اسم الإشارة واسم الجنس المعين، فكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، واحتجوا بقوله:

إذ أهملت عيني لما قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

وهو لذي الرمة (٥١١٧ هـ) و«هذا» منادى على حذف حرف النداء، وفيه الشاهد. والمعنى أنت صاحبه ينكر على مثله الوجد والهيام بالمحبة وقوله: «أطرق كرا، إن النعام في القرى» مثل لمن يتكلم وبحضرته من هو أولى منه بذلك، كان أصله خطاب للكروان بالإطراق لوجود النعام، والمشهور أن الكروان طائر طويل العنق والرجلين، أغبر، له صوت حسن، وهو أكبر من الحمامة. وأورد هذا المثل في الخزانة بيتاً من الرجز، وهو:

أطرق كرا، أطرق كرا إن النعام في القرى

على أن (الكرا) ذكر الكروان، وليس مرخماً منه، وقال: وقد اختلف في قدره، وفي معنى الكرى والكروان وفي معنى البيت، وأورد أقوال أئمة اللغة والأدب في ذلك كله (ج ٢: ٣٢٧ - ٣٣٠) . و«أفند مخنوق» (مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة، وهو يبخل باقتداء نفسه بماله) و«أصبح ليل» (مثل يضرب عند إظهار الكراهة من الشيء، أي ائت بالصبح بالليل) . والشاهد في الأمثلة جواز حذف حرف النداء، مع أن المنادى اسم إشارة في الأول، واسم جنس في الباقي، وبذلك ومثله احتج الكوفيون .

(١) لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسماً مبهماً غير دال على ماهية معينة، محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم، لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام، وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهية، وإن لم يكن معلوم الذات .

وقد يحذف المنادى^(١) ، ويجوز دخول أيها وأيتها على نحو «الحرث» عند
الفرء . خلافاً للجمهور . وتابع المرفوع^(٢) يرفع وينصب عند الفرء ، ولم يجوز
الرفع في التوكيد المنوي غيره .

وبدخل المنادى لام الاستغاثة^(٣) ، وهي بقية من (آل^(٤)) كما أن الميم
من (اللهم) بقية من (أمنّا)^(٥) . وهو والندوب كالمنادى^(٦) ، إلا أن

(١) في التنزيل : يا ليتني كُتبت معهم فَأَفُوزَ فوزاً عظيماً « أي يا قوم ،
ولذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (٥١١٧) :

ألا يا سلمى يا دارمي على اليبلا ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
أي يا دارمي ، والجرعاء : الرملة الطيبة ، وأراد منزلها الذي تنزل فيه حيث
هذه الرملة . (٢) أي (من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف
المتنوع دخول يا عليه ،) ترفع على لفظه ، وتنصب على محله . نحو يا تميم أجمعون
وأجمعين ويا زبد العاقل والعاقل ويا غلام بيشر وبشراً ، ويا عمرو والحرث
بالوجهين إلا البدل فان حكمه حكم المنادى بعينه .

(٣) الاستغاثة : نداء من بعين على دفع بلاء أو شدة نحو : « بالآقوباء

الضعفاء !!! » (٤) أي في اسم مضاف الى ما بعده عندم ، فحذفت الهزة
للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين . (٥) قال الفرء : أصله :
يا الله أمنّا بالخير ، فتخفف بحذف الهزة وقد تقدم هذا البحث في أول الرسالة .
(٦) الندبة : هي نداء المتفجع عليه ، أو المتوجع منه ، نحو : واسيداه ،

واكبداه ، وإنما كان المستغاث والندوب كالمنادى لأنها في الأصل منادى
لحقه معنى الاستغاثة والندبة ، ولا تندب النكرة ولا المبهم عند البصريين ،
لأن القصد من الندبة الإعلام بمعظمة الندوب ، فيجب أن يكون معروفاً
وأما الكوفيون فقالوا يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وعلوا ذلك بأن -

المندوب قد بلحقه ألف الندبة^(١) ، او ياؤه ، او واوه^(٢) ، واذا كان آخر

— الاسم التكررة يقرب من المعرفة بالاشارة ، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم « وامن حفر بئر زمزماه » والأسماء الموصولة معارف بصلاتها ، كما أن أسماء الأعلام معارف .

(١) وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو بازيد ووازيد
(٢) قال الرضي في شرحه : آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، والتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أو لا ، والمُعرب بالحركات لا بلحقه إلا الألف ، ويقدر الإعراب نحو : واضرب الرجل في المسمى بضرب الرجل ، وكذا واضربت الرجل ، وواغلام الرجل ، قال : والقراء يجوز اتباع المدة للحركات (قياساً على مدة الإنكار) نحو واضرب الرجل وواعبد الملكيه ، ومحافظاً على الحركات الإعرابية ما أمكن ، وكتب في هامش الشرح : مدة الإنكار ، تتبع حركة الآخر فيقال في هذا عمر : أعمروه ؟ ! وفي رأيت عثمان : أعثناه ؟ ! وفي مررت بخدام : اخدايمه ؟ ! وان كان الآخر ساكناً حركه بالكسر وتبعته المدة كقولك في جاءني زيد (ن) : أزيدنيه ؟ ! ومعناها : انكار أن الأمر على ما زعم المخاطب ، أو إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما زعمه (١ - ١٤٢) .

ثم إن المؤلف رحمه الله لم يتعرض لبحث الترقيم الجائز عند الكوفيين في المنادى مطلقاً كترقيم المضاف بمحذف آخر المضاف اليه ، نحو « يا آل عام » في « يا آل عامر » و « يا آل مال » في « يا آل مالك » و كترقيم الاسم الثلاثي نحو « باعن » و « باحج » و « باكت » في عنق ، و سجر ، و كتف ، و كترقيم الرباعي الذي نالته ساكن بمحذوف وحذف الحرف الذي بعده نحو قولك في قَطِرَ « ياقيم » وأما البصريون فشرط الترقيم عندهم أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف ، وتراجع هذه المسائل بشواهدها وفروعها في « الإيضاح » للأبيلري تحت أرقامها (٤٨ و ٤٩ و ٥٠ - مسألة)

اللفظ ألفاً ، جاز قلبه ياء مع الحذف أيضاً ، والمنون يجوز ابقاء تنوينه وفتحه أو كسره ، وجوز الفراء الكسر مع الحذف أيضاً ، تقول : وازيداه ، وازيدناه ، ووازيدنيه ، ووازيديه ، وواقام الرجلاه ، وواقام الرجلوه ، وواعبد الملكاه ، وواعبد الملكيه ، وواموساه ، وواموسياه ، ووازيدانيه ، ووازيدوناه ، ووامن حفر بئر زمزماه ، ولا يجوز إثبات هذا الواو الا في الوقف خلافاً للفراء ، مستدلاً بقوله :
ألا يا عمرو عمرواه وعمرو بن الزبيراه

المستثنى ^(١) — إما أن يتفرغ له العامل ، بأن يقع فاعلاً أو مفعولاً ، وغير ذلك ، نحو : ماجاه في إلا زيد ، فهو يعرب بحسب العوامل ^(٢) ، وإما أن

(١) هو اسم يذكر بعد إلا ، أو إحدى أخواتها ، مخالفاً في الحكم لما قبلها نفيًا وإثباتاً . وعرفه في «التسهيل» بقوله : هو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا ، من مذكور أو متروك ، بالآ أو ما في معناها ، فالمخرج : جنس يشمل ما يخرج بالاستثناء وبالبدل وبالصفة وغيرها ، وقوله : تحقيقاً أو تقديرًا ، إشارة الى قسمي المتصل والمنقطع ، ومن مذكور أو متروك ، للتمام ، والمفرغ ، وبالأ أو ما في معناها ، يخرج ما عدا المستثنى مما تقدم .

(٢) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ ، والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل «إلا» لأنه لم يشتغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى ، ويعرب بحسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور ، وهو في غير الموجب ، كما ترى ذلك واضحاً في كلام المؤلف ومثاله . وفي الرضي : ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى : «فأبى أكبر الناس إلا كفورا» حمل «أبى» على لا يربد لأنها بمعنى ، وهو النفي (فإذا تقرر هذا ، قلنا إن المستثنى منه لما حذف اقيام القرينة ، والنسب إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء ، وكان المستثنى منه — كما تقدم — أولى بأن يعرب بما يقتضيه —

لا يتفرغ له ، فهو إما أن يكون في كلام موجب فينصب ^(١) ، وإما في كلام منفي ، فإما أن يكون مقدماً على المستثنى منه فينصب أيضاً ^(٢) ، وإما أن يكون مؤخراً فينصب أيضاً إذا كان منقطعاً ، وهو أن لا يدخل في المتعدد ^(٣) ، ويذكر بعد إلا في الحجاز ^(٤) ، وإلا فيجوز جعل (إلا) -

العامل لكونه جزءاً أول - صار المستثنى متميماً لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب ، اذ لم يبق من أجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره .
والفراء يميز النصب على الاستثناء في المفرغ نظراً الى المقدار واستدلالاً بقوله:

يطالبي عمي ثمانين ناقه ومالي باعقراء إلا ثمانيا

فان المستثنى منه محذوف تقديره : ومالي نوق إلا ثمانيا ، وردّه الرضي في شرحه على الكافية (٢١٧ ج ١) والبيت لعروة بن حزام العذري (٣٠ هـ) من قصيدة طويلة في ابنة عمه عقراء بنت مالك (انظر عروة بن حزام ٣ - ١٩٤) و (٣٤٣ من خزائن الأدب) .

(١) نحو « فشربوا منه إلا قليلاً منهم » فقليلاً منصوب على الاستثناء ، لأن الكلام موجب ، والمستثنى منه مذكور ، وهو الواو في « شرابوا » والكلام الموجب هو الذي لم يتقدمه نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام .
(٢) نحو « ما جاء الا خالداً أحد » .

(٣) قال الكوفيون : « إلا » بمعنى سوى ، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل ، نحو : « ما جاء المسافرون إلا سياراتهم » وفي التنزيل « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » « وما لأحد عنده من نعمة تجزي إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى » فاتباع الظن غير العلم ، وابتغاء وجه الله غير النعمة ، فأحدهما في كتابنا الآيتين ليس من جنس الآخر ، لذلك كان الاستثناء منقطعاً .

(٤) في الأوضح لابن هشام وشرحه : « فالحجازيون يوجبون النصب ، لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل وعليه قراءة السبعة « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » وقد سبق ذكر الآفة .

عاطفة^(١) ، وانصبه خلافاً للفراء إذا كان المتعدد نكرة نحو ما جاءني أحد
إلا زيد .

وان لم يعلم دخوله وعدمه تعذر الاستثناء فيجعل صفة كغير نحو « لو كان
فيها آلهة إلا الله لفسدنا »^(٢) .

ويجوز تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله نحو : « إلا زيدا ما جاءني
أحد »^(٣) واختلف في عامله^(٤) . ثم للاستثناء أدوات أخرى : غير ،
يخفف بها ، ومثله سُوي وسَوَاء وسِوى^(٥) ، ولم يكن

(١) أي عطفَ تَسْقٍ عند الكوفيين ، وهو ما يكون فيه المستثنى بعض
المستثنى منه ، ويجزم على أحدهما بنقيض ما يحكم به على الآخر ، كما ترى في
مثال المؤلف . (٢) فالإلا بمعنى غير ، وهي وما بعدها صفة لآلهة ، لأن
المراد من الآية نبي الآلهة المتعددة ، وإثبات الإله الواحد الفرد .
(٣) ونحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » نص عليه الكسائي ، واليه
ذهب أبو اسحق الزجاج في بعض المواضع .

(٤) اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب ، نحو « قام القوم
إلا زيدا » فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » واليه ذهب أبو العباس
محمد بن يزيد المبرد وأبو اسحق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه
من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن « إلا » مركبة من إن
ولا ، ثم خفت إن وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بان ،
وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب
المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكي عنه أيضاً أنه
قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالفعل . (الانصاف ١ - ١٦٧ وانظر فيه
حجج الغريقين) . (٥) في « الأوضح » والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير في
وجوب الخفض ، ثم قال الزجاج وابن مالك سوى كغير معنى وإعراباً ويؤيدهما
حكاية الفراء « أناني سواك » فقد وقعت فاعلاً .

لازم المحلية^(١) كقولہ :

أترك ابلي لبس بيني وبينها سوى ليلة ، إني إذا لصبور
وقولهم أنا في سواك ، حكاية الفراء^(٢) «وايس» بنصب بها^(٣) ، ومثله «لابكون»^(٤)

(١) وفي «الانصاف» ذهب الكوفيون الى أن «سوى» (ومثلها سوا) تكون اسماً وتكون ظرفاً ، واحتجوا بأن قالوا : الدليل على انها تكون اسماً بمنزلة «غير» ، ولا تلزم الظرفية ، أي (المحلية) انهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

ولا ينطق المكره من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سواننا
فأدخل عليها حرف الخفض ، والبيت للمرار بن سلامة العجلي ، (شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والاسلام) وقال الآخر :

أكر على الكتبية لأبالي أفيها كان حثني أو سواها

فسواها في موضع خفض بالمطف على الضمير المنفوض في «فيها» والتقدير : أم في سواها والذي يدل على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال : «أنا في سواؤك ، فرفع ، فدل على صحة ما ذهبنا اليه (أي من كونه غير لازم المحلية ، أي الظرفية) » ١٥ ملخصاً من الانصاف ١ - ١٨٦ .

وهذا البيت لأبي دهيل الجُمحي وهب بن زعدة بن أسد من بني جمح ابن لؤي بن غالب (٥٦٣) . (٢) وقد تقدم شرحه .

(٣) في الحديث : « ما أثمر الدم وذكرا من الله عليه ، فكوا ليس السن والظفر » الاينهار : الإِسالة ، والسن خبر (ليس) منصوب على الاستثناء من فاعل أثمر المستتر فيه ، وما بينهما معترض ، والحديث وارد في الذبائح . (٤) تقول : أتوني لا يكون زيداً ، واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الكلام السابق ، أو البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فنقدير : قاموا ليس زيداً : ليس القائم أو ليس بعضهم ، وعلى الثاني فهو نظير : « فان كن نساء » بعد تقدم ذكر الأولاد الشامل للذكور والاناث ، والنون في « كن » عائدة على البعض المفهوم وهو الاناث ، وهي اسم كان ونساء » خبرها (من أوضح المسالك وشرحه ٢ - ١٣) .

«وخلا وعدا»^(١) ، وقد يجرّ بها^(٢) ، وقد تصدران بما فلا يجران خلافاً للشيخ^(٣) ،
ومن أدواته «حاشا» يجرّ بها ، وقد ينصب^(٤) ، فهو إذاً فعل لفاعل له

(١) في قولك خلا زيداً وعدا زيداً فهما فعلان ، وما بهما منصوب بهما ،
وفاعلها ضمير مستتر ، وفي مفسره : البحث السابق في ليس ولا يكون ،
فلا حاجة الى تكراره . (٢) أي وهو قليل نحو خلا زيدٍ وعدا زيدٍ ،
فخلا وعدا حرفاً جرّاً ، وقد حكاه الأخفش ، بل نقله سيبويه في كتابه
(٣٧٧/١) فقال : وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر)
فجعلوا خلا بمنزلة حاشا . ومن ذلك قوله :

خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما أعدُّ عيالي شعبة من عيالكا

ولم يمين قائل هذا البيت ، وفيه شاهدان الأول استعمال الشاعر «خلا»
حرف جرّ ، والثاني : جملة الاستثناء أول الكلام أي قبل المستثنى منه ،
وقبل العامل فيه ، وذلك جائز عند الكوفيين كما تقدم .

(٣) أي إن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما فتقول : قام القوم
ما خلا زيداً ، وما عدا زيداً ، فما مصدرية ، و«خلا وعدا» صلتها ، وفاعلها :
مُستتر كما تقدم تقريره ، هذا هو المشهور ، وأجاز الكسائي «الشيخ» الجرّ بها
بعد «ما» على جعل «ما» زائدة ، وجعل «خلا وعدا» حرفي جرّ ، فتقول :
«قام القوم ما خلا زيدٍ وما عدا زيد» وقال ابن مالك في خلا وعدا :

وحيث جرّ أفعالها حرفان كما هما إن نصباً فعلان

قال الشراح : وهذا مما لا خلاف فيه .

(٤) الجرّ بحاشا كثير ، والنصب بها قليل ، والنصب بخلا وعدا كثير ،
والجرّ بها قليل ، وقد أشار الى ذلك المصنف بقوله : وقد يجرّ وقد ينصب الخ .

عند الفراء^(١) ، وفاعله مستتر راجع الى البعض المدلول بالكل فتقدير : قاموا حاشا زيدا ، أي خلا بعضهم زيدا ، وقيل الى اسم الفاعل المدلول عليه بالفعل ، فتقديره : حاشا القائم زيدا ، وقيل الى الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فالتقدير : حاشا فعلهم فعل زيد ، ويجري هذا الخلاف في « خلا » و « عدا » و « ما عدا » و « ما خلا » ومنه **بَيِّنْدَ يُجَبِّرُ** بها كالفير^(٢) .

(١) في شرح الأشموني (٥٠٣/٢) الذي ذهب اليه الفراء ، أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل على « إلا » ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيها مثل ذلك ا ه وقال الصبان في حاشيته عليه ، قوله : لكن لا فاعل له ؛ أي ولا مفعول كما قاله بعضهم ، وقوله : بالحمل على (إلا) أي فيكون منصوباً على الاستثناء ، ومقتضى حمله على (إلا) أنه العامل للنصب فيما بعده ا ه وعلق عليه الأستاذ الغلابي رحمه الله في جامع الدروس العربية (١٤٠/٣) بقوله : والحق الذي تروح اليه النفس أن تجعل هذه الأدوات : « خلا وعدا وحاشا » في حالة نصبها ما بعدها - إما أفعالاً ، لا فاعل لها ولا مفعول ، لأنها واقعة موقع الحرف ، وإما أحرقاً للاستثناء منقولة عن الفعلية الى الحرفية ، لتضمنها معنى حرف الاستثناء ، كما جعلوها - وهي جارة - أحرف جر ، وأصلها الأفعال .

(٢) قال الفراء : يجوز أن يبنى « غير » في الاستثناء مطلقاً ، سواء أضيف الى معرب أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني (إلا) ، ومنعه البصريون لأن ذلك فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به ، وأما إذا أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح ، ويجوز أن يكون مبنيًا لكونه استثناءً منقطعاً ، وقولهم : « بيد » مثل « غير » ولا تجيء إلا في المنقطع مضافة إلى أن وصلتها ، قال النبي (ﷺ) : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » ويجوز أن يقال بيناتها لإضافتها إلى أن ، وأن يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع ا ه ملخصاً .

المعارف - اعرف المعارف العليم^(١) ، ثم كتابة التكلم ، ثم المخاطب ، ثم أسماء الاشارة ، ثم كناية الغائب ، ثم الموصولات وأولات اللام ، والمنادى ، والمضاف الى أحدها . ثم العلم : - إن صدر بأب أو أم ، أو ابن أو بنت - فكنية ؛ وإلا فإن قصد به مدح أو ذم ، فلقب ؛ وكثيراً ما يضاف الاسم الى اللقب ، ويموز الإبتاع^(٢) ، ويجب اللام اذا ثني ، أو جمع ، أو كان جزءاً منه ، ولو جعل مبيئاً علماً لنفسه فالحكاية ، وقد يُعرب ، ولو لغيره

(ملحوظة) امتدّ نفس القول في إيضاح غوامض هذه العجالة - على شدة ايجازها وكونها رؤوس مسائل من نحو الكوفيين ، وليست كتاباً مستوعباً لمذهبهم ، ولا هي باسطة لمسائل الخلاف مع غيرهم . وقد جعلت هذه مكان أطروحة كان ينبغي أن ترفع الى المجمع الموقر أيام تفضله بانتخابي عضواً فيه ، ولكن لم يكن ذلك شرطاً للمنتخب ، وقد أشار علي أستاذنا الرئيس باختصار تعليقاتي عليها لأن مواد مجلة المجمع متنوعة وموفورة ، فرأيت الحق فيما قال حفظه الله ، وسأوجز شرحي لما بقي منها بقدر الامكان ، وبالله المستعان .

(١) في الإنباف للأنباري (١٠١ - مسألة) ذهب الكوفيون الى أن الامم المبهمة نحو «هذا وذاك» اعرف من الامم العليم ، نحو «زبد وعمرو» وذهب البصريون الى أن الامم العليم ، اعرف من الامم المبهمة ، واختلفوا في مراتب المعارف ، وذكر ما ذهب اليه سيبويه (١٧٧) ، وابو بكر ابن السراج البغدادي (٨٣٦) وابو سعيد السيرافي ، ثم إن الأنباري قدم المبهمة أيضاً ، وذهب اليه واحتج له ، والخطب سهل والله أعلم .

(٢) نحو هذا سعيد كرز ، وأوجب البصريون فيه الإضافة .

فالأعراب^(١)، وكذا علم الجنس في هذه الأحكام كأسماء .

[الأسماء العاملة]

المصدر — لا يعمل إلا مضافاً^(٢)، وأما نحو قوله: «بضربٍ بالسيوف رؤوس قوم» تنصب بفعلٍ مقدّر^(٣) . ويعمل هو وكتابته^(٤) نحو: مروري يزيد أحسن منه بعمره .

(١) في شرح الرضي مانعه: وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغبر ذلك اللفظ فالواجب الأعراب، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ - سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً - فالأكثر الحكاية، كقولك: من الاستفهامية حالها كذا، وضرب فعل ماضٍ، وليت حرف تمن . وقد يجيء معرباً نحو قولك: ليت ينصب ويرفع قال:

ليت شعري واين مني ليت إن لواء وإن ليتا عناه

(٢) نحو: «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض» فدفع مصدر مضاف

إلى فاعله، وهو لفظ الجلالة، والناس مفعوله .

(٣) نثمة البيت: «أزلنا هامهن» عن المقليل» وهو للمرار بن منقذ التميمي .

و (الهام) جمع هامة وهي الرأس، والمقليل أراد به الأعتاق وهي مقيل الرأس .

وقوله: رؤوس قوم: كلام اضافي منصوب بفعلٍ مقدّر على مذهب الكوفيين،

و «بضرب» على مذهب البصريين، وهو مصدر منكر منون .

(٤) أي مضمره كما ترى في مثال المؤلف أي مروري يزيد أحسن من مروري

بعمره، فالهاء في «منه» نابت عنه (أي عن المصدر) ولم يجوزه البصريون .

ولا يعمل مصغراً^(١) ، وذاتاً^(٢) ، ومنعوتاً قبل العمل^(٣) ، وجمعاً أو مثني^(٤) ؛
 ولا يعمل في النائب على الفاعل ، فلا يقال : أنتظر يوم الجمعة عمرو ، بمعنى
 انتظار يوم الجمعة زيد عمرو . ويجوز الاتباع على محل مجرور المصدر^(٥) ،
 تقول : مرورنا وعمرواً بي قبل العصر .

اسم المصدر - يعمل منه غير العَامَ كيفما كان عندهم ، وتبهم

(١) نحو : بعجبتني ضريبك اللص .

(٢) المصدر قد يراد به الاسم (اي الذات) لا حدوث الفعل ، نحو :
 « العلم نور » فلا يعمل .

(٣) فلا يجوز : « مرني إكرامك العظيم خالداً » بل يجب تأخير النعت كما قال :

إن وجدني بك الشديد - أراني عاذراً من عهدتُ فيك عذولا

أي : أراني من عهدته بعداني وبلومني فيك عاذراً لي .

(٤) في الرضي : ويجعل التوابع على محل المجرور أيضاً خلافاً للجرمي في الصفة ،
 قال : لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، والعاقل فيها واحد . ومن اتباعه
 المحل قول اييد بن ربيعة بن عامر العامري :

حتى تهجر بيني الرواح وهاجها طَلَبَ الْمُعْتَقِبَ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

يصف حماراً وأتانه ، فيقول : إن هذا المسحعل - وهو حمار الوحش الوروده
 قبله) - قد عجل رواحه الى الماء قبل اشتداد الهاجرة ، وهاج الأتان وطلبها
 الى الماء ، مثل طلب الغريم المطول بدّيته ، فهو يلح في طلبه المرة بعد المرة ،
 والشاهد فيه قوله : طلبَ المعتب . . المظلوم حيث أضاف المصدر - وهو « طلب »
 الى فاعله - وهو المعتب ، ثم أتبع الفاعل بالذمت وهو « المظلوم » وجاء بهذا
 التابع مرفوعاً نظراً للمحل .

البغداديون خلافاً للبصريين في غير المزيد فيه الميم^(١) .

اسم الفاعل - يعمل كفعله اذا كان ذا اللام مطلقاً اتفاقاً^(٢) ، وكذلك

(١) في أوضح المسالك وشرحه : اسم المصدر ، ان كان علماً لم يعمل اتفاقاً ، لأن الأعلام لا تعمل . وإن كان ميمياً فكالمصدر (اي يعمل) اتفاقاً ، كقوله : **أظَلَمُ** : إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظنم وهو للحارث بن خالد الخزومي (نحو ٨٠ هـ) ظلوم اسم محبوبته ، والهمزة للنداء ، وظلوم منادى ، ومصابكم اسم إن ، وهو مصدر مضاف لفاعله ، رجلاً مفعوله ، وجملة : « أهدى السلام » صفة لرجل ، وتحية : مفعول مطلق لأهدى ، أو حال من الفاعل ، وظلم : خبر إن . (والمعنى) : إن ابتداءكم لرجل يحبكم ويتقرب إليكم غير لائق . (والشاهد) : عمل المصدر الميمي - وهو مصاب - عمل الفعل . وان كان غيرهما - أي غير العلم والميمي ، لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين وعليه قوله :

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا

وهو للقطامي من قصيدته التي مطلعها :

فني قبل التفريق يا ضباعا ولا بك موقف منك الوداعا

يخاطب زفر بن الحارث الكلابي - وقد أطلقه من الأمر ، ورد إليه ماله ، واعطاء مائة من الإبل ، التي ترعى كيف شاءت . (والمعنى) : لا ينبغي أن اجحد نعمتك علي بعد أن خلصتني من الأمر ، وأعطيتني مائة من الإبل الراضة (والشاهد) : عمل اسم المصدر ، وهو عطاء عمل الفعل ، وهو قليل (١١٣/٢) باختصار . (٢) أي ماضياً كان أو غيره ، معتمداً أو غير معتمد ، مصغراً أو موصوفاً ، لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون جملة فتقول : « جاء المعطي المساكين أمس أو الآن أو غداً » .

إذا لم يكن عند الكسائي خلافاً لغيره - إذا كان للماضي^(١) ، أو موصوفاً ،
 أو مصغراً^(٢) ، وقال الفراء ، لا يعمل إلا إذا لم يكن للماضي ، واعتمد على النفي^(٣)
 أو الاستفهام^(٤) ، أو المنعوت^(٥) ، أو المبتدأ^(٦) ، أو الموصوف^(٧) ، أو ذي الحال^(٨) ،

محمد بن هجره البطار

(يتبع)

(١) اجاز الكسائي إعماله إذا كان بمعنى الماضي كما إذا كان بمعنى الحال
 أو الاستقبال ، وجعل منه آية « وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد » فـ « ذراعيه »
 منصوب بـ « باسط » وهو ماض ، وقال ابن هشام : لا حجة له ، لأنه حكاية الحال
 الماضية ، قال الأندلسي : معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كأنك موجود في
 ذلك الزمان ، او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ولا يريدون به أن
 اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تلفظ به ، بل المقصود بحكاية الحال
 حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ ، قال جارا لله : ونعم ما قال ، معنى
 حكاية الحال ، ان يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم اه ثم ان
 الخلاف الذي بين الجمهور والكسائي هو في نصب اسم الفاعل المفعول به : أما الفاعل ،
 فان كان ضميراً رفعه اتفاقاً بلا شرط ، أو ظاهراً فكذلك ، لكن بشرط الاعتماد
 على شيء مما يأتي . (٢) قال الأشموني (١٨٢/٢) الثاني (اي من التنبهات) :
 من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً ان لا يكون مصغراً ، ولا موصوفاً ،
 خلافاً للكسائي فيها ، لأنها يختصان بالاسم ، فيمدان الوصف عن الفعلية .
 قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل
 الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها (نحو : هذا ناصرٌ زيداً عاقلٌ) وتقل
 غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقى
 الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً . (٣) نحو : « ما طالب صدبتك رفع الخلاف »
 (٤) نحو : « هل عارف أخوك قدر الانصاف » . (٥) نحو : « هذا رجل
 مجتهد أبناؤه » . (٦) نحو : « خالد مسافر أبواه » . (٧) كذا - وهو مكرر
 مع قوله : أو المنعوت وقد تقدم . (٨) نحو : « يخطب عليُّ رافعاً صوته » .

الموفي في النحو الكوفي

المعبر صدر الربيع الكنفراوي الاستنبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٥ -

وتلو الفاعل يُجَرُّ ويُنصب إذا كان ظاهراً ، وأما المكثفُ فمجرور إلا عند هشام ^(١) .

اسم المفعول - كاسم الفاعل تفصيلاً ^(٢) .

الصفة المشبهة ^(٣) - والمنسوب ^(٤) ، والفاعل والمفعول اللذان تعمل

(١) تلو الفاعل : أي ما يتلوه بلا فاصل ؛ وما ذكره من جواز الوجهين فيه إذا كان اسماً ظاهراً فاتفق عليه . أما المكثفُ فمجرور إلا عند الأخفش وهشام ، فإنه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً ، وحذف التنوين والنون في نحو : « هذا مكرمك » ليس عندهما للإضافة ، بل للتضاد بينها وبين الضمير المتصل . (٢) يعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول ، فيرفع نائب الفاعل ، نحو عزّ من كان مكرماً جارؤه ، محموداً جوارؤه .

وتحول صيغة « فاعل » للمبالغة والتكثير ، فتعمل عمله بشروطه ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه ، وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كقردهن في العمل والشروط . (٣) أي المشبهة باسم الفاعل ، والكلام هنا في عملها لا في إيرادها في نفسها ، ومثلها المنسوب ، والفاعل والمفعول اللذان كما ذكر المؤلف .

(٤) هو ما لحقته باء مشددة آخر الامم لتدل على نسبه الى المجرّد منها ، كقولك دمشقي ، وقروشي نسبة الى المدينة والقبيلة ، ومعاملته معاملة الصفة المشبهة .

كفعلها^(١)، وهي مع اللام أو مجردة، ومعموها مع اللام، أو مجردة، أو مضاف، مرفوعاً على الفاعلية^(٢)، مجزوراً بالاضافة^(٣)، منصوباً على التمييز^(٤) إلا أنه لا يضاف ذو اللام الى الخالي منها^(٥). ومن الإضافة لتاليها أو الكناية تاليها خلافاً للفرء، إذا كان المضاف اليه معرفة. ويقبح رفع الصفة. مجردة كانت أو مع أل، المجرد من الكناية أو خلافاً وهو اللام، فيقبح: الحسنُ وجهٌ: والحسنُ وجهٌ أب، حسنُ وجه، حسنُ وجهٌ أب، بخلاف الحسن الوجه، والحسن وجه الأب، وحسن الوجه، وحسن وجه الأب^(٦)، ويضعف نصب

(١) أي هذه الأربعة تعمل عمل فعلها فترفع الظاهر والمضمر باطراد. ويعني بالمفعول اللازم اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط، فتقول في اسم الفاعل اللازم: زيد خارج الغلام، وشامخ النسب، وفي اسم المفعول اللازم: مضروب الغلام، ومؤدب الخدام، فإذا جاز في معموها الرفع جاز النصب والجر أيضاً لأنها فرعاء، والصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللزمان، لا مفعول لها حتى يشبهه المنصوب والمجرور به.

(٢) نحو: «علي حسنٌ خلقه»، أو حسنٌ الخلق، أو الحسنُ خلقه، أو الحسنُ خلقٌ الى آخر ما تقدم لكن هنا بالجر على الإضافة، لا بالرفع على الفاعلية.

(٣) نحو: علي حسنٌ الخلق الى آخر ما تقدم لكن هنا بالجر على الإضافة، لا بالرفع على الفاعلية.

(٤) نحو: «علي الحسنُ خلقاً»، أو حسنٌ خلقاً.

(٥) فلا يقال: علي الحسنُ خلقه، وكذا إذا كان المعمول مضافاً الى المضاف الى الضمير نحو: الحسنُ وجهٌ غلامه، والحسنُ وجهٌ غلام أخيه، وذلك لأنه لم تفد الإضافة فيه خفة، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك، ومن المحتنع اتفاقاً أن تكون الصفة باللام مضافة الى معموها المجرد عن اللام والضمير نحو: علي الحسنُ وجهٌ أو وجه غلامه. (٦) قال الكوفيون: اللام بدّل من الضمير، «فالوجه» باقى على الفاعلية كما كان في الأصل، وابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيصح عند البصريين وان كان جائزاً.

النكرة المعارف مطلقاً^(١) .

اسم التفضيل - يُستعمل باللام أو بـ بِ أو بالإضافة ، وقد يحذف (مِن) مع مدخولها ، نحو : « الله اكبر » أي من كل شيء ، « فباللام مطابق لموصوفه^(٢) ، و (بِ) مفرد مذكر دائماً^(٣) ، و (بالإضافة) لازيادة على ما أُضيف إليه لدخوله فيه ، نحو : « زيد أفضل الناس » فيبرز المطابقة والإفراد^(٤) ، وجاء لطلق الزيادة ، نحو : « يوسف أحسن إخوته » . ولا يعمل إلا في الحال ، والمحل^(٥) ؛ والمفعول الغير الصريح ؛ ولا يعمل في المفعول الصريح إلا بلام التقوية^(٦) ،

(١) في الرضي : والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع (نحو : حسن الخلق ، وحسن خلقاً) . (٢) أي إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ، نحو : هو الأفضل وهي الفضلى ، وهما الأفضلان ، والفاطمتان الفضليتان ، وهم الأفضلون ، وهن الفضليات . (٣) أي في جميع أحواله ، تقول : يسار أعلم من عاصم ، وفاطمة أفضل من سعاد ، والمجاهدون أفضل من القاعدين ، والمعلمات أفضل من الجاهلات ، وقد تكون من مقدرة كقوله تعالى : « وللآخرة خير لك من الأولى » أي خير من الحياة الدنيا وأبقى منها . (٤) وقد ورد الأمران في القرآن الكريم ، فن المطابقة : « وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها » ومن الإفراد : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » وتقول : « فاطمة أفضل النساء ، وفضل النساء » وهاتان أفضل النساء وفضلت النساء ، وهن أفضل النساء وفضلاتهن .

(٥) أي الطرف ، نحو زيد أحسن منك اليوم راكباً ، وإنما نصب (المحل) لاكتفائه بمرآتية الفعل ، و (الحال) لمشايبته له .

(٦) نحو : « انصر منك لزبد » وذلك لضعف مشابته للفعل واسم الفاعل .

إلا في المفعول الثاني للضرورة ، نحو : «أنا أكسى منك لزبد الثياب»^(١) .
ولا يعمل في الفاعل الظاهر إلا إذا أريد تفضيل كل شيء في مادّةٍ عليه
فيما سواها ، يجعل اسم التفضيل نعتاً لما سواها ونفيه ، نحو : مارأيت رجلاً
أحسن في عينه الكحل منه في عين زبيد^(٢) .

(خاتمة في تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر)

قال في شرح الكافية : وجملّة القول في ذلك ان افعال التفضيل اذا كان
من متعد بنفسه ، دال على حب او بغض عدّي (باللام) الى ما هو مفعول في
المعنى ، و (بالي) الى ما هو فاعل في المعنى ، نحو : المؤمن احب لله من نفسه ،
وهو احب الى الله من غيره ، وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدّي
(بالباء) نحو : زيد أعرف بي ، وانا ادري به . وإن كان من متعد بنفسه

(١) في شرح الرضي : «وبتعدى الى مفعولي باب (كسوت وعلحت)
باللام ، ويبني الثاني من البابين منصوباً نحو : «أنا أكسى منك لعمر والثياب»
وأعلم منك لزبد منطلقاً» وكان القياس أن بتعدى الى الثاني أيضاً باللام ،
إلا أن الفعل لا يتعدى بجر متماثلين لفظاً ومعنى الى شيئين من نوع واحد .
(٢) (ما) نافية ، (رجلا) مفعول رأيت ، و (أحسن) صفة لرجل
إن كانت (رأى) بصريّة ، ومفعول ثانٍ إن كانت علمية و (في عينه)
حال من الكحل ، أو محل لفو متعلق (بأحسن) (كنه) و (الكحل) فاعل
(أحسن) و (في عين زيد) حال من الماء في (منه) ومضاف اليه . والمعنى
أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ، فالفضل
والمفضل عليه شيء واحد ، لكن فضل باعتبار مكان ، على نفسه في مكان
آخر . واشترط بعضهم كون (افعل) صفة لاسم جنس ، ليعتمد عليه ويقوى
على رفع الظاهر . «أوضح» ابن هشام مع شرحه (١٦٧/٢) .

غير ما تقدم عدّي (باللام) نحو: هو أطلب للنار، وأنفع للجار، وان كان من متعد (بحرف جر) عدّي به لا يفيره، نحو: هو أزهّد في الدنيا، وأمرع الى الخير، وأبعد من الأثم، وأحرص على الحمد، وأجدر بالحلم، وأحيد عن الخنا (٢٦٦/٢ من الأشموني بمحاشية الصبّان).

اسم التعجب - ما أفعله؛ «ما» استفهامية^(١)، «أفعل» اسم، لتصغيره، نحو: (ياما أميلح غزلان) خلافاً للشيخ^(٢). ونصبه على المخالفة^(٣).

(١) وقد أجمعوا على اسميتها، وأجمعوا على أنها مبتدأ، ويجب تقديمه لجر يانه مجرى المثل، فلا يفير. (٢) ذهب الكوفيون الى أن (أفعل) في التعجب اسم، نحو: «ما أحسن زبداً» وذهب البصريون الى أنه فعل ماضٍ، واليه ذهب «الشيخ» ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين، وقال بقية الكوفيين، اسم لمحبته مصغراً في قوله:

ياما أميلح غزلاناً شدنّ لنا من هوأياكنّ الضالّ والسمر

وهذا البيت لعبد الله العرشي (المتوفى نحو سنة ١٣٠) وقوله أميلح: تصغير أملح من ملح الشيء ملاحه، والملاحه البهجة، وحسن المنظر. و«شدنّ» جمع مؤنث من شدنّ الظبي: إذا قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه. وهوأيا: تصغير هوأيا. الضالّ (بتخفيف اللام) - هو السدر البري، واحدها ضالة (بالتخفيف أيضاً) والسمر: شجر الطلح، واحده سمرّة، والشاهد في قوله: ما أميلح، فإنّ الكوفيين استدلوا به أن صيغة (ما أفعله) في التعجب اسم، لأنه صغر هنا، والتصغير لا يكون إلا في الأسماء. (٣) أي نصب الخبر، فعامل النصب عندهم في الخبر، مخالفة للمبتدأ، فاذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا فإنه يرتفع ارتفاعه، وقد سبق لنا بيان هذا المعنى.

وقيل مبني لتضمنه معنى التعجب ، وما بعده مشبه بالمفعول به ^(١) ، ومعنى :
 ما أحسن زيداً : ما فائق في الحسن زيداً ^(٢) ، ويجوز فصلها بالحل والجار ،
 نحو : ما أحسن يومَ الندى زيداً ، وما أكرم في الضيافة عمراً ، قال هشام :
 وبالحال ^(٣) ، نحو ، ما اطرف مجردةً هنداً ! ونصب « صديقاً » في قولنا : ما أظن
 عمراً لبشر صديقاً : بنفس اسم التعجب ^(٤) ، وهو كاسم التفضيل في هذا الحكم .
أسماء المدح والذم - نعم وبئس ^(٥) ، وكلها أسماء عند الجمهور ، أفعال عند الشيخ ^(٦) ،

(١) أي لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة . (٢) هذا بيان للمخالفة
 هنا ، وهي أن الخبر في « ما أحسن زيداً » ، ليس وصفاً للمبتدأ في المعنى ،
 وفيه إشارة الى أن معنى « أحسن » عندهم : فائق في الحسن ، لا صير زيداً
 حسناً ، إذ التصيير صفة لضمير « ما » لا « لزيد » والمراد هو وصف زيد ،
 لا ضمير « ما » كما ترى في مثال المؤلف ومعناه ، وزيداً مشبه بالمفعول به
 فنصب مثله . (٣) واجازه الجرمي من البصريين (٥٢٢٥ هـ) .
 (٤) في الأشموني : وانتصاب الآخر (اي صديقاً) بمدلول عليه بأفعل ،
 لابه ، خلافاً للكوفيين .

فائدة : نقلنا في (خاتمة) يبحث اسم التفضيل السابق أمثلة من تعديته
 بحروف الجر ، وهذه نتمتها : ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل
 نحو : ما أحب المؤمن لله ، وما أحبه الى الله ، وما اعرفه بنفسه ، واقطعه للعوائق ،
 واغضه لظرفه ، وازهده في الدنيا ، وامرعه الى الخير ، واحرصه عليه ، وأجدره به .
 (٥) وحبّ وحبذا وساء ولا حبذا . (٦) في الانصاف : ذهب الكوفيون
 الى أن « نعم وبئس » اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون الى أنهما فعلان ماضيان
 لا يتصرفان ، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين وحجج الفريقين
 وشواهدهما مبسطة فيه (٦٦/١ - ٨٠) .

وبناؤها لتضمنها معنى الإيذاء^(١) ، فنعم مبتدأ^(٢) يلزمه فاعل ذر لأم^(٣) ،
او مضاف الى ذي اللام ، نحو : « فنعم ابن اخت القوم غير مكذب^(٤) »
وقال الفرّاء يجوز ان يكون مضافاً الى نكرة نحو :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم^(٥) وصاحب الركب عثمان بن عفان
ولا يكون صاحبه مستتراً اتفاقاً ، ولا مكثياً بارزاً خلافاً للشبغ حيث
ذهب الى فعلينه ، ورؤوي : مررتُ بقوم نعموا قوماً^(٦) . وكثير فصل فاعله
عنه بنكرة منصوبة ، وهي تمييز عند الفرّاء حال عند الكسائي نحو : نعم رجلاً
زيد . ويذكر بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم ، وجاز تركه إذا علم^(٧) ،
ونحو : نعماً هي^(٨) ، فما معرفة تامة فاعل نعم و « هي » المخصوص ، فالتقدير :

(١) وذلك أنك اذا قلت : نعم الرجل زيداً فانما تنشيء المدح وتحذنه بهذا اللفظ .

(٢) أي بمعنى الممدوح . (٣) نحو : نعم العبد . (٤) تمامه :

زهير حسام مفرد من حمائل : وهو لأبي طاب عم النبي (ﷺ) من لاميته
المشورة ، « الحسام » : السيف القاطع . « حمائل » : جمع حِمالة وهي علاقة
السيف ، و « ابن » : فاعل نعم . و « اخت » مضاف اليه ، و « القوم » :
مضاف اليه ، وفيه الشاهد . (٥) وهو ضرورة عند الجمهور .

(٦) في الرضي : ودليل فعليتهما أيضاً ما حكاه الكسائي نحو : نعماً رجلين

ونعموا رجلاً ، والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الأفعال .

(٧) نحو : « إنا وجدناه صابراً نعم العبد » أي « هو » (أيوب عليه السلام) -

فحذف المخصوص بالمدح للدلالة ما قبله عليه . (٨) الآية الكريمة « إن تبدو
الصدقاتِ فَنِعِمَّ هِيَ » قال المحقق الرضي : اختلف في « ما » هذه ، فقبل هي
كافة هيئات « نعم وبش » للدخول على الجمل كما قيل في قتلها وظالماً ،
(الى أن قال) وقال الفرّاء ، وابوعلي هي موصولة بمعنى الذي ، فاعل لنعم

وبش ، والجملة بعدها صلتها في قوله تعالى : « بشما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا » -

نعم التي هي ، هو قول الشيخين الكسائي والفرّاء ، وقيل (ما) مركبة مع الفعل لا محل لها ، و « هي » هو الفاعل ؛ قال به قوم ، وأجازه الفرّاء وفيه نظر ، ونحو : « نعم يقول زيد » (ما) تمييز نكرة محضة ، والجملة صلة لموصوله محذوفة ، وهي المخصوص ، تقديره : نعمًا ما يقوله زيد ، ونقل عن الشيخ ، وقيل : معرفة محضة ^(١) ، والجملة ^(٢) نعت محذوف مخصوص تقديره : نعم الشيء شيء ، يقوله زيد ، ونقل عن الكسائي ما نقل عن الفرّاء أنه استتر فاعله ، وحذف التمييز ، وما بعده المخصوص ، والتقدير : نعم شيئًا ما يقوله زيد ، ولم يصحّ عنه ، وفيه الكتابة قبل الإظهار لفظاً ورتبة ، ولم يجوزه غير الطوال . « وحيداً » مثل : « نعم » وفاعله (ذا) ولا يتغير ^(٣) .

الاسم التام — تمامه بالتنوين اذ النون او الاضافة بنصب التمييز ، ومنه :
أسماء العدد — أصول : واحد الى عشرة ، ومائة والالف ^(٤) . تقول :

— « ما » فاعل ، وان بكفروا مخصوص . وفي قوله تعالى : « نعيمًا بعظكم به » المخصوص محذوف (ثم قال) : وقال سيبويه والكسائي « ما » معرفة تامة بمعنى (الشيء) فمعنى « نعمًا هي » : نعم الشيء هي ، فـ (ما) هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و (هي) مخصوص . وبقيّة البحث تجدها فيه (٢ / ٢٩٤) .
(١) أي معرفة تامة . (٢) أي اذا وقع بعدها جملة ؛ وتكون الجملة نعمًا لمخصوص محذوف ، فالتقدير سيف « نعيمًا بعظكم به » نعم الشيء شيء بعظكم به ، ومثله مثال المؤلف . (٣) يعني لا يثنى « ذا » ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال : حيدًا الزيدان ، وحيدًا الزيدون وحيدًا هند ، وله شواهد شعرية تركناها قصدًا للاختصار .

(٤) يعني ان الألفاظ التي يرجم اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة ، وهي « واحد » الخ وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية ، وما عداها فتنفرع عنها .

واحد، اثنان، ثلاثة الى عشرة للمذكر، واحدة اثنتان ثلاث إلى عشر للمؤنث^(١). أحد عشر، اثنا عشر، ثلاثة عشر، تسعة عشر له. وروى الكسائي واحد عشر. وللمؤنث: إحدى عشرة، اثنتا عشرة، ثلاث عشرة، تسع عشرة^(٢)، أحد وعشرون الى تسعة وتسعين له، إحدى وعشرون، الى تسع وتسعين لها. عشرون، وبابه ومائة والف لها^(٣). ويعطف الأكثر على الأقل في الأقل من مائة، بخلافه في الأكثر منه، تقول: مائة واحد وثلاثون^(٤)

(١) يعني أن (واحد واثنان) للمذكر وواحدة واثنان للمؤنث، جرى على القياس. [والواحد: اسم فاعل من وحد يحد وحداً ووحدة، أي انفرد، ورجل واحد، وقوم واحدون، والتكسير: وحدان وأحدان كشاب وشبان، والمهزة بدل من الواو، وإذا استعمل في الأعداد المنتهية اختاروا لفظ أحد واحدي على واحد وواحدة تخفيفاً فقالوا أحد عشر وإحدى عشرة] وقوله: ثلاثة الى عشرة للمذكر، وثلاث الى عشر للمؤنث، يعني خولف القياس بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة الى عشرة، فأنت للمذكر، وذكر للمؤنث. وعُمل ذلك بوجوه تراجع ويرى أقربها عند المحقق الرضي رحمه الله (١٣٧/٢ - ١٤٠).

(٢) ان أحد عشر اثنا عشر للمذكر، إحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث، ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر، ثلاث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث، وقوله: وروى الكسائي واحد عشر، أي بإضافة النيف إلى العشر.

(٣) قوله: أحد وعشرون الخ واحد وعشرون الى قوله: (لها) أي يكون المعطوف الذي هو المقدم، والمعطوف عليه أي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث، ويراجع تفصيل ذلك وترتيبه في كتب النحاة، لاسباب شرح الرضي (١٤٠/٢ - ١٤٣).

(٤) في الرضي: عطف الأكثر على الأقل أكثر استعمالاً، (أي مع جواز العكس: في الأقل من مائة والأكثر).

ومميز ثلاثة الى عشرة مجرور مجموع^(١) ، إلا في ثلاثمائة الى تسعمائة^(٢) ، ومميز أحد عشر الى تسعة تسعين مفرد منصوب^(٣) وجوز الفراء جمعها ، ومميز ألف مجرور مفرد ، ومثله المائة ، وقد يرد مجموعاً^(٤) ومثلها تثنيتها وجمع الألف ، قال ابن كيسان : يجوز نصب مميزهما مفرداً ، ومنه قوله : « اذا عاش الفتي مائتين عاماً^(٥) » ، ويجوز إضافة صدر المركب الى عجزه ، ويحسن اذا أضيف^(٦) .

(١) الحد هنا داخل في المحدود أي إن مميز الثلاثة والعشرة أيضاً مجرور مجموع .
 (٢) استثناء من قوله : مجموع ، لأن المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة . (٣) نحو « اني رأيت أحد عشر كوكباً » « إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » . (٤) قال ابن مالك :
 ومائة والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرأ قدر ديف
 كقراءة حمزة والكسائي : « وليثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين » باضافة مائة الى سنين . (٥) عجزه : « فقد ذهب المسرة والفتاة » وهو للربيع بن ضبُع الفزاري أحد المعمرين . المسرة : ما يُسَرُّ به الانسان ، وجمعها مسار ، والفتاة : الشباب ، والمعنى : إذا بلغ الانسان هذه السن فقد ذهبت ملاذه ، وولى شبابه . والشاهد : نصب « عاماً » على التمييز لمائتين .

(٦) أي كما في عبدالله ، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجزئ الثاني بالاضافة ، نحو ما فعلت خمسة عشر ، وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة ، تقول : هذه خمسة عشر ، بجر عشر ، واعراب « خمسة » بحسب العوامل واستدلوا بقوله :

كَلَّفَ من عنائه وشِقْوَتِهِ بنتَ ثَماني عشرة من حِجَّتِهِ

والمعنى : كَلَّفَ (بتشديد اللام) من التكليف ، وبخفيفها من الكَلَّفَ ، لأجل تبعه وشقائه مشاقاً حب بنت سنها ثماني عشرة في عامه هذا . وقد استشهد به الكوفيون على جواز إضافة صدر المركب العددي الى عجزه وإن لم يضاف المجموع الى شيء آخر ، فقد أضيفت ثماني الى عشرة ، مع عدم إضافتها هي الى غيرها .

روى الفرّاء عن ابي فقمس الأسدي ، وابي الهيثم العقيلي ، « ما فعلت خمسة عشر ك »
ويجوز في ثنائي فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون أو فتحها أو إعرابها
كقوله : واقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا
وقوله : لها ثانيا اربع حسان اربع فخرها ثمان
ويشتق من العدد بمعنى البعض^(١) ، يستعمل بالاضافة ، نحو : ثالث ثلاثة ،
قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : ويجوز نصبها له نحو : ثان اثنين ، وثالث
ثلاثة ، وهو منقول عن الشيخ^(٢) ، ويستغنى في مثل خامس عشر خمسة عشر ،
فيقال : خامس عشر^(٣) ، فيذكر كلاهما او يؤنث . وبعرب الأول وبنى الثاني ،
حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان « او بعربان معاً ، ولا يشتق
بمعنى الجاعل^(٤) .

- (١) فنقول : خامس خمسة ، اي بعض جماعة منحصرة في خمسة .
(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك : وزعم الأخفش وقطرب والكسائي
وثعلب ، أنه يجوز إضافة الأول الى الثاني ونصبه إياه ، كما يجوز في ضارب زيد .
(٣) أي يحذف المقدم من الأول ، والنائب من الثاني ، وتذكر اللفظين
مع المذكور ، وتؤنثهما مع المؤنث ، قال في الأوضح وشرحه : ولك في هذا الوجه
وجهان (أحدهما) ان تعربها لزوال مقتضى البناء فيهما وهو التركيب ، فتجري
الأول بمقتضى حكم العوامل ، وتجرّ الثاني بالاضافة ، تقول : جاء في « ثالث
عشر » بجر عشر دائماً ، واعراب « ثالث » بحسب العوامل ، (والوجه الثاني)
ان تعرب الأول وتبني الثاني ، حكاه الكسائي وابن السكيت وابن كيسان ،
ووجهه أنه قدّر ما حذف من الثاني ، فبقي البناء بحاله ، وأعرب الأول لزوال
التركيب (٣٣٣/٢) . (٤) نحو ثالث اثنين ، اي واحد من ثلاثة ، بسبب
انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة ، فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين
ثلاثة بنفسه ، وأهل علة منع الكوفي له لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة اصلاً .

المبنيات - البناء اصل في الحروف ^(١) ، والأفعال غير المضارع ^(٢) ، والأمر ^(٣) ووزن أفعال ، عارض للمناسبة بالأصل في بعض الأسماء ^(٤) . والأصل فيها أن يبني لفظه ويعرب محله ، إلا ما كان انتقل إعرابه الى ما بعده ، كالضارب ^(٥) ، وجئت وزيداً ^(٦) فنها :

المكنيات - وهو ^(٧) ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب سبق لفظاً او معنى نحو : « اعدلوا هو أقرب التوى » ^(٨) فان استقل فننصل مرفوع كأننا (الى) هن ، ومنصوب كإيائي (الى) إياهن ، وقد ينوب المنصوب عن المرفوع نحو :

- وان انضم اليها واحد ، أي إن لفظ (ثالث) لا يجعل الاثنين ثلاثة ، بل يكون المنضم والمنضم اليه معاً ثلاثة .

- (١) لأنها لا تنصرف ولا يتوارد عليها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب .
- (٢) قال الكوفيون : أعرب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة ، وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين الفعل المضارع تبعاً لتعيينه ، وذلك نحو قولك : لا تضرب ، رفعه دليل على كونه (لا) للثني ، وجزمه دليل على كونها للنهي . (٣) ذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع . (٤) راجع البحث السابق في اسم التمجيد . (٥) الاعراب انما هو ل (ال) فهي في محل رفع او نصب او جر ، وقد انتقل إعرابها الى صلتها وهي اسم الفاعل .
- (٦) الواو اسم بمعنى (مع) مفعول فيه ، انتقل اعرابه الى ما بعده كالضارب .
- (٧) أي المكني الذي هو مفرد المكنيات (وهي الضمائر) .
- (٨) أي العدل اقرب ، لأن المصدر يدل على الفعل والزمان .

« كنت اظن أن العقرب اشدُّ لسعةً من الزبور فاذا هو اياها »^(١) وقيل هو منصوب على المفعولية حيث إن « إذا » فيه معنى (وجدت) واعترض عليه الزجاجي أخذاً بظاهره قائلاً إن كان « إذا » محلاً عاملاً فبم ينصب اياها ، وإذا كان متضمناً معنى وجدت فيلزمه منصوبان ، فأجابه البعض عازياً لأبي العباس ثعلب بأن « هو » هنا حرف عماد ، والمفعول الأول محذوف ، يعني مع الفعل ، يعني أنه متضمن معنى وجدت على ما قدمناه ، و « هو » حرف عماد وإن لم يستقل فتنصل مرفوع كضربت - الى ضربين - يستتر في الصفة^(٢) والأمر لواحد ،

(١) وقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال : « فاذا هو اياها » ويجب أن يقال : « فاذا هو هي » (هو : راجع الى الزبور لأنه مذكر ، وهي - راجع الى العقرب لأنه مؤنث) . واحتج الكوفيون بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ، حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد ، وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكاير ، وناظره قبل حضور الكسائي خلف الأحمر والفراء ، ثم حضر الكسائي فتناظرا في عدة مسائل ومنها مسألتنا هذه ، وامر يحيى باحضار العرب لسماع المناظرة وللحكم ، فوافقوا الكسائي ، وقالوا بقوله . واحتجوا أيضاً بالقياس فقالوا : انما قلنا ذلك ، لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وجدت ، لأنها بمعنى وجدت ، وقد قال ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب : إن هو في قولهم « فاذا هو اياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه . (العماد) عند الكوفيين هو الذي يسميه البصريون (الفصل) وإنما سمي « عماداً » لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط . (٢) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والمحل والجار والمجرور .

والماضي للغائب والغائبة ، والمضارع لهما ، وللمتكلم والمخاطب ، هذا على الانصاح ، وأما على لغة من يقول : أكلوني البراغيث فمستتر في كل افعال جمعها ومثناها ومفردها ^(١) . ومنصوب كذلك ، كضربني الى ضربين ، ومجورور كـ « لي » الى « لمن » . والأصل الاتصال ^(٢) إلا لعارض ، كما لو قُدِّم ^(٣) ، او فصل بالآء او معناها ^(٤) ، او أسند اليه صفة جرت على غير صاحبها نحو : زيد ، عمرو ، ضاربه هو ، (ويجب) الإتيان به عند اللبس لا دائماً ، فيجوز بهند ضاربه ، أو كان عامله محذوفاً ^(٥) . و (يجب) فصل ياء المتكلم عن نون العماد في الماضي ، والمضارع المجرد عن نون الاعراب ^(٦) ، و (يجوز) في غير المجرد ، وفي لدن وإن وأن وكان ولكن وما أحسن ^(٧) . و (ويختار) في لبس

(١) وتبقى هذه الاحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل . (٢) لأن المكني وضع للاختصار والمتصل أخصر . (٣) اي المكني على عامله نحو « إياك نعبد » . (٤) نحو « أمران لا تعبدوا إلا إياه » وقول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الدمار وإنما يدافع عن أحسابهم انا او مثلي

والمعنى أنا الذي امنع عن قومي واحمي حماهم وليس لهذا إلا انا او من يماثلني في الصفات . والشاهد في (أنا) حيث فصل لأنه واقع بعد « إلا » في المعنى ، اذا المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا . (٥) نحو : « إياك والشرك » . (٦) نحو : اكرمني ويكرمني ، (ونون العماد هنا هو نون الوقاية) .

(٧) في الرضي : « وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو : ما أقربي منك وما أحسني وما أجلي ، قال السيرافي : لست ادري : عن العرب حكوا هذا ام قاصوه على مذهبهم في ما أفعل زبدآ ، لأنه امم عندهم في الأصل اي وهو انما يدخل على الافعال ليقبها الكسر) .

وليت^(١) ، من وعن وعسى ولعل ، (وشذ) في الامم العرب كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود : « فهل أنتم صادقوني »^(٢) وقول الشاعر :

وليس بعيني وفي الناس ممتع صديق اذا أعيا علي صديق
وقوله: وليس الموافيني ليرقد خائباً فإن له أضعاف ما كان أمثلاً
وقد يعوض اللام عن الكناية نحو :

زوجي ، المسُّ مسُّ أرنب وريحه ريح زرنب^(٣)

وقد يقع بعد «رُبَّ» مبعها مفسراً ، بمفرد نحو : ربه رجلاً رأيت ،
وبقع مفسراً بجملة وهو الشأن^(٤) ، ويختار تأنيثه لو تضمنت مؤنثاً عمدة^(٥) ،

(١) مذهب الفراء أن الجيمي بالنون مع «ليت» ليس بلازم ، وان كان
ذكر النون أكثر من تركها . (٢) جاء في الأشموني أن أثبات النون في
الحديث والبيتين المذكورين بعده «للتنبية على اصل متروك» ، وذلك لأن
الأصل ان تصحب نون الوقاية (العامد) الأسماء العربية المضافة الى ياء المتكلم
لتقيها خفاء الاعراب ، فلما منوها ذلك نهبوا عليه في بعض الأسماء العربية
المشابهة للفعل ، وليس النون مخصوصاً بالفعل كما وهم الجوهري ، وانما يزداد
- وقاية لحركة او سكون في فعل او حرف (راجع تفصيله في بحث المضر
من كتب النحو) . (٣) في حديث أم زرع ، اي مس الخ وهو كناية
عن نعمته ، وحسن خلقه ، ولين جانبه ، والزرنب : نوع من انواع الطيب .
(٤) يتقدم قبل الجملة ضمير غائب ، يسعى (ضمير الشأن) يفسر بالجملة بعده ،
وبكون منفصلاً ومتصلاً ، مستتراً وبارزاً ، على حسب العوامل نحو : هو زيد
فائم ، وكان زيد قائم ، وانه زيد قائم ، وهذا الضمير يسميه الكوفيون
(ضمير المجهول) لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدراً الى ان يفسر .
(٥) اي لرجوعه الى المؤنث اي القصة ، اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث ،
لقصد المطابقة ، كقوله تعالى « فانها لا تعى الأبصار » والشرط ان لا يكون -

ويستتر ، وينفصل بحسب العامل ، و « ما » ، « شأن » بعد إن وأخواتها . ويقع منفصلاً مطابقاً بين المبتدأ والخبر ، ويُسمَّى فصلاً ^(١) ، والخبر معرفة ، او « أفعل من » وهو حرف في الأكثر ^(٢) .

أسماء الإشارة - ما وضع ^(٣) لمشاهد محسوس ^(٤) ، فذا للمذكر ^(٥) ،

- المؤنث في الجملة فضلة ، فلا يختار : إنما بنيت غرفة ، وذلك لأن الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات .

(١) يتوسط بين المبتدأ والخبر - قبل العوامل وبعدها - صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً ، ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً ، وشرطه ان يكون الخبر معرفة ، او أفعل من كذا ، نحو كان زيد هو افضل من عمرو ، (قبل العوامل) نحو : زيد هو المنطوق ، وبعدها وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم ، وباب (إن) نحو : إنه هو الغفور الرحيم ، وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم ، وباب كان نحو « كنت انت الرقيب » . (٢) اختلف فيه هل هو ضمير او لا ، ورجح المؤلف كونه حرفاً في الأكثر . (٣) اي اسم الإشارة ، قال الكوفيون : الاسم في « ذا والذي » الفال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنية (ذان) بحذفها . (٤) قال الرضي : اسم الإشارة لما كان موضوعاً للمشار اليه اشارة حسية ، فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز ، وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازاً لما بينهما من المناسبة .

(٥) لم يذكر المؤلف من الفاظ الاشارة الى المفرد المذكور الا « ذا » وكأنه تبع الألفية بذلك « بذاً لمفرد مذكر أشير » . وذكر عشرة للمفردة المؤنثة ، وقد ذكر الشراح والناظم في كتابه « التسهيل » اربعة الفاظ أخرى للمذكر وهي : (ذاء ، وذائه ، وذأوه ، وآلك) . فكان للأنثى هنا مثل حظ الذكركين !

ومبتدأ^(١) فيها . الذي للمذكر ، والذان لمتناه . الذين والأولى لجمعه . وورد
الذون . التي للمؤنث . اللتان اللتين لمتناها . اللاء واللائي واللاقي واللاوي
واللواقي واللوات لجمعها . ومنها الألف واللام . وصفته في صورة^(٢) الفاعل
او المفعول . وجاز وقوعه مضارعاً وفيه خلاف ، نحو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^(٣)
وورد: من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معدة^(٤)

- (١) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ،
أي سواء أكان الموصول «أبياً» غيره ، وسواء ، أطالت الصلة أم لم تطل ،
نحو جاء الذي قائم ، أي هو قائم ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر (١٢٩ هـ)
«تماماً على الذي أحسن» وقراءة مالك بن دينار (١٣٩ هـ) «مثلاً ما بعوضة» بالرفع .
- (٢) الصفة الصريحية مع (ال) اسم لفظاً ، فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف
الفعل عليها نحو «إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً» وإنما لم
يؤتَ بها فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم .
- (٣) البيت للفردق يهجو به رجلاً من بني عذرة ، والشاهد فيه قوله :
«الترضى» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع كما بوصل به «الذي» و «التي»
وغيرهما ، فدل ذلك على أن (ال) اسم . وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة و
ومذهب ابن مالك جوازه اختياراً وفاقاً لبعض الكوفيين ، قال :
- وصفة صريحية صلة أل وكونها بمرب الأفعال قل
- (٤) البيت لا يعرف قائله ، ومعد هو ابن عدنان ، وبنو معد هم قريش ،
وبنو هاشم قوم النبي (ﷺ) منهم . والشاهد فيه قوله : «الرسول الله منهم»
حيث جاء بصلة (ال) جملة اسمية ، وهي جملة المبتدأ او الخبر .

و : مَنْ لا يزال شاكرًا على المعه فهو حَسْرًا بعيشة ذات سَعَةٍ (١) .
ومنها « مَنْ » لأولي العلم ، و « ما » لغيرهم غالبًا (٢) ، ومنها كل اسم إشارة (٣) ،
ومنها أي وأية ، خلافاً للشعب حيث قال : لا يكون إلا شرطاً أو استفهاماً (٤) ،
ومن العرب مَنْ يثنونها ويجمعها (٥) ، حكاه ابن كيسان ، وهما تعربان ما لم تضافا
وانحذف صدر وصلبيها (٦) .

(١) وهذا البيت لم ينسب لقائل و « المعه » : يريد الذي معه . ومعناه :
مَنْ كان دائم الشكر لله تعالى على ما أنعم فهو جدير بالمزيد من النعم « لنن
شكرتم لأزيدنكم » والشاهد فيه « المعه » حيث جاء بصلة (ال) ظرفاً .
(٢) الأصل في استعمال « مَنْ » للعالم و « ما » لغيره غالباً ، وقد يستعمل
« مَنْ » مكان « ما » وبالعكس ، لعوارض وأسباب ، تراجع مع شواهدنا
مبسوطة في بحث « الموصول » من شروح الألفية عند قوله :

وَمَنْ ، وما ، وأل - تساوي ما ذكر وهكذا « ذو » عند طيِّبٍ شهير
أشار بقوله : تساوي ما ذكر ، الى أن مَنْ ، وما ، والألف واللام ، تكون
بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، والمثنى ، والمجموع . (٣) في شرح الرضي :
أما الكوفيون فيجوزون كون « ذا » وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد « ما »
الاستفهامية كانت أولاً ، استدلالاً بقوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون » أي
أنتم الذين « وما تلك بيحيتك » أي ما التي بيحيتك . (٤) وذهب الى هذا
الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه . وذهب جماعة
الكوفيين الى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها مُعَرَّبَةٌ في جميع الأحوال ، أُضِيفَتْ
أولم تضاف ، حذف صدر صلتها أو ذكر . (٥) أي في الاستفهام وغيره
نحو : أيتام أخواك ، وأيوهم إخوتك ، ومجوزهما (أي وأية) تصرفها في باب
الإعراب . (٦) قال ابن عقيل عند قوله :

أي كـ « ما » وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير انحذف . -

الموفي في النحو الكوفي

ويجوز حذف الموصول^(١) نحو «ووالد وما ولد» . ويجوز العطف على المائد — وأعربت أي^٢ (ومثلها آية) إذا لم تضاف في حالة حذف صدر الصلة ، فدخل في هذه الأحوال الثلاثة وهي : ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة ، أو لم تضاف ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تضاف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالة الرابعة ، وهي ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنها لا تعرب حينئذ وفي الانصاف : والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان (بن وعله احد الشعراء الحضرمين : من بني مرة بن عباد) وهو احد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أشد :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أقرب

يرفع «أيهم» فدل على أنها لغة منقولة صحيحة ، لا وجه لإنكارها (٤٢٣/٢) يقول الضعيف أبو اليسار محمد بهجة : إن هذا البيت يصلح شاهداً لما أورده «الموفي» من بناء «أي» في هذه الحال ، لأنها أضيفت وحذف صدر صلتها ولكن المعروف من مذهب الكوفيين أن «أباً» إذا كانت موصولة كانت معربة في جميع الأحوال كما تقدم بيانه ، وجاء في «الانصاف» ذهب الكوفيون الى أن «أيهم» إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة ، معرب ، نحو قولهم : «لأضربن أيهم افضل» وذهب البصريون الى أنه مبني على الضم ، ولعله سها قلم «الموفي» فجعل المذهب البصري في هذه الحالة كوفياً !

(١) في شرح الرضي : واجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين ، قالوا : قوله تعالى : «وما منا إلا له مقام معلوم» اي الأ «من» له مقام ، وقول حسان بن ثابت شاعر الرسول (ﷺ) :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟ !

اصل الكلام : أمن يهجو رسول الله ، ومن يمدحه وينصره سواء ؟؟

تحذف الموصول وأبقي صلتها .

المنصوب المحذوف وتوكيده (١) ويجبي له الحال مؤخراً اتفاقاً ، ومتقدمة عند ثعلب خلافاً لهشام (٢) ، ولا تكون الصلة إلا خبرية ، خلافاً للكسائي (٣) ، و « ذو » في طي . كـ « ما » الموصولة (٤) ، وعند بعضهم كالذي ، وهوثة ذات ، وجمعها ذوات . روى الفراء (٥) .

(١) عبارة الأشموني : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ، ففي توكيده والعطف عليه خلاف (نحو جاء الذي ضربت نفسه و : جاء الذي ضربت وعمراً) . اجازته الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، وعلق الصبان على قوله : اجازته الأخفش بقوله : تبع في العزو للأخفش الشيخ المرادي ، والذي اغيره : المنع عنه كما في المعنى ، والأخفاشة ثلاثة ، لكن المراد عند الإطلاق ابو الحسن الأخفش ، شيخ سيويه قاله الشيخ يحيى اه (٢١٥ / ١) .

(٢) عبارة الأشموني أيضاً : فان كانت الحال متقدمة نحو : هذه التي مجردة عاقت ، فأجازها ثعلب ومنعها هشام . (٣) ذهب الكسائي الى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، فمن ذلك قول جميل بن ممر العنبري (٥٨٢) المعروف بجميل بثينة :

وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى أن يقولوا إني لك عاشق
« ما » اسم استفهام مبتدأ ، وذا اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة الموصول ، والتقدير : « وأي شيء الذي عسى الواشون الخ » واجاب المانعون بأن (ماذا) كلها اسم استفهام ، ولبست « ذا » موصولة . (٤) وتكون للماقل وغيره ، واشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكور المؤنث مفرداً ومثنى ومجموعاً ، تقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما الخ . ومنهم من يقول في المؤنث المفرد جاءني ذات قامت وفي جمع المؤنث جاءني ذوات قن .

(٥) في الأشموني : بعض طي ، ألحق (بذو) تاء التانيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات اكرمكم الله بها » ولم يذكر المؤلف رحمه الله ما رواه الفراء فأثبتناه في هذه التعليقة .

الكنايات^(١) - كيت وذبت للقصة^(٢) ، وكم^(٣) ورب و كآين للعدد ، وكذا « كم » استفهامية ومميزها مفرد او مجموع منصوباً^(٤) ، وجوز جره الفراء بن مقدرة^(٥) ، ووافقه الخليل وسديويه من البصريين ، وخبرية ومميزها مفرد او مجموع ، مجروراً بن مقدرة^(٦) فيجوز فصلها بحل أو جار أو غيرهما ، نحو :

(١) المراد بالكنايات : الفاظ مبهمة يميز بها عما وقع في كلام متكلم مفسراً ، إما لإبهامه على المخاطب ، او انسيان او اغتر ذلك . (٢) يكئى عن الحديث والقصة بكيت وذبت ، وهما مبنيتان انيابتها عن الجمل ، تقول : كان من الأمر كيت وكيت وذبت وذبت ، (و كان شانية خبرها « كيت وكيت » و « من الأمر » بيان متعلق بأعني) وبتاؤهما على الفتح أكثر ، لثقل الباء كآين وكيف او لكونها في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل . (٣) ذهب الكوفيون الى أن « كم » مركبة لأن الأصل عدم في « كم » : « ما » زيدت عليها كاف التشبيه مثل « كآين وكذا » لأن « ما » في الموصولات للمجهول ماهيته ، فهي في إبهام « أي » ، وذا « حذفت ألفها وسكن الميم » . (٤) قال الرضي : ولا يكون مميز « كم » الاستفهامية مجموعاً - كميز المرتبة الوسطى - خلافاً للكوفيين اي فإنهم يميزون جمع التمييز نحو : كم شهوداً لك ؟ (٥) الجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية . والمجوز قصد تطابق « كم » ومميزه جراً ، وعند النحاة هو مجرور « بن » مقدرة ، وهو مذهب الفراء كما قال « الموفي » نحو : بكم اشتريت هذا ؟ أي بكم من درهم . (٦) الجر في مميز الخبرية بإضافتها اليه خلافاً للفراء ، فإنه عنده بن مقدرة نحو : بكم درهم اشتريت هذا ؟ اي بكم من درهم . وإنما جوز الفراء عمل الجار المقدر هاهنا - وإن كان في غير هذا الموضع نادراً - لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو : « وكم من ملك » « وكم من قرية » والشيء إذا عرف في موضع ، جاز تركه لقوة الدلالة عليه .

كم دون مية ^(١) موماقويهاال بيها إذا تيممها الحربت ذو الجلد
 و : كم بجود مقرف ^(٢) نال العلا وكرم بجله قد وضعه
 و : كم في بني بكر بن سعد سيد ^(٣) ضخم الدميعة ماجد نقّاع
 و : كم نالني منهم فضلاً ^(٤) على عدم
 و : تؤوم سناناً وكم دونه من الأرض محدودبا ^(٥) غارها
 والأكثر الايتان (ين) لو فصل بتمد ^(٦) . وكأين للتكثير ^(٧) ، ومميزها

(١) إن فصل بين الخبرة ومميزها جاز جرؤه عند الفراء لأنه يجره «بن» المقدره ، لا بالاضافة ، وغيره بوجب نصبه حملاً على الاستفهامية ، اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل - نخفض في البيت الأول « موما » مع الفصل بالحل .
 (٢) المقرف : الذي داني الهجين من الفرس ، وغيره الذي أمه عريية وابوه ليس كذلك لأن الاقراف من قبيل الفحل ، والهجنة من قبل الأم ، والشاهد في خفض «مقرف» مع الفصل بالجار . (٣) خفض «سيد» مع الفصل بالجار والمضاف . (٤) الجر مع الفصل بالجملة كما في هذا الشطر لا يميزه إلا الفراء بناء على مذهبه المتقدم ، وثمة البيت : « اذ لا اكاد من الافتار اجتمل » (جملت اللحم واجملته اذا أذيته) . (٥) فصل بالحل وبالجار ، وقال الرضي الذي لخصنا عنه كثيراً مما تقدم : وبعض العرب ينصب بميز « كم » الخبرة (كما رأيت في البيتين الأخيرين اللذين اوردتهما « الموفي ») مفرداً أو جمعاً بلا فصل أيضاً ، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال ، فيجوز على هذا أن تكون « كم عممة » بالنصب خبرية . وانما الخبر بميز الخبرة المفرد - وهو اكثر من الجمع - لأن كم للتكثير ، فصار بميزه كميز العدد الكثير ، وهو المائة والألف وما يتضاعف منهما ، فاستغنى بذلك . (٦) لثلا يلتبس المميز بفعل ذلك الفعل نحو قوله تعالى : « كم تركوا من جنات وعيون - وكم أهلكتنا من قرية ، » (٧) فهي مثل كم في التركيب ، وفي إفادة التكثير ولزوم التصدير .

منصوب مفرد^(١) ، او مجرد (بِن) مذكوراً^(٢) ، وفيه خمس لغات : كَأَيْنَ وهي الأفتح ، وكَأَيْنَ على وزن كاعن ، وكَأَيْنِ مثل كَعَيْنِ وكَيْتَيْنِ مثل كيعن ، وكَأَنَّ مثل كعن . و« كذا » إذا كانت للعدَد فتميز كتمييز العدَد المكْنِي عنها^(٣) . ولبس له الصدارة ، و (رب) مثلها^(٤) ، وميزها مجرد . وبقع مكْنِي مفسّر^(٥) بمفرد ، فيجوز الافراد ، والمطابقة^(٦) .

محمد بهجت البيطار

(يتبع)

(١) كقوله :

اطرد اليأس بالرجا فكأين آلماً حُمَّ يُسْرُه بعد عُسْر
فكأين مبتدأ و (آلماً) تميز لها ، وجملة حُمَّ يُسْرُه خبر المبتدأ ، والمعنى لا تيأس ، وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من ألم - صاحب ألم حسي او معنوي - قدر الله يسره بعد عُسْره ، كغناه بعد فقره ، وكظفره بعد غلبته وقهره «ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوي عزيز» .

(٢) نحو : « وكأين من قرية » . (٣) وتوافق كأين في التركيب من كاف التشبيه وذا الاشارية ، وفي البناء ، والابهام ، والافتقار الى التمييز . وفي الرضي : وكني بعضهم (بكذا) المميز يجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابها ، وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه ، وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه . (٤) ذهب الكوفيون إلى أن «رُب» اسم ، حملاً على «كم» لأن «كم» للعدد والتكثير ، و «رُب» للعدد والتقليل فكأن «كم» اسم فكذلك «رُب» . (٥) كذا في الأصل .

(٦) تدخل «رب» في الكلام على مكني غيبة ملازم للافراد والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى . والكوفيون يجيزون مطابقة الضمير لفظاً تقول رُبها امرأة ورُبها رجلين وهكذا .

الموهبي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنفر ابي الـنابولي الخنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

— ٩ —

الأصوات : ما حكي به صوت مهمل كفتاق^(١) وطق^(٢) أو صوّت به طبعاً كوى^(٣) أو لمعنى كنفخ^(٤) .

المركبات : ما ركب بلا نسبة^(٥) فان تضمن حرفاً بنياً كبينَ بينَ ، وبيتَ بيتَ^(٦) وأحد عشر وواحد عشر ، وإحدى عشرة ، وثلاثة عشر ، وثلاث عشرة ، إلى تسعة عشر وتسع عشرة ، وبضعة عشر ، وبضع عشرة ، والحادي عشر ، والحادية عشر ، إلى التاسع عشر ، والتاسعة عشر وأعرّبوا

(١) لحكاية صوت الغراب . (٢) لصوت وقع الحجارة . (٣) للمتعجب ، وآء للمتوجع أو المتعجب فالصوت دالٌّ على المعنى طبعاً لا وضعاً . (٤) للبعير المراد إناخته . (٥) أي امم واحد حاصل من تركيب كلمتين ، وبني الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني فشابه الحرف ، وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف ، وبنياً على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لها في الإعراب أصلاً ، وعلى الفتح ليخف به بعض الأثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة . (٦) قولهم : الأمر بينَ بينَ ، وهو جاري بيتَ بيتَ ، وأصله : بيتناً لبيت أي ملاصقاً . وآتيك صباح مساء ، وتفرق العدرُّ شذراً مذراً . - هو من المركب تركيب المزوج المبني على فتح الجزئين . ومنه المركب العددي من احد عشر إلى تسعة عشر ، وقد مرّ تركيبه في بحث «أسماء العدد» السابق .

الجزء الأول من اثني عشر واثني عشر ، وإلا فتح أولها كسيبويه وبعابك
إلا نحو فالقتلا ومعدى كرب (١) .

المحلّات المبنيّة (٢) : منها ما أضيف الى منوي من الجهات الست وتسمى

« غايات » (٣) كقبل وبعد ، وأمام وقدام ، وخلف ووراء ، وأول وأسفل .
وحمل عليه لا غير وحسب (٤) . ومنه حيث ويضاف الى الجملة (٥) دون المفرد

(١) فتسكن ياؤه ، و (قالى قتلا) امم مكان . ثم إن البناء المذكور مقيد
بوجود الظرفية والحالية ، فتمت فقدت تعينت الإضافة ، ووجب الرجوع الى الاعراب ،
فتقول : هذا أمر بين بين مثلاً . قال ابن هشام : ولم يقع في التنزيل تركيب
الأحوال ولا الظروف ، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد نحو : « إني رأيت
احد عشر كوكباً » ، « فانهجرت منه اثنتا عشرة عينا » .

(٢) انما بنيت هذه المحلّات (الظروف) عند قطعها عن المضاف اليه لمشايتها
الحرف ، لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف (المنوي) .

(٣) سميت هذه الظروف (أي المحلّات) المقطوعة عن الإضافة « غايات »
لأنه كان حقها في الأصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون
الغاية هي - المنسوب اليه ، فلما حذف المنسوب اليه وضمت معناه استغرب صيرورتها
غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه (الرضي ٢ / ٩٦) .

(٤) شبه « غير » بالظروف - المحلّات - والغايات لشدة الإبهام الذي فيها
كما في الغايات ، لكونها جهات غير محصورة ، ولإبهام « غير » لا تعرف بالإضافة ،
فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشايتها للغايات بالإبهام . وأما
« حسب » فجاز حذف ما أضيف اليه الكثرة الاستعمال ، وبني على الضم تشبيهاً « بغير »
إذ لا يعرف بالإضافة مثله كما مر في باب الإضافة (انظر هذا الشرح ص ٤٩) .

(٥) نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس .

خلافاً للكسائي مستدلاً بقوله: «حيث ليّ العائم»^(١).
 وإذ ، وإذا ، ولما ، ومتى ، وأيان ، وأنتى ، ومند ، ومند ، ولدى ،
 ولدن ، وقط ، وعوض ، والآن ، وأمس . وقد يضاف العرب إلى جملة ،
 أو إذ ، فيجوز فتحه^(٢) . وشبه به «مثل» و «غير» مضافين إلى «ما» أو أن ،
 أو أن^(٣) .

(١) قال الفرزدق :

ونظمتهم تحت الحبا بعد ضربهم بيض المواضي حيث ليّ العائم
 الحبا جمع حبرة ، وأريد بها أواسطهم ، يبيض المواضي : السيوف القواطع ،
 لسيّ العائم : شدتها على الرؤوس «غيث» ظرف مكان وليّ العائم : مضاف إليه ،
 والمعنى : نطعتهم في أواسطهم بعد ضربهم بالسيوف على رؤوسهم . وفي «الأوضح» :
 ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي . (٢) إن كان ما وليه فعل مبني فالبناء
 أرجح للتناسب كقوله :

على حين عاتبت المشيب على الصبا . وقلت : ألمّا أصح والشيب وازع
 وهو للناطقة الديباني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان و (على) الأولى بمعنى (في)
 والثانية للتعليل (على حين) متعلق (بأسبل) في البيت قبله . وجملة «عاتبت
 المشيب» في محل جرّ بإضافة «حين» إليها . روي بخفض حين على الإعراب ،
 وفتح على البناء وهو محل الشاهد . والمعنى : أسبلت العبّرة وقت معاتبتني للشيب
 حيث حلّ وارتمل الصبا ، وقلت لنفسى موبخاً : كيف لا أفتق من غفاتي والشيب
 أكبر زاجر وواعظ ؟ وإن كان فعلاً معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح
 عند الكوفيين وواجب عند البصريين قاله ابن هشام في أوضحه .

(٣) قال الرضي : وأما «غير» المضاف إلى ما صدره أن وأن و «مثل»
 المضاف إلى ما صدره «ما» فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها أو بناؤها كما قال تعالى :
 «إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون» ففتح «مثل» مع كونه صفة لحق أو خبراً -

وزنُ فَعَالٍ^(١) : مبنيٌ في الحجاز سواء كان مصدرًا معرفة كـفَجَارَ ،
أو علمًا مؤنث كحَدَامٍ ، أو صفة لها منادي كـيَافَسَاقِ .

— بعد خبر لأنَّ . ويجوز أن يكون منصوبًا لكونه مصدرًا ، بمعنى إنه لخلقٌ تحققت
مثل حقيقة نطقكم . وقال :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال
فتفتح «غير» مع كونه فاعلاً ، لينتع ، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى (إلا)
والأوقال جمع وقيل ، وهو ثمر الدوم . يريد ، لم يمنعها أن تشرب إلا أن
صوتت حمامة فنفرت (أي الوجناء ، وهي الناقة الشديدة) وهذا البيت من
قصيدة لابن الأستت أبي قيس صبي بن عامر الأديسي . وعلة بناؤها (أي مثل
وغير) مشابهتها لاؤذ وإذا وحيث ، لأنها مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليها ،
ولأن فيها الإيهام مثلها . والمبني^٥ . وهو ما ، وأن وأن . واقع موقع ما أضيفا إليه ،
ولوثبت ما نقل الكوفيون . من إضافة الظروف إلى ما صدره أن المشددة ، أو المخففة .
لجاز إعرابها وبتاؤها نحو (مثل وغير) وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المنقمة على
«إذ» في نحو «حينئذ» وإعرابها . قرئ قوله تعالى : «من خزى يومئذ» بفتح
يوم وجره وقوله : مثل وغير مضافين إلى ما أو أن أو أن (أي مثل مع ما ،
وغير مع أن مشددة ومخففة) . انظر الرضي (١٠٠/٢) .

(١) ما كان على فَعَالٍ وهو علم على مؤنث مثل حَدَامٍ وسَجَاحٍ — امم
للكذابة التي ادعت النبوة — وسَكَابِ اسم لفرس للعرب ، فيها ثلاث لغات :
(إحداها) لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً ، وعليه البيت الشهير :

إذا قالت حَدَامٌ فصدقوها فان القول ما قالت حَدَامِ

وحدَامِ اسم امرأة الشاعر الجيم بن صعب والد حنيفة وعجل . (والثانية) لبعض
بني تميم ، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً (والثالثة) لجمهورهم وهي
التفصيل بين أن يكون مخنومًا بالراء فيبنى على الكسر : أو غير مخنوم بها —

اسماء الشرط : من ومهن^(١) لأولي العلم ، وما لغيرهم ، وأي عام ، ومتى وأيان للزمان ، ولما للماضي^(٢) ، وإذا وإذما وإذما ومهما للمستقبل ، وأين وأنسى وحيثا للمكان . وكيف وكيفها للحال . وزاد الفراء حيث وإذ للمكان^(٣) .
فالمحلات : مفعول به دائماً للفعل الذي بعده^(٤) إلا كيف وكيفها^(٥) فانها حالان قبل كل فعل ، غير باب علم فمفعول ثانٍ ، وأما غيرها فبتبدأ أو فاعل

— فيمنع الصرف ، ومثال المختوم بها « سَفَّارٍ » اسم للماء ، و « حَضَارٍ » اسم لكوكب و « وِبَارٍ » اسم لقبيلة . و « ظَفَّارٍ » اسم لبلدة . وقال الأعمش (ميمون بن قيس) :
ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهارُ
وكرَّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبارُ
فبنى « وبار » الأول على الكسر ، وأعرّب « وبار » الثاني .

(١) قال الزجاج (— ٥٣١١) هي مركبة من « مه » بمعنى كُفٌّ ، و « ما » الشرطية . وبقوي قول الزجاج حكاية الكوفي عن العرب : « مهن » بمعنى « من » في أدوات الشرط كما في قوله :

أماوي مهن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوي بندم

الماوية : المرأة ، كأنها منسوبة إلى الماء ، وماوية أيضاً : اسم امرأة . اه من الرضي ومعنى البيت ظاهر . (٢) في المغني : « الثاني من أوجه (لَمَّا) أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو لما جاءني أكرمته ، ويقال فيها حرف وجود لوجود (٢٠٢/١) . (٣) واجاز الفراء الجزم بهما بدون (ما) . (٤) أي إن الظروف الزمانية - متى وأيان ، والمكانية - أين وأنسى وحيثا ، تكون مفعولاً به دائماً للفعل الذي بعدها . وقد تقدم معنا قول المؤلف في بحث المفعول فيه : وحكمه حكم المفعول به ، وفي الكافية وشرحها : « إذ هو هو » . (٥) كفيما : هي اسم مبهم تضمن معنى الشرط ، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عند الكوفيين ، سواء ألحقتهما « ما » نحو : « كفيما تكن بكن قربنك » ام لا ، نحو : « كيف تجلس تجلس » .

او مفعول به لما بعده ، إلا (أي-) فينوب عما يضاف اليه ^(١) . وقد يجرد إذا عن الشرط ، فيضاف الى فعل بعده ، وعامله فعل آخر ^(٢) ، وقد تكون للمفاجأة ، فهي إذا اسم محل مفعول فيه للجملة التي بعدها ، او مبتدأ بعده فاعله نحو : « كنت اظن أن العقرب اشدُّ لسعة من الزبور فاذا هو هي » وهو اشهر من « اياها » بالاتفاق من الكسائي وغيره ^(٣) . وأخطأ من لم يفهم حيث قال : إن الكسائي انكر جواز رفعه ^(٤) . ومثل « اذا » « اذ » بعد « بينا » و « بينا » وهي غالباً محل ما هو منصوب فيه لما بعده . وتجرد عن المحلية فيكون مفعولاً به او مضافاً اليه ^(٥) .

(١) فهي عامّة في اهل العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه ، فتنوب عن الحلات (اي الظروف) الزمانية والمكانية وتكون « محلاً » وتنوب عن غيرهما فتكون غير ظرف ، فهي في قولك : « أيُّهم بقم اقم معه » من باب مَنْ ، وفي قولك : « أيُّ الدواب تركب اركب » من باب « ما » .

(٢) نحو : « إذا جاء زيد فأنا اكرمه » فعامل « إذا » جوابها ، اي ما في جوابها من فعل او شبهه ، لأن صدر الكلام جملة اسمية ، و « اذا » وما أضيف اليه في رتبة التأخير كما في : « يوم تسافر أنا اسافر » ولم تعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض - وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر - جوّز ذلك اه (انظر الصبان على الاشموني ج ٣ / ٥٢) .

(٣) تسكمتنا على هذه الجملة في باب (المكنيات) فارجع اليه إن شئت .

(٤) قال الكسائي : العرب ترفع ذلك كله وتنصبه (الانصاف - ٤١٢)

من مناظرة الكسائي لسبويه في هذه المسألة وغيرها .

(٥) في المعنى مانعه : (والرابع) أن تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سبويه

وهي الواقعة بعد بينا أو بينا كقوله :

استقدر الله خيراً وارضى به فبيننا العسر إذ دارت «يامسر» -

— وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجأة ، او حرف توكيد زائد؟ (أقوال) وعلى القول بالظرفية ، فقال ابن جني : عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة اليه ، وعامل بينا وبيننا محذوف بفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين « إذ » مضافة الى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في « بينا وبيننا » لأن المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام و « إذ » بدل منهما .

وبيت الشاهد هو من آيات لبعض بني عذرة ، وبعده :

وبينا المرء في الأحياء مقتبط إذ صار في الرمن تعفوه الأعاصير

و « تعفوه » تصيره عافياً فانياً ، و « الأعصار » : ريح معلوم اهـ (من المغني

وشرحه للأثير ١/٧١) .

هذا وإني الخص من « انصاف الأنباري » ما لم يتعرض « الموفي » لذكره مما يتعلق بفعل الشرط وجوابه ، وأدعُ التفصيل والتعليل ، والترجيح بالدليل بين المذهبين الكوفي والبصري له ولشرح الرضي لتراجع فيهما ، وإنما اقتصر على ما ذكرت تماماً للبحث :

١ — ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، ولما كان منه بهذه المنزلة من الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير قال زهير :

لعب الرياح بها وغيرها بَعدي سواني المور والقطر

نخفص القطر على الجوار ، وان كان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأنه معطوف

« على سواني » ولا يكون معطوفاً على « المور » وهو الغبار ، لأنه ليس للقطر

سواف كالمور حتى يجعله عليه . (يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سواني)

واختلف البصريون : فذهب الأكثرون الى أن العامل فيها أداة الشرط . —

أسماء الاستفهام: « مَنْ » لأولي العلم أيضاً، وما لغيرهم . فان دخلها الجار فجروران^(١) ، وإلا فمفعول به إن كان بعده ما ينصبه ، وإلا فمبتدأ ،

٢ - ذهب الكوفيون الى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية نحو قولك : « إن زيد أتاني آتته » فانه يرتفع بما عاد اليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لتلك الفعل المقدّر .

٣ - ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط ، فانه لا يجوز فيه الجزم ووجب الرفع نحو : « إن أتاني زيد يكرمك » واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو « إن أتاني زيداً أكرم » فأباه أبو زكرياء ، يحيى بن زياد الفراء ، واجازه ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي . ولم يجزه الفراء . وذهب البصريون الى أن تقدم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

٤ - ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو : « زيداً إن تضرب أضرب » واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء . وذهب البصريون الى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء .

٥ - ذهب الكوفيون الى أن « ان » الشرطية تقع بمعنى « إذ » وذهب البصريون الى أنها لا تقع بمعنى « إذ » واحتج الكوفيون بأنها قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأوردوا الشواهد عليها ، وأجاب البصريون عنها ، وهذه المسائل الخمس التي أوردناها بسوطة في كتاب (الإيضاح) (٣٥٢-٣٧٠) .

(١) في المفتي : ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جُرّت وإبقاء الفتحة

دليلاً عليها نحو : فِيمَ وَالْأَمَ وَعِلَامَ وَمِمَّ وَقَالَ :

وأى عام يعرب بحسب ما أضيف إليه . ومثي وأيان للزمان ، وأين للمكان ، إن كان بعدها ما ينصبها فمفعول فيه ، وإلا فبتبدأ ذو الفاعل ، وكيف وكما وأنسى للحال ، أحوال قبل كل فعل ، سوى باب علم فمفعول ثانٍ ، واسم الاستفهام عن العدد يعرب كإعرابه .

الأفعال : يعمل المتعدي مطلقاً ، واللازم في غير المفعول به . ويعرب المضارع مجزئاً عن نون جمع المؤنث ونون التوكيد . وإعرابه رفع ونصب وسكون . فالمفرد سوى المخاطبة بالضمّة والفتحة والسكون . وكذلك جمع المتكلم إلا المعتل اللام ، فيحذف آخره جزماً ، ويقدر الفتحة والضمّة في المعتل بالألف ، والضمّة في المعتل بغيره . والباقي بالنون رفماً ، وحذفها فيها فتحةً وسكوناً^(١) . فيرفع مجزئاً عن الناصب والجازم ، ورافعه التجرد عند الفراء

— وتلك ولادة السوء قد طال مكثهم فحتم العناء المطول ؟
وهو للكسيت (— ١٢٦ هـ) من فصيحة طويلة من السبع الهاشميات ، ومن أبياتها بأولها :

ألا هل عمّ في رأيه منأمل وهل مدبر بعد الإساءة مقبل ؟
وعطت الأحكام حتى كأنها على نالة غير اني نتنحل
كلام التبيين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية تفعل
وقد تقدم بيان هذه الأسماء وإعرابها في بحث (أسماء الشرط) الذي سبق هذا ، وبعضها في غيره مما تقدم ، ونسّعُ الإكثار قصداً للاختصار الموعود به .
(١) أي المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع ، وهو الألف والواو والياء يرتفع بالنون ، فينصب ويحذفها ، وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله . اعني الواو والياء والألف . لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء ، وسقوط النون في الجزء ظاهر لكونه علامة الرفع ، وكذا في النصب ، —

ومن تبعه . نفس المضارعة عند ثعلب . حرف المضارعة عند الكسائي^(١) .

نواصب الفعل المضارع : وينصب « بأن » المصدرية^(٢) . و « ان »

لنفي المستقبل ، ولا تفيد التأييد ولا التوكيد^(٣) . و « كي » للسببية^(٤) .
ولا يدخل إلا على المضارع . ونحو : « كيحه » أصله : كي تفعل ماذا^(٥) ؟
ويتقدم معمول معمولها عليه ، نحو : النحو جئت كي انعلم ، ولا يبطل عمله بالفصل
عن فعله خلافا للكسائي^(٦) . و « اذن » ينصب مستقبلاً ، وهي مصدرية ،

— لأن علامة الرفع لا تكون في حال النصب إلا أن الرفع في الواحد زال
مع الناصب وجاء الفتح في موضعه ، وفي الأمثلة الخمسة زال الرفع لا إلى بدل « الرضي » .
(١) في الأشموني : الرفع له التجرد كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ،
لا وقوعه موقع الامم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ،
ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف (أي ابن مالك)
الأول (أي التجرد) (ج ٣ : ٢) وقال ابن هشام في أوضحه : رافع المضارع
تجوده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء ، لا حلوله محل الامم خلافاً للبصريين
لاتنقاضه بنحو : هلا تفعل ؟ (أي لأن الامم لا يحل بعد أداة التحضيض) (٢٨١/٢) .

(٢) وهي التي تلزم الفعلية وتؤولها بالمصدر ، وتنصب المضارع وتخلصه للمستقبل
نحو : « يريد الله أن يخفف عنكم » وتأويلها : يريد الله التخفيف عنكم .

(٣) في الأوضح : ولا تقتضي تأييد النفي ولا تأكيد كيدته . خلافاً للزمخشري .

(٤) أي سببية ما قبلها فيما بعدها . (٥) مذهب سيبويه وجهود البصريين

أن « كي » تكون حرف جر ومصدرية ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل

دائماً وتأولوا « كيحه » على تقدير : كي تفعل ماذا ؟ (الأشموني) .

(٦) نحو جئت كي فيك أرغب ، والكسائي يميزه بالرفع لا بالنصب .

ولم يفصل عنها معمولها إلا بالقسم^(١) ، فلا يعمل إذا فصل بمعمول الفعل عند الفراء خلافاً للشيخ وهشام ، واختار الأول النصب ، والثاني الرفع^(٢) .
واختلف في اسمه وحرفيته^(٣) .

وتعمل « أن » مقدرة نحو : « ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله »^(٤) .

(١) شرط النصب « باذن » ثلاثة (الأول) أن يكون الفعل مستقبلاً ، فيجب الرفع في « إذن تصدق » جواباً لمن قال : « أنا أحبُّك » . (الثاني) أن تكون مصدرية فان تأخرت نحو « أكرمك » إذن « أهملت ، وكذا إن وقعت جواباً لقسم كقوله :

عجبت لتركي خطة الرشد بعد ما بدالي من عبد العزيز قبولها

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيها

والشاهد في قوله : لا أقيها حيث رفعه لعدم تصدر « إذن » لكونها جواب

قسم سابق عليها في قوله : حلفت برب الرافصات إلى « مني » .

والشعر هو لكثير عزة (- ١٠٥ هـ) ، من قصيدة يتدح بها عبد العزيز

ابن مروان (٨٦ هـ) ، والده الإمام العادل عمر (١٠١ هـ) وكان والياً على مصر .

(الثالث) أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو : إذن

هم يقومون بالواجب . (٢) أجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ،

فلو قدم معمول الفعل على « إذن » نحو : « زبداً إذن أكرم » فذهب الفراء

إلى أنه يبطل عملها ، وأجاز الكسائي الرفع والنصب ، والاختيار حينئذ عند

الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . (٣) في الأشموني : الصحيح الذي

عليه الجمهور أن « إذن » حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم .

(٤) احتج الكوفيون لنصب « أن » محذوفة من غير بدل ، بقراءة عبد الله

ابن مسعود : « واذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل : لا تعبدوا إلا الله » فنصب -

وينصب بمعنى^(١) ، ولام كي^(٢) ، ولام الجحود^(٣) ، وفاء السببية ، وواو الجمع ،

— (لا تعبدوا) بأن مقدرّة ، لأن التقدير فيه : « أن لا تعبدوا إلا الله »

وقال عامر الطائي أو امرؤ القيس (كما في اللسان) :

فلم أر مثلها خُباسةً واجدٍ ونهنت نفسي بعدما كدت أفعلّه

فنصب (أفعلّه) لأن التقدير فيه (أن افعله) فدلّ على أنها تعمل مع الحذف .

والخُباسة : الغنيمة أو الظُلامة ، وقد همّ بها ، ثم صرف نفسه عنها ، وكأنه

عنى : الظلم بتذكيره الضمير في (أفعلّه) .

(١) أي من غير تقدير « أن » نحو قولك : أطعم الله حتى يدخلك الجنة ،

واذكر الله حتى تطلع الشمس ، أي كي يدخلك الجنة ، والى أن تطلع الشمس ،

فقامت « حتى » مقام « كي » في الأولى و « أن » في « الثانية » وكلاهما ناصب ،

فكذا ما قام مقامهما . (٢) نحو : « جئتكم لتملحنني » ويقال فيها ما قيل في

« حتى » من أنها قامت مقام « كي » فنصبت مثلها . (٣) نحو : « وما كان

الله ليعدّ بهم وأنت فيهم » وفي الانصاف : « ويجوز إظهار « أن » بعدها للتوكيد ،

نحو : ما كان زبد لأن يدخل دارك ، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام

الجحد عليها نحو : ما كان زبد دارك ليدخل ، وذهب البصريون إلى أن الناصب

للفعل « أن » مقدرّة بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل

المنصوب بلام الجحد عليها .

ودليل الكوفيين على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد قول الشاعر :

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن مقاتلتها ما كنت حياً لأسمعا

أراد : ولم أكن لأسمع مقاتلتها ، وقدم منصوب « لأسمع » عليه . وفيه لام

الجحود ، فدلّ على جوازه : وفيه أيضاً دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن

لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير « أن » إذ لو كانت « أن » ههنا

مقدرةً لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه

(٣٤٧/٢) ثم ذكر احتجاج البصريين على أن الناصب « أن » المقدرة بعد اللام .

وتم^(١) ، إذا كنَّ بعد أمرٍ ، أو نهي ، أو تمنٍّ ، أو ترجٍّ ، أو استفهامٍ ،
 أو عرضٍ ، أو دعاءٍ بلفظ الخبرية ، وبأو ، بمعنى الى . وعاطف للفعل على الاسم ،
 ويجوز ذكر «أن» بعده ، وبعد حتى ، ولام الجحود للتقوية .
 قال الفراء : إن الفعل بعد الفاء ، والواو ، وأو ، منصوب على الخلاف^(٢) .
 وقال ثعلب : إن اللامان تنصبان لقيامهما مقام «أن»^(٣) .

(١) ألحق الكوفيون «ثم» بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا
 بقراءة الحسن «ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ، ثم بدره الموت» .
 (٢) ذهب الكوفيون الى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء ، في جواب
 الستة الأشياء ، التي هي الأمر والنهي والتثني والاستفهام والتثني والعرض -
 ينتصب بالخلاف . وذهب البصريون الى أنه ينتصب باضمار «أن» . وذهب
 ابو عمر الجرمي الى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، لأنها خرجت على باب العطف
 (اي خرجت عن بابها وهو العطف) ، واليه ذهب بعض الكوفيين . ثم قال
 في الانصاف - مقررًا حجة النصب على الخلاف - : ألا ترى أنك اذا قلت «إبتنا
 فنكرمك» لم يكن الجواب امراً ، فاذا قلت : «لا تنقطع عنا فنجفوك»
 لم يكن الجواب نهياً ، واذا قلت : «ما تأتينا فمحدثنا» لم يكن الجواب تقيماً ،
 واذا قلت : «أين بينك فأزورك» لم يكن الجواب استفهاماً (الى أن قال)
 فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله ، واذا كان مخالفاً
 لما قبله وجب ان يكون منصوباً على الخلاف على ما بيننا . (٣٢٦/٢) .

(٣) أي لام كي ولام الجحود تنصبان وقول «الموفي» وقال ثعلب إن اللامان
 تنصبان : هذا القول لغة اخرى في المثني ، وهي لزوم الألف رفعاً ، وانصباً
 وجراً ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخرى ، قال الشاعر :

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساعاً لناباه الشجاع لصمًا

(والشجاع) : الحية العظيمة و (المساع) : المدخل والمنفذ « لصمًا » عض -

مبحث الجواز : وقد ينصب بـ «لم» ^(١) ويجزم بـ «ولمّا» ^(٢) ، ولام الامر ^(٣) ، ويعمل محذوفاً نحو : اضرب ، فهو مجزوم بلام مقدرة ^(٤) ، ولا النهي ^(٥) ، وأدوات الشرط غير إمّا ^(٦) ولمّا ^(٧) اتفاقاً . و «لو» وفيه خلاف لابن الشجري

— وثيب والبيت للمتلمس (٥٠ ق ٥٠) — واسمه جرير بن عبد العزي — والشاهد في قوله : «لناباه» حيث جاء المثني في حالة الجر بالألف . قال الأزهري (٣٣٠ —) هكذا انشده الفراء (لناباه) على اللغة القديمة لبعض العرب اه وجعل منه «إن هذان لساحران» انظر شروح الألفية في بحث المثني .

(١) حكاها اللحياني عن بعض العرب ، وقال في المغني كقراءة بعضهم : «لم نشرح ، وقوله — اي الحارث بن المنذر الجرمي (— ٨٢٢٥) :

في أي بويجاً من الموت أفيرُ أيومَ لم يُقدّرَ أم بوم قديرٌ ؟

(٢) نحو : «لم بلد ولم يولد» «ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم» ويشتركان في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي والجزم ، وقاب معنى الفعل للمضي ، وتنفرد «لم» بمصاحبة الشرط نحو «وإن لم تفعل فما بلغت رسالته» ويجوز انقطاع نفي منفياً ومن ثم جاز لم يكن ثم كان ، وامتنع في «لمّا» . وتنفرد «لمّا» بجواز حذف مجزومها . كقاربت المدينة و «لمّا» أي : ولمّا ادخلها .

(٣) نحو «ابتفق ذو سعة من سعته» . (٤) خلافاً للبصريين القائلين ببنائه على السكون ، وقد تقدم مثله . (٥) المطلوب بها الترك وهي تجزم ، بخلاف «لا» في النفي ، وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفي ايضاً إذا صلح قبلها «كي» نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون . ولا منع أن يجعل «لا» في مثله للنهي . (٦) قال في المغني : واجاز الكوفيون كون «إمّا» هذه هي «إن» الشرطية و «ما» الزائدة (٥٤/١) .

(٧) نحو : «لمّا جاءني اكرمته» ويقال فيها : حرف وجود لوجود ،

وقد تقدمت في بحث «اسماء الشرط» .

من البصريين في تجويد الجزم بها شاذاً في الضرورة^(١) . وأما « كيف » و « كيفما » فيجوزان جوازاً ، ومثلها إذا . وجوز الفراء الجزم بإذ وحيث بلا « ما » ويلحق كلاً من أدوات الشرط^(٢) . ويجزم الجزاء جوازاً^(٣) نحو : إن تضرب أضرب زيداً . وقد يحذف فعل الجزاء فلا يجب أن (يكون) فعل الشرط ماضياً ، أو مضارعاً بلم^(٤) . ويجزم الجواب بعد الأمر والنهي والتمني والترجي والعرض كجزم الجزاء بشرط أن تسلط « إن » الشرطية على مضمون الأمر والنهي قبل أداة النفي خلافاً للشيخ ، فلا يجوز : لا تدن

(١) في المغني (المسئلة الثالثة) لغلبة دخول « لو » على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى « إن » الشرطية : وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة . وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري (٥٤٢ هـ) :

لو يشأ طار به ذو ميمعة لاحق الآطال نهى ذو خُصَل

طار به أي بالفارس المذكور في البيت قبله ، والميمعة (بالفتح) النشاط ، واول جري الفرس وماع الفرس يبيع : جرّى ، واللاحق الضامر ، والآطال مفردا إطل (بسكون الطاء وكسرها مع كسر الهمز فيها وهي الخاصرة) فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ، والنهد : الجسيم . واخصل (بضم الخاء وفتح الصاد) جمع خصلة - وهي القطعة من الشعر . (٢) تقدم البحث في هذه الأدوات وعملها في « أسماء الشرط » قبل صفحات ، فلا نعيده . (٣) الذي في الأشموني مانصه : وقيل بالجوار (بالراء لا بالزاي) ويمكن الجمع بين الجوار والجواز . (٤) في الأشموني : كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط ، لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بـ « لم » نحو : « ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله » ونحو : « لئن لم تنته لأرجننك » وقوله :

لئن تك قد ضافت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

فضرورة ، واجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء ١٠ هـ باختصار (٦٨/٢) .

الموفي في النحو الكوفي

من الأسد بأ كلك خلافاً له^(١) ، وقد عزي قوله الى جميع الكوفيين^(٢) .
ويجوز جزم خبر الموصول بفعل او محل ، و « كل » المضاف الى نكرة موصوفة
بها ، نحو الذي بأ تبني أحسن اليه^(٣) .

والأصل في الجزاء التقدم على الشرط . وقد يجزم بر « ان »^(٤) .

وإذا فصل الجزاء عن الشرط بالرفع فالرفع نحو :

يا أقرع بن حابس يا أقرع ، إنك إن يصرع اخوك تُصرع^(٥) .

محمد بن هبة البطار

(يتبع)

(١) قال ابن مالك في ذلك :

وشرط جزم بعد نهي أن تضع « إن » قبل « لا » دون تخالف يقع
اي لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط ان يصح المعنى
بتقدير دخول « إن » الشرطية على « لا » فتقول : « لا تدن من الأسد تسلّم »
يجزم « تسلّم » إذ يصح « إن لا تدن من الأسد تسلّم » ولا يجوز الجزم في قولك :
« لا تدن من الأسد بأ كلك » إذ لا يصح « إن لا تدن من الأسد بأ كلك »
واجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول « إن » على « لا »
لجزمه على معنى « إن تدن من الأسد بأ كلك » . راجع شرحي ابن عقيل والاشموني .

(٢) في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ،
وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين . (٣) ونحو : كل تلعيذ يجتهد
اكرمه ، فالبتداء هنا أشبه اسم الشرط في عمومته ، واستقبال الفعل ، وكونه سبباً
لما بعده . (٤) ذكر اللحياني أن ذلك لغة لبعض العرب بجزمون بالنواصب
وينصبون بالجوازم (راجع شواهد المغني للسيوطي ص ٢٣٣) . (٥) التقدير فيه :
إنك تصرع إن يصرع اخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم وإلا (كذا) لما جاز
ان يكون مرفوعاً ، ولوجب ان يكون مجزوماً (الانصاف ٣٦٤) وقال الرضي :
واما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع لأن الجزم
عندهم بالجوار ، وقد زال الجوار بفصل المرفوع (٢ / ٢٣٨) .

الموفي في النحو الكوفي
 للسيد صدر الدين الكنفرابي الاستاذي الخفي
 علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٧ -

ومثله المنصوب عند الفراء خلافاً للكسائي إذا كان محلاً نحو: إن تجيء
 عندي اضربك^(١) . ويجوز تقديم معمول الجزاء المحزوم على أداة الشرط نحو:
 زيداً إن تجيء ، اضرب^(٢) . وأما تقديم معمول الشرط عليها فجوزه الشيخ
 دون الفراء نحو: زيد إن تجيء اضرب^(٣) .

(١) وفيه أيضاً (أي الرضي): « فإن تقدمه المنصوب فالفراء يمنع أيضاً جزم الجواب
 مطلقاً كما في المرفوع للعلة المذكورة ، والكسائي يفصل في الفاصل ، فإن كان ظرفاً
 للجزاء لفواً جزم الجزاء ، لأنه كلاً فصل ، نحو: إن تأتني اليوم ، غداً أنك ،
 وإن تأتني إليك أقصد ، وإن لم يكن ظرفاً لم يجز للعلة المذكورة اه .
 (٢) أي لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على « إن » كقولك:
 « اضرب إن تضرب » وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه لما أختار
 المنجزم بالجوار على ما بيناه ، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً ، كقوله:
 يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن تصرع أخوك تصرع
 والتقدير فيه: إنك تصرع إن تصرع أخوك (من الإصاف) .

(٣) وقال الرضي: وأما تقديم معمول الشرط على أدواته فأجازه الكسائي
 دون الفراء ، (قال): واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من
 حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظاً ، لأن للشرط صدر الكلام ،
 بل هو دال عليه وكالروض منه ، وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ أيضاً
 لم يجزم ، ولم يصدر بالفاء لتقدمه ، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا ، -

مُثْمً إن كان الجزاء ماضياً انقلب بالأداة مستقبلاً^(١) امتنع الفاء فيه^(٢) ،
وإن كان مضارعاً خلص بها للاستقبال^(٣) ، وإن لم يتأثر بها أصلاً وجبت
كالاسمية والانشائية والفعل الجامد ، والماضي مع قد ، والمضارع مع ما أو السين
أو سوف^(٤) . وقد يقوم المفاجأة مقام الفاء^(٥) . ويجوز ان يكون الشرط
جملة اسمية نحو : « إن امرؤ هلك »^(٦) وقوله :

— انما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط . فرتبة الجزاء عند البصرية بعد
الشرط ، وعند الكوفية قبل الأداة كما مر اه .

(١) لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل ، ولأزم الشيء ، واقع في زمانه .
(٢) في الرضي : وإذا كان الجزاء ماضياً بغير « قد » لفظاً أو تقديرأ ،
لم يجوز الفاء (نحو ان نصحت لي شكرت لك) .

(٣) أي وقد كان قبل دخول أداة الجزم عليه يحتمل الحال والاستقبال .
(٤) يعني يتأثر الجزاء بالأداة تحليصه للاستقبال إن كان مضارعاً ، وقلبه إليه
إن كان ماضياً ، فإن لم يتأثر بها وجب دخول الفاء عليه كالجمله الاسمية الخ
فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف وان لتمحضه للاستقبال بدون أداة
الشرط ، وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان ، وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ،
وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك إذا كان مصدرأ بقدر ظاهرة أو مقدرة ،
لأنه إذن متمحض للماضي وذلك لأن « قد » لتحقيق مضمون مادخت عليه
ماضياً كان أو مضارعاً . (النظر الرضي ٢/٢٤٥) . (٥) أي ويجوز قيام
« إذا » الفجائية مقام الفاء ، وفي التنزيل : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم
إذا هم يقنطون » . (٦) في الرضي : وكلمة « إن » لأصلاتها في الشرطية ،
وكونها « أم الباب » جاز أن تدخل اختيارأ على الاسم بشرط أن يكون بعده
فعل . فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمرة بفسره
ذلك الفعل الظاهر ، وذهب بعض الكوفيين الى أن رفعه على الابتداء لكنه —

إذا باهلي تحت حنظلية له ولد منها فذاك المذرع^(١)
 ثم إن الأفعال المتعدية منه ما يتعدى الى واحد ، كضرب^(٢) ، وإلى
 اثنين وهما متغايران كأعطيت ، ومتوافقان وهو أفعال القلوب^(٣) ، ومنه ما يتعدى
 إلى ثلاثة وهو باب « أعلّم »^(٤) .

— مبتدأ يجب كون خبره فعلاً لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها أو لا ،
 ونقل عن الاخفش في مثله أنه مبتدأ ، لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء ،
 وعند الكوفيين الخبر أو الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ (ا هـ ملخصاً) .
 (١) (حنظلية) نسبة لحنظلة ، أشرف قبيلة في تميم ، والبيت للفرزدق ،
 والمذرع (بالذال المعجمة) من أمه أشرف من أبيه ، واشتهرت باهلة بالحنسة ،
 وأصل باهلة امم امرأة من همدان ، كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس
 ابن عيلان (بالمهمله) فنسب ولده اليها (ملخصاً عن الأمير على المغني) .
 (٢) ونَصَرَ وعرّف وفهّم . (٣) إنما قيل لها ذلك لأن معانيها
 قائمة بالقلب . يعني أن المتعدي إلى اثنين على ضربين : إما أن لا يكون مفعولاه
 في الأصل مبتدأ وخبراً ، كأعطيت زبداً درهماً ، (فهما متغايران) ولا حصر
 لهذا النوع من الأفعال ، وإما ان يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً كعلمت
 زبداً قائماً (فهما متوافقان) وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال ،
 وكذا قالوا في خبر « كان » أيضاً (أي نصب على الحال كما ترى في الانصاف)
 (٤) (٤٨٩/٢) . (٤) تدخل الهزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية الى
 اثنين وهما من أفعال القلوب فيزيد بسبب الهزة مفعول آخر ، موضعه الطبيعي
 قبل المفعولين ، والعادة جارية بأن يذكر الذات أولاً ، ثم اللفظ الدال على المعنى
 القائم بها كما في المبتدأ والخبر ، فعنى : أعلمتك زبداً منطلقاً حملتك على أن تعلم
 زبداً منطلقاً .

أفعال القلوب . علمت ^(١) ووجدت ^(٢) لليقين ، وحسبت ^(٣) وخطت ^(٤)

(١) نحو قوله :

علمتك الباذلَ المعروفَ فاتبعثت اليك بي واجفأت الشوق والأمل
والبيت لم ينسب لقائل معين ، وإعرابه ظاهر ، والمعنى : أيقنت بأنك جواد
كريم ، ولهذا أعمت المطيَّ وساقنتي النوازع اليك . وتقول : وجفَّ البعير
- مثل وعد - وجفًا ووجيفًا : إذا سار ، وأوجفه صاحبه ، وفي التنزيل : «فما
أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب» . وقد تعدى فعل (علم) الى اثنين كاف
الخطاب و «الباذل» وقد تأتي علم بمعنى عرف ، فتعدى لواحد ، وقد تأتي
بمعنى : صار «أعلم» أي مشقوق الشفة العليا ، فلا تعدى أصلاً .

(٢) نحو «تجدوه عند الله هو خيرًا» فإن كانت بمعنى أصاب : تعدت إلى
واحد ، ومصدرها الوجدان ، أو بمعنى حزن : فهي لازمة .

(٣) كقوله :

وكننا حسبنا كلَّ بيضاء شحمةً عشية لاقينا جذام وحيميرا

وهو لؤقر بن الحارث الكلابي . جذام وحمير قبيلتان .

يثرَّب الشاعر على قومه حين ظنوا بدهوم الضعف وهو قويٌّ شديد ، ولكنه
يصف قومه بالشجاعة والثبات لأنهم صمدوا لأعدائهم وقارموم ، وقد وصف
محاربي قومه بأنهم أثبت عند اللقاء ، وأصبر على الموت فقال :

سقيناهموا كأساً سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

ولو كان لنا يوم فلسطين مثل هذا الإنصاف ، والاعتراف بقوة الخصوم ،
لكنا أعددنا القوة ، وصدقنا اللقاء ، وقهرنا الأعداء ، فحسبنا الله ونعم الوكيل .

(٤) كقوله :

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطيع من الوجد

والمعنى : إن لم تغضض بصرك فإدراك الهوى الي ما لا تستطيع تحمله من الحزن .

للظن ورأيت^(١) وزعمت لها^(٢) .

تنصب جزئي الجملة الاسمية^(٣) ، ومن خواصها عدم الاقتصار على أحدهما^(٤) ،

— والآلام و « إن لم تغضض » شرط ، جوابه ما قبله وهو « إخالك » المضارع المرفوع ، على قاعدة الكوفيين في أن الأصل في الجزاء التقدم على الشرط ، وأن يكون مرفوعاً لتقدمه ، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما تقدم ، وإنما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط (أما عند البصريين « فأخالك » في البيت دليل الجواب ، وهو كالمعوض عنه كما سبق ، وقد تعدى فعل « إخال » إلى « الكاف وذا هوى » . (٢١٥) أي لليقين والظن ، كقوله جل ثناؤه : « إنهم يرونه بعيدا ونراه قريباً » فمعمولا الأولى (الهاء) في يرونه و (بعيدا) ومعمولا الثانية (الهاء) من نراه و (قريباً) والأولى للظن والثانية لليقين ، أي يظنون البعث ممتعاً ، ونراه واقعاً لا محالة . وفي معنى اليقين والظن يأتي الفعل الثاني « زعم » فيتعدي الى اثنين . (ورأى) بمعنى الرأي أي المذهب بتعدي إلى واحد ، فهو رأى أبو حنيفة حلّ كذا . وكذا « زعم » إن كان بمعنى كفل أو ضمن تعدي الى واحد . (٣) أي تنصب أفعال القلوب جزئي الجملة الاسمية ، لأن الفعل الداخل على الجملة لا بد أن يعمل في جزئها لتعلق معناه بمضمونها .

(٤) قال في الكافية : ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر

بخلاف باب « أعطيت » وفي شرحها : اعلم أن حذف المفعولين معاً في باب (أعطيت) يجوز بلا قربنة دالة على تعينها فتحذفها نسياً منسياً ، تقول : فلان يعطي ويكسو ، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين ، بخلاف مفعولي باب (علمت) وظننت) ، فإنك لا تحذفها معاً نسياً منسياً ، فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة ، لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين ، وأما مع قيام القربنة فلا بأس بحذفها —

وجواز إلفائها^(١) سواء تقدم أو لا نحو :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي إني وجدت ملاك الشيمة الأدب^(٢)

وليس منه : وما إخال لدينا منك تنويل^(٣)

— نحو مَنْ يَسْعُ يَخْلُ ، أي يَخْلُ مسموعه صادقاً ، وقال (أي الكميّ شاعر
آل البيت عليهم الرضوان) :

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حيمهم عاراً علي وتحسب

(أي وتحسبه عاراً؟) وهذا أيضاً من خواص هذه الأفعال . وأما حذف

أحدهما دون الآخر فلا شك في قلته ، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً ،

وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل ، وسبب القلة ههنا أن المفعولين معاً

كلمم واحداً ، إذ مضمونها معاً هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره ،

فلو حذف أحدهما ، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (٢٥٩/٢) .

(١) الفرق بين التعليق والإلغاء - مع أنها بمعنى إبطال العمل - أن التعليق

إبطال العمل لفظاً لا معنى ، والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومعنى .

(٢) البيت لبعض بني فزارة ، «كذلك» أي مثل الأدب المذكور في قوله :

أكنيه حين أنادبه لأكرمه ولا ألقبه والسؤاة اللقب

والمعنى : أدبت أدباً مثل ذلك الأدب ، حتى صرت اعتقد أن رأس الأخلاق

وقوام الفضائل هو الأدب ، والشاهد في قوله : وجدت ملاك الخ حيث ألقى

العامل المتقدم على رأي الكوفيين . (٣) صدره : «أرجو وآمل أن تدنو

مودتها» والبيت من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى الشهيرة التي أولها

«بانت سعاد» . تنويل : إعطاء . و (أن) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر

منصوب يتنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً به ، وإعمال أولها أولى

عند الكوفيين ، وللثاني منها مفعول محذوف يدل عليه هذا المذكور ، وكأنه

قال : أرجو دنو مودتها ، وآمل دنو مودتها .

بل المبتدأ ذو الفاعل هنا مع فاعله قام مع مفعولين ^(١) .
ومن خواصها التعليق ^(٢) قبل اللام ^(٣) والاستفهام ^(٤) والنفي نحو : « علقت

(١) اي « تنويل » وهو الفاعل بقوله « لدينا » قام معه مقام معمولي « إخال »
وعجيب قول المؤلف رحمه الله : « وما إخال الخ معزواً ذلك إلى
المذهب الكوفي ، مع أن المعروف في كتب النحو أن مذهبيهم في « إخال »
الإلقاء مع تقدمها ، وأجيب عنه بوجوه (أحدها) ان يكون من التعليق بلام
الابتداء المقدر ، والأصل للملاك وللسدنيا ، ثم حذفت وبقي التعليق ، ويراجع
الرضي (٢٦٠/٢) وشرح الألفية عند قوله :

وانو ضمير الشأن او لام ابتداء في موم الغناء ما تقدماً
و « المنار » على « الاوضح » لابن هشام . (٢) وهو ابطال العمل لفظاً
إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر . (٣) ذهب الكوفيون إلى ان اللام
الداخلة على المبتدأ في مثل قولهم (زيد افضل من عمرو) جواب قسم مقدر ،
والتقدير : والله زيد الخ فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها ، ونحو « ولقد علموا
لمن اشتراه ماله من خلاق » اللام في لقد للقسم وفي من للابتداء وهي في
جواب قسم مقدر ، و (من) اسم موصول مبتدأ اول وجلة (اشتراه) صلة ، وعائده
الفاعل المستتر ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم و (خلاق) مبتدأ ثان مؤخر
على زيادة (من) وجلة « من اشتراه » سدّت مسدّ معمولي علم المعلقة
عن العمل في اللفظ بلام الابتداء بعدها . ولام القسم ايضاً في نحو :

ولقد علمت لتأتين منيبي إن المنايا لا تطبش سهاها
وهو لليد بن ربيعة بن مالك (- ٥٤١) اللام في (اقد) للتأكيد ،
وفي لتأتين للقسم و (تأتين) جواب قسم مقدر (ومنيبي) فاعله . وجلة القسم
المقدرة وجوابه في محل نصب سدّت مسدّ معمولي (علم) المعلقة بلام القسم .
(٤) نحو « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توقعدون » ؟ (إن) نافية ، و (أدري)
فعل مضارع ، والفاعل انا ، والهمزة الاستفهام ، و (أقرب) مبتدأ (ما) -

ما زيد قائم» واتحاد فاعلها ومفعولها الأول مكنيين متصلين نحو: علمتني قائماً^(١) .
وقد يكون علمت ورأيت ووجدت وظنفت ، بمعنى عرفت وابصرت وصادفت
واتهمت فتعدي إلى مفعول واحد^(٢) ومن أفعال القلوب : عدّ وحجا ودرى
وجمل بمعنى اعتقد^(٣) ، وهب وتعلم غير متصرفين^(٤) ، وقد يجري القول
بجري (الظن) ^(٥) .

— فاعل ، سدّ سدّ الخبر ، و (بئيد) معطوف عليه و (توعدون) صلة والعائد
محذوف (وله اعراب آخر) وعلى كل فالجملة في محل نصب بأدري ، أي
ما ادري جواب هذا السؤال . (١) عبارة الكافية : ومنها أنه يجوز ان
يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ، مثل علمتني منطلقاً وفي شرحها :
يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائماً . . .
وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة ، بل هو
مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاتها لفظاً ، لأنها ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به .
(٢) هذا الفّ ونشر مراتب فعلت بمعنى عرفت وهكذا ، وقد سبق بيان
ذلك في أول الكلام على «أفعال القلوب» . (٣) أي فتتصب مفعولين .
أما إذا كانت عدّ بمعنى حسّاب . وحجا بمعنى غلب في الحاجة أو قصد ، أو ردّ ،
والأكثر يد «درى» أن يتعدى إلى واحد) وجعل بمعنى أوجد ، فإنها تتعدى
إلى واحد . (٤) هب فعل أمر بمعنى ظنّ ، تتعدى لمفعولين ، أما من
الهيئة فتتعدى لواحد ، وتعلم فهي أمر بتحصيل العلم في الحال ، أما إذا كانت
بمعنى حصّل العلم في المستقبل كتعلّم الحساب ، تعدّت إلى واحد .
(٥) كما تقول : كيف تقول في هذه المسألة أي كيف تعتقد ؟ فيلحق
بالظن في نصب المفعولين .

أفعال التحويل ^(١) : تنصب جزئي الجملة الاسمية كأفعال القلوب ^(٢) ،
نحو : صير عمراً عالماً .

وربته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه ^(٣)
و: رَمَى الحِدَانُ نَسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدٍ لَهُ سَمُودًا
فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سَوْدًا ^(٤)
ولا تُعَلِّقْ وَلَا تُكَلِّفْ ^(٥) .

ومما يجوز تعليقه أفعال الحواس الخمس ^(٦) ، وأفعال الامتحان ^(٧) ، وبقية
الأفعال القلبية نحو : شككت ، ونسيت وتبينت .

(١) أي التصيير والانتقال من حالة الى أخرى . (٢) يراجع بحث أفعال
القلوب . (٣) هذا البيت لفرعان بن الأعراف من أبيات بقولها في ابنه منازل
ومنها :

أَنْ أُرْعِشْتَ كَمَا أَيْبِكُ وَأَصْبِحْتَ بِدَاكِ بَدَا لَيْثُ فَايُنْكَ ضَارِبُهُ ؟
والشاهد في قوله : تركته أخا القوم حيث نصب بـ (تركت) جزئي الجملة
الاسمية ، وهما (ضمير الغائب وأخا القوم) (وانظر الأبيات في ديوان الحماسة
بشرح التبريزي (٤ - ١٨) . (٤) عن هذه الأبيات أبو تمام لعبد الله
ابن الزبير (بفتح الزاي) الأسدي (التبريزي ٢ - ٣٩٤) والسَّمُودُ : الغفلة
عن الشيء وذهاب القلب عنه ، وقال أبو العلاء : المراد بالسعود في هذا البيت
تغيير الوجه من الحزن ، ومعنى : فرد شعورهن الخ أي صارت شعورهن بيضا
من الحزن ، ووجوههن سوداً من اللطم . والشاهد في قوله : «رد شعورهن
بيضا ورد وجوههن سودا» حيث نصب جزئي الجملة برده التي بمعنى صير .
(٥) التعليق والإلقاء معاً يختصان بأفعال القلوب دون ما عداها من الأفعال .
(٦) نحو : لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .
(٧) وهي كل فعل يطلب به العلم نحو : امتحنت ، وبلوت ، وسألت ، واستنمتمت .

باب أعلم وأرى : بتعدّي الى ثلاثة مفاعيل ، الأول كفعول ضربت والثاني والثالث كفعولي علمت ، ومنه : نبأ وأخبر ، وحدث وأنبأ وخبر (١) .

أفعال المقاربة : وهي ثلاثة أقسام ، أفعال الدنو : كاد وكرب وأوشك ، وأفعال الرجاء : عسى وجرى واخلوق ، وأفعال الشروع ، وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق ، غير متصرفة إلا كاد وأوشك حيث ورد بكاد ويوشك وموشك . وروى الكسائي يجعل . ويقع بعدها مضارع وهو فاعله (٢) ، إلا أن يتقدم ما أسند إليه - عليه ، فاذا هو الفاعل ، والمضارع بدل عنه ، نحو عسى أن يخرج زيد ، وعسى زيد أن يخرج (٣) . وبدخل على هذا المضارع

— هذا وإن الجملة الواقعة بعد الفعل المعلق عن العمل في محل نصب باجماع الكوفيين والبصريين من النحاة إذا لم يكن العامل قد استوفى معموله .

(١) يعني أن المتعدي يكون إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين كأعطى وعلم ، وإلى ثلاثة كأعلم وأرى ، ومنه نبأ الخ وقد ذكرها المؤلف بترتيب بيت الالفية :
وكأرى السابق نبأ أخبرا حدث أنبا ، كذلك خبيرا
وترى شواهدا ثرا وشعرا في ابن عقيل .
وكتب عند قوله :

وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث أيضا حقا

أي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل «أعلم وأرى» ما ينبى للمفعولي «علم وأرى» من كونها مبتدأ وخبراً في الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة اليها ، ومن جواز حذفها أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل . وانظر الشواهد فيه ، وإنما آثرنا الاكتفاء بما كتبنا ، وفاء بما وعدنا .

(٢) « فيقوم » في : عسى أن يقوم زيد ، هو فاعل : عسى أي يتوقع ويرجى قيام زيد .

(٣) في عسى زيد أن يخرج «زيد» هو الفاعل و«يخرج» بدل منه ،

بدل اشتغال ، وفي الرضي : وقال الكوفيون إن (ان بفعل) في محل الرفع بدلاً —

(أن) إلا بعد أفعال الشروع ، وهو واجب بعد جرى واخولق ، كثير بعد عسى وأوشك ، قليل بعد كاد وكره .

فعل التعجب : أفعال به ، أمر لفظاً ومعنى ^(١) ، وفيه كناية خطاب ، وإنما التزم أفرادها لأنه كلام جرى مجرى الممثل ^(٢) ، والباء للتعدي ، والكناية مفعول ، فيجوز حذفه نحو قوله :

فذلك إن يلقى المنية بلقها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر
أي فأجدر به ^(٣) . وورد من غير المتصرف : أعسر به ، وما أعماه ،

— ما قبله بدل اشتغال كقوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم » الى قوله « أن تبسروهم » اي لا ينهاكم الله عن أن تبسروهم ، والذي ارى أن هذا وجه قريب ، فيكون في نحو : يازيدون عسى أن تقوموا : قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل ، مكان الفاعل ، والمعنى ايضاً يساعد ما ذهبوا اليه ، لأن عسى بمعنى يتوقع ، فمعنى عسى زيد أن يقوم : اي يتوقع ويرجى قيامه (٢٨١/٣) .

(١) قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف إن أحسن يزيد أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً ، وإنما يجعله حسناً كذلك ، بأن يصفه بالحسن ، فإنه قيل صفة بالحسن كيف شئت ، فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون فيه .
(٢) وصار معنى أفعال به كمنى ما فعله ، وهو محض إنشاء التعجب ، ولم يبق

فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنثه .

(٣) وفي التنزيل : « أسمع بهم وأبصر » فلفظ بهم وإنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً . والبيت لعروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك ! (- نحو ٣٠٠ ق ٥٠)
ومعناه : هذا الفقير - الذي وصفه في أبيات سابقة - إن يلقى الموت وهو على فقره يلقه صابراً حميداً ، وإن يستغن فما أحقه بالفنى وما أجدره بالبسار ، والشاهد في قوله : « فأجدر » أي فأجدر به تحذف المتعجب منه وهو مفعول أجدر ، والفاعل مكفي الخطاب ، (أي ضميره المستتر) . م (٤) .

وورد: أحسن به ، ولا يقاس عليه ^(١) خلافاً لابن كيسان .

الأفعال الناقصة ^(٢) : ما لم يتمّ كلاماً إلا بحال ^(٣) ، (كان) للحكاية
والثبوت دائماً او منقطعاً ^(٤) ، وللانتقال ^(٥) ، وتكون تامة ^(٦) و(صار) للانتقال .
وتكون تامة ^(٧) ، وأصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون الحال بأوتانها ^(٨) ،

(١) يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي لا يبني منها
« التعجب » فلا يقاس على ما سمع منه كقولهم « ما أخصره » من اختصر ،
الخماسي المبني للمفعول ، و « ما أحقه » من فعل ، الوصف منه على أفعل ؛
و « ما أعساه » وأعس به « من « عسى » وهو فعل غير متصرف ، كما قال المؤلف .

(٢) إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالرفوع بها كلاماً بل بالرفوع مع المنصوب
بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاماً بالرفوع دون المنصوب .

(٣) ذهب الكوفيون الى أن خبر « كان » وأخواتها والمفعول الثاني لظننت
نصب على الحال ، فقله : « إلا بحال » أي إلا بخبر منصوب يعرب « حالاً » .
(٤) قوله : « دائماً أو منقطعاً » فالأول في مثل قوله تعالى : « وكان الله
سميعاً بصيراً » فالاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كونه تعالى سميعاً بصيراً ،
والثاني مثل كان زيد نائماً . (٥) أي التحول من صفة الى اخرى .

(٦) بمعنى ثبت قال الرضي : وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضاً تامة
في المعنى ، وفاعلها مصدر الخبر (الحال) مضافاً الى الاسم (أي بمعنى : كان
زيد قائماً مثلاً : ثبت قيام زيد) . (٧) هذا معناها اذا كانت تامة ،
ومعناها إذا كانت ناقصة كان بعد أن لم يكن فتفيد ثبوت مضمون (الحال)
بعد أن لم يثبت ، ومعنى يصير يكون بعد أن لم يكن .

(٨) فمعنى أصبح زيد أميراً ، أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ،
ومعنى يصبح قائماً أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الاستقبال .

وتكون تامّة^(١)، ومثلها ظل وبات، و (ليس) للنفي حالاً^(٢) وما برح وما فتئ وما فتأ، وما أفتأ وما ونى وما دام وما زال وما انفك، لدوام مضمون الحال مذ قبله، وما دام لتوقيت ما قبله بمدة انصاف الفعل بالحال، وكل شيء فعل، جاء بمعنى صار، يتقدم الأحوال على ما (*) في أوله «ما» النافية، لا المصدرية خلافاً للفراء بكل حروف النفي، فلا يجوز عنده قائماً لم يزل زيد^(٣) .
وبليها معمول الأحوال نحو: كان طعامك زيداً أكلاً^(٤) . ولا يزداد

(١) كقولك أصبحنا والحمد لله وأمسينا والملك لله، أي وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، ومثلها ما بعدهما . (٢) في الرضي: وجهور النخاعة على أنها لنفي الحال، وقال الأندلسي: خبر ليس إن لم بقيد يزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد يزمان من الأزمنة فهو على ما قيده، هذا قوله . وحكم «ما» بحكم «ليس» في كونها عند الإطلاق، لنفي الحال، وعند التقييد على ما قيدت به .

(*) في الأصل ما ليس في أوله، والظاهر حذف «ليس» والمبارة من قوله: وكل شيء الخ مضطربة، والمراد أن «ما زال» وأخواتها بما في أوله «ما» النافية يجوز تقدم أحوالها (أي أخبارها) عليها .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ما زال» عليها، وما كان في معناها من أخواتها، واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، واليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين، وعمم المنع في حروف النفي، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر «ما دام» عليها (١/٢٩ من انصاف الأباري) . (٤) واحتج الكوفيون بنحو قوله:

فناذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

وهو للفرزدق يهجو به قوم جرير، والمعنى: هؤلاء قوم شبيهون بالقتافذ، -

« كان » في الآخر خلافاً له ^(١) ، ويزاد غير كان نحو : ما أصبح أبوده ^(٢) ،
وقد يأتي الحال جملة مصدرية بالواو ، وهو أكبر دليل على أن نصبه ليس
بالتشبيه بالمفعول ، كقول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين المصير اعتبار
وقول الآخر :

ما كان من بشر إلا ومينته محتومة إكن الآجال تختلف
وقول الآخر :

وكانوا أناساً يتفحون فأصبحوا واكثر ما يظنونك النظر الشرر
وقول الآخر :

فظلوا ومنهم سابق دمه له وآخر يثني دمه العين بالهل ^(٣)

— يسون ليلاً وراء البيوت للخيانة والفجور ، مشية الشيخ الضعيف (وهي الهدجان)
لئلا يشعر بهم أحد وقد اكتسبوا هذه الصفة الدائمة من عطية أبي جوير ،
لأنه علمهم ذلك وعودهم إياه . والشاهد تقديم « إياهم » — وهو معمول الخبر ،
وليس بظرف ولا جار ومجرور ، فان كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز
ابلاؤه (كان) عند البصريين والكوفيين نحو : كان عندك زيد مقياً ، وكان
فيك زيد راعياً . (١) أي للفراء وفي الرضي : وتعمان — أي كان الزائدة ،
والدالة على الزمن دون الحدث — (والزمن وحده لا يطالب مرفوعاً ولا منصوباً)
في الحشو كثيراً : وفي الأخير على رأي ، نحو قولك ، حضر الخطيب كان .
(٢) وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى بعد ما التعجب ككان في لفظين
وهما : ما أصبح أبودها وما أمسى أدفاها وفي الأشموني : وأجاز بعضهم زيادة
سائر الأبواب إذا لم ينقص المعنى . (٣) في كل بيت من هذه الآيات
الأربعة جملة اسمية حالية مصدرية بالواو كما لا يخفى .

و كثير حذف « كان » بعد إن الشرطية ، ولو مع الفاعل أو الحال ، ففي مثل :
 « إن خير فخير » وجوه بحسب التقدير ، تقول : إن خيراً فخير ، أي إن كان
 العمل خيراً ، فالجزء خير ، وهو أحسن الوجوه ، وإن خيراً فخبيراً ، أي فيجزى
 خيراً ، وإن خير فخبير ، أي إن كان في العمل خير فالجزء خير ، وإن خير
 فخبيراً ، أي إن كان فيه خير فيجزى خيراً ^(١) . ويجذف وحده بعد أن
 المفتوحة الشرطية ويعوض عنه « ما » نحو :

أبا خراشة أما كنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع
 فإن شرطية ، لا مصدرية بقرينة الفاء ^(٢) . وقد يجذف « كان » مع فاعله نحو :

(١) فهذه أربعة وجوه حذف فيها « كان » العامل ، وإعرابها مع تقديره ظاهرة .
 (٢) قال في الالفة :

وبعد « أن » تعويض « ما » عنها ارتكب كمثل أما أنت برأ فاقترب
 ذكر في هذا البيت أن « كان » تجذف بعد « أن » المصدرية ، ويعوض
 عنها « ما » ويبقى اسمها وخبرها نحو : « أما أنت برأ فاقترب » والأصل
 « أن كنت برأ فاقترب » فحذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء ،
 فصار « أن أنت برأ » ثم أتى « بما » عوضاً عن « كان » فصار « أن ما أنت
 برأ » [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أما أنت برأ »] ومثله قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع
 فإن : مصدرية ، وما زائدة عوضاً عن « كان » وأنت : اسم « كان » المحذوفة ،
 وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ، لكون « ما » عوضاً عنها ،
 ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، وأجاز ذلك المبرد فيقول : « وأما كنت
 منطلقاً انطلقت » (ابن عقيل) .

قالت بنات العم ياسلمى وانن كان فقيراً معدماً قالت وانن^(١)

الحروف . حروف الإضافة^(٢) : « مين » ^(٣) للإبتداء في الزمان
والمكان كقوله تعالى « مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ »^(٤) والتبيين^(٥) والنبعوض^(٦) والتبديل^(٧) ،

(١) نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج « سلمى » أمم امرأة « معدماً » هو الذي لا يجد شيئاً ، والمعنى ظاهر ، وقوله : وانن : الواو عاطفة على محذوف ، تقديره : إن كان غنياً واجداً ، وان كان فقيراً معدماً ترضين به ، قالت : وانن ، (تريد : إنني أتزوجهم وان كان فقيراً معدماً) وزيدت النون في الوقف ، كما زيدت نون « ضيفسن » في الوصل والوقف . ويسمى « التنوين الغالي » والغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن . والشاهد في قوله : وانن في آخر البيت ، فقد حذف الفعل والفاعل بعد أداة إن الشرطية ، وحذف الحال أيضاً .

(٢) إنما سماها الكوفيون حرف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال الى الأسماء وتوصلها إليها . (٣) بدأ بين لأنها أقوى حروف الجر ، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : مِنَ عِنْدِكَ . (٤) في المعنى : « مين » تأتي على خمسة عشر وجهاً (وعدّها) (احداها) ابتداء الغاية وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة اليه ، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان نحو « من المسجد الحرام » « إنه من سليمان » قال الكوفيون والآنخفش والمبرد وابن درستوبه : وفي الزمان أيضاً بدليل « من أول يوم » وفي الحديث (وهو في الصحيح) « فمطرنا من الجمعة الى الجمعة » .

(٥) نحو « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة » أي الذين آمنوا هم هؤلاء . (٦) نحو : « منهم من كلم الله » أي بعضهم . (٧) نحو : « أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة » أي بدلها .

وزائدة في الموجب وغيره ^(١) ، و « إلى » للانتهاء ^(٢) ، و « حتى »
الانتهاء إلى الآخر بتدريج ^(٣) ، ولا تدخل المكني ^(٤) ، و « في »

(١) ومن الموجب قولهم : « قد كان من مطر » أي قد كان مطر ، لأن
« كان » هنا تامة ، و « مطر » فاعل ، ولا يشترط عندهم تقدم النفي ولا شبهه
عليها ، وفي النفي نحو : ما جاء من أحد . (٢) في المعني : « إلى » حرف جر ،
لها ثمانية معان (أحدها) انتهاء الغاية الزمانية ، نحو : « ثم أتوا الصيام إلى
الليل » ، والمكانية نحو : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » الخ .
(٣) نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وفي النزول « سلام هي حتى مطلع
الفجر » . (٤) أي الضمير وفي ابن عقيل : « وقد شذَّ جرُّها للضمير كقوله :

فلا والله لا يُلْفَى أناس فتي حتّاك يا ابن أبي زياد

والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها ، ومعناه أن الناس لا يجدون
أو لا يلقون (كما في الرواية الأخرى لا يلقى بالقاف) فتي يرجون لئيل
مطالبهم حتى يبلغوك ، فإذا ما بلغوك وجدوا فيك ما يرجون ، والشاهد في
قوله : « حتاك » حيث دخلت « حتى » الجارة على الضمير ، وفي المعني : وتستعمل
(أي حتى) على ثلاثة أوجه أحدها أنت تكون حرفاً جارياً بمنزلة (إلى)
في المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور (أحدها) أن لخفضها شرطين
(أحدهما) عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد ،
فأما قوله :

أنت حتاك تقصد كل فنج ترجى منك أنها لا تخيب

فضرورة ، واختلف في علة المنع الخ (١٠٢/١) قلت : وبئذ هذا الشاهد
وما قبله تمسك الكوفيون والمبرد في دخول حتى الجارة على المكني (أي الضمير)
وجرّه بها ، وهو عند البصريين ضرورة . وقد عرفت الآن بما في قول —

للمحلية^(١) و«على» الاستعلاء^(٢)، و«عن» للمجاززة^(٣)، وقد يكونان اسمين^(٤)، و«الياء» للإلصاق^(٥)، وتستعمل للسببية^(٦) والمصاحبة^(٧)، والتعدية^(٨) والمقابلة^(٩)، و«اللام» للاختصاص^(١٠)، وللتعليل^(١١)،

— (المؤلف رحمه الله) ولا تدخل المكثف، وأن هذا مذهب جمهور علماء البصرة لا الكوفة والله أعلم: (١) (أي للظرفية) إما تحقيقاً نحو زيد في الدار أو تقديرًا نحو: انظر في الكتاب وتفكر في العلم، وإما مكانية نحو: «في أدنى الأرض» أو زمانية نحو: «في بضع سنين» وقد عدّ لها في أوضح ابن هشام سنة معان (٥٥/٢) . (٢) وبكون حقيقة ومجازاً نحو: «وعليها وعلى الفلك تحملون» ونحو: «فضلنا بعضهم على بعض» وعدّ لها في المعنى تسعة معان (١١٦/١) وفي الأشموني عشرة عند قوله (على الاستعلاء) البيت .

(٣) نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا وعدّ لها في المعنى وفي الأشموني عشرة معان، وتجد شواهدا وشواهد سائر الحروف فيها وفي غيرها من كتب النحو والشواهد، ولا مجال لإيرادها هنا . (٤) وتكون «على» بمعنى فوق، و«عن» بمعنى جانب، وتراجع الشواهد عند قول الألفية:

واستعمل اسما وكذا عن وعلى من أجل ذاعا عليها «من» دَخَلَا

فقوله «واستعمل اسما» أي الكاف، وتراجع أيضاً في بحث «عن» و«على» من المعنى . (٥) وهو حقيقي كأمسكتُ يزيداً، ومجازي ككررت به . قيل وهو — أي الإلصاق — معنى لا يفارقها فلماذا اقتصر عليه سيبويه . (٦) نحو: «فكلاً أخذنا بذنبه» . (٧) نحو: «اهبط بسلام منا وبركات» .

(٨) نحو: «ذهب الله بنورهم» أي أذهب . (٩) وهي الداخلة على الأعراض

نحو اشتربته بألف، وكلمات إحسانه بضعف . (١٠) نحو: المنبر للخطيب، وهذا الشعر «لحبيب» . (١١) نحو: «وأترنا إليك الذر لتبين للناس» .

وتكون زائدة (١) ، و «الكاف» للتشبيه (٢) ، وتكون اسماً (٣) ، ولا تدخل
المكفي إلا نادراً كقوله :
وأمّ أو عال كها أو أقرباً (٤)

(١) كقول الرمّاح (— ١٤٠ هـ) بن ميادة (اسم أمه) يمدح عبد الواحد
ابن سليمان بن عبد الملك أمير المدينة :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

يثرّب : مدينة الرسول ، أجار : أقد وأغاث ، معاهد : مُحَالِفُ مسلم :
مفعول أجار على زيادة اللام وهو الشاهد . والمعنى : إن سلطانك لقوي عادل
بأسن فيه المسلم وغيره . وفي المعنى : وللأم الجارة اثنان وعشرون معنى . ونحن
نجتزئ ببيان ما ذكره المصنف . (٢) نحو : زيد كالأسد . (٣) مثل قول
العجاج : «يضحك عن كالبرد المُسْتَهَم» في أبيات من الرجز المشطور .
أنهَمَ البَرْد والشحم : ذاب . شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في الجلاء واللطفافة .
والشاهد في قوله : «عن كالبرد» فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل
بدليل دخول حرف الجر الذي هو (عن) عليها ، وحرف الجر إنما يدخل على الاسم .
(٤) صدره : خَلَّتِي الذَّنَابَاتِ شَهَالاً كَثَبًا ، والبيت للعجاج (- ٥٩٠ هـ)
يصف حمار وحش وأُنْثَه ، وقد اراد ورود الماء ممهن فرأى الصياد فهرب بهن .
«الذّنابات» جمع ذنابة وهي آخر الوادي ينتهي اليه السيل كما قال الأندلسي
شارح المفصل ، وقيل هو اسم مكان بعينه ، «كثبا» قريباً «أم اوعال»
هي هضبة في ديار بني تميم ، ويقال لها : ذات اوعال ، ويقال لكل هضبة فيها
اوعال : أم اوعال ، والأوعال : كيباش الجبل ، «كها» أي مثل الذّنابات
من البعد . والشاهد في قوله : «كها» حيث لُجِرَت الكافُ المكفي المتصل .

وقوله :

ولا ترى بعلاً ولا حلائلاً كه ولا كهن إلا حاظلاً (١)

وكقوله :

وإذا الحرب شمرت لم تكن كسي (٢)

وكقول الحسن رضي الله عنه : أنا كك وأنت كي (٣) .

(١) البيت لرؤبة بن العجاج أيضاً وهو من شواهد الرضي (٣١٩/٢) وغيره ، وفي رواية الرضي : فلا اري . . . إلا حائلاً ، وفسرها بالناقاة اذا لم تحمل أول سنة وأمثا «حاظلاً» فهو امم فاعل من : حظل الرجل المرأة اذا منعها من التزوج ، والمراد بالبعل ، والحلائل هنا : الحمار الوحشي والأثن التي تصعبه . المعنى : لا ترى من الأزواج والزوجات من يجبس نفسه على صاحبه ، ولا يتطلع إلى غيره كالحمار الوحشي وأثفه ، إلا من منع أنثاه قهراً على التزوج بغيره . والشاهد في قوله : «كه» و «كهن» حيث دخل الكاف في العبارتين على المكني ، وهو نادر ، وأكثر دخولها على الظاهر .

(٢) تمام البيت : «حين تدعو الكفاة فيها تزال» وهذا بيت أنشدته الفراء ، وقال : «أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب» .

(٣) قال الفراء : وحكى عن الحسن البصري : «أنا كك وأنت كي» . واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه . وحكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له من تمدون الصلوك فيكم؟ فقال : هو الغداة كأننا ، لكنه لما اضطر (يريد المعاج) أبدلها من حكها حكم ما هي في معناه وهو «مثل» فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل (أي كأننا) كما يحوره «مثل» .

ومذ ومنذ للابتداء في الماضي (١) . كثر ورودهما اسمين صرفوياً ما بعدهما باضمار كان (٢) ، والمحلية في الحال (٣) ، والجر هنا أحسن (٤) ولا تدخلان المكثفي (٥) . وحاشا للتنزيه (٦) ، وعدا وخلا للاستثناء مطلقاً (٧) ،

(١) في الرضي ، قال بعض الكوفيين : أصل « منذ » من إذ ، فركبوا ، وضم الذال للساكنين ، فالرفوع فاعل فعل مقدر ، فتقدير (ما رأيت) منذ يوم الجمعة : من إذ مضى يوم الجمعة ، أي من وقت مضى يوم الجمعة .
(٢) وفي المعنى : وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل مذ كان يومان ؟ واختاره السبلي وابن مالك .
(٣) أي والظرفية في الحاضر نحو ما رأيت مذ يومنا أي في يومنا .

(٤) قال ابن هشام في أوضحه : وبمعنى من وإلى معاً إن كان معدوداً نحو : مذ يومين ، أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . وفي « الإيضاح » : ذهب الكوفيون إلى أن « مذ ومنذ » إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، وذهب البصريون إلى أنها يكونان اسمين مبتدئين ، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنها ، ويكونان حرفين جارّين ، فيكون ما بعدهما مجروراً بها (قلت) وتجد التفصيل والتعليل فيه (ص ٢٣٣ - ٢٣٩) .

(٥) في (الألفية) : « بالظاهر اخصص منذ مذ البيت ، أي خصص بالاسم الظاهر دون المكثفي » . (٦) في الرضي وإذا استعمل « حاشا » في الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه ، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى . (٧) أي : ما يزين أو يشين ، وليستا كحاشا المشهورة بالتنزيه دائماً ، وأنه لا يستثنى بها إلا عند إرادة تنزيه المستثنى عما يشين .

ويكونان فعلين (١) . وواو القسم تخصّص بالظاهر (٢) ، وتاؤه بالله (٣) والرحمن ، ورب العالمين ، ورب الكعبة (٤) . وروي تحيانتك . وهو غريب (٥) .
ويجب حذف فعلها (٦) ، ولا يكونان للطلب ، وبأوه أعم ، وجوابه في طلب وفي غيره إيجاب باللام ، (٧) أو به وإيت في الاسمية ،

(١) ومن الألفية :

وحيث جرّاً فهما حرفان كما هما إن نصّبا فعلاّن
أي إن جررت بـ « خلا ، وعدا » فهما حرفا جرّ ، وإن نصبت بهما فهما فعلاّن ، وهذا مما لا خلاف فيه (ابن عقيل) . (٢) في المعنى : ولا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو : « والقرآن الحكيم » .
(٣) أي تخصّص بالله ، والرحمن الخ .

(٤) قال الزمخشري في « تالله لا كيدن أصنامكم » الباء أصل أحرف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ، أي إن المقسم عليه بها لا بدّ وأن يكون غريباً . وفي المعنى : وتختص بالتعجب وبإسم الله تعالى ، وربما قالوا : تربي ، وترب الكعبة ، وتالرحمن .

(٥) وغريب في الدين أيضاً لما روي عن النبي (ﷺ) « من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » أخرجه النسائي من حديث ابن عمر (رضي الله عنه) وفي الباب أحاديث كثيرة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى .

(٦) أي واو القسم والتاء .

(٧) الباء أصل أحرف القسم ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو : بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو : بالله هل قام زيد : أي أسألك بالله مستحافاً . (من المعنى) فالباء أعم من الواو والتاء في الجميع ، وربما قيل في قسم الطلب أيضاً : بالله لتفعلن ، فيكون خبراً بمعنى الأمر .

أد بانّ وحدهما^(١) ، وباللام والنون أو باحدهما في المضارع^(٢) ، ومع قد في الماضي^(٣) ، أو نفي بما أو لا أو إن^(٤) . وقد يحذف «لا» من الفعلية^(٥) .
ويحذف حروف القسم نحو : الكعبة لأفعلن^(٦) ، وحذف حرف الجر من أن وإن قياسي نحو : والله إن زيدا قائم ، وهي إذا منصوب عند الكسائي

(١) في الرضي : اعلم أن جواب القسم إما اسمية أو فعلية ، والاسمية إما مثبتة أو منفية ، فالمثبتة تصدر بإن مشددة أو مخففة ، أو باللام ، وإنما أوجب القسم بهما لأنها مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم . ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم أيضاً ، والقسم قبله مقدر ، فاعلى هذا ليس في الوجود عندهم (لام الابتداء) قالوا لأنك تقول : لطعامك زيد آكل ، فقد دخلت على غير الابتداء ، اهـ ملخصاً (٢/٣١٤) .

(٢) نحو : لانصرن ، ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة ، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة ، ويحكي عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون . هذا كله إن كان المضارع استقبالاً ، فإن كان حالاً فالجمهور جوازاً وقوعه جواباً للقسم خلافاً للمبرد ، وذلك لأنه متحقق الوجود فلا يحتاج إلى تأكيد بالقسم كما مر في المضارع ، والأولى الجواز إذ ربّ موجود غير مشاهد يصح إنكاره ، أنشد الفراء :

لئن تك قد ضاعت علي بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

وتقول : والله ليصلي زيد ، فيجب الاكتفاء باللام ، ولا يأتي بالنون لأنها علامة الاستقبال كما مر في المضارع (اهـ ملخصاً من الرضي) .

(٣) نحو : «لطعامك زيد قد آكل» .

(٤) نحو : لزيد ما هو قائم ، والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وإن في الدار أحد .

(٥) نحو : «تالله تتأتأ تذكر يوسف» . (٦) هذه غفلة عن أنه لا يجوز

الحلف بمخلوق وقد تقدم ، وفي «المغني» ويقال في القسم : الله لأفعلن .

والخليل ، مجرور عند الفراء وسيبويه (١) .

نحو: البرية: البطار

(يتبع)

(١) وقال المغني في حذف الجار أيضاً: يكثُر ويترد مع أن وأن نحو: «يَسْتَوْن عليك أن أسلموا» أي بأن، وذكر له شواهد كثيرة من الكتاب العزيز (١٥٦/٣) وفي الأشموني: (تبيينان) الأول: إنما اطرِد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولها بالصلة - الثاني: اختلفوا في محلها بعد الحذف، فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر تمسكا بقوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا دينٍ بها أنا طالبه

يجر «دين» (والبيت لهام بن غالب (الفرزدق) من قصيدة له، والشاهد في قوله: «ولا دين» حيث عطف الجرور وهو «دين» على المصدر المنسبك من أن المصدرية مع ما بعدها) - (ثم قال الأشموني): وذهب سيبويه والفراء إلى أنها في موضع نصب، وهو الأقيس (٢٧٢/٣) وقال في الانصاف: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم باضمار حرف الخفض من غير عوض، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفزون بها، قال الفراء: سمعناهم يقولون آله لتفعلن فيقول الحبيب: آله لا أفعلن، بألف واحدة مقصورة في الثانية، فيخفف بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً (٢٣٩/٣) .

استدراك: سبق لي في بحث الجرورات أن قلت (ص ٤٨) ان المؤلف

(رحمه الله) لم يذكر حروف الجر ومعانيها، ولا ما يختص منها بالظاهر، وما بجر الظاهر والمضمر، ولا ما يجر ملفوظاً ومحذوفاً - والآن تبين لي أن هذا مني وهم، سببه أنني لم اسبر الرسالة كلها جملة واحدة، وإنما قرأتها وعلقت عليها في فقرات متقطعة، ولما تم لي درسها وجدت في أواخرها بحث الحروف (حروف الإضافة) وهو هذا، وفيه بعض ما أشرت إليه كما يظهر من الشرح، فاقضى التنبه .

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الدين الكنتفراوي الاستاذ تانبولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٨ -

إن وأخواتها : تنصب المبتدأ ، ذا فاعل كان ^(١) ، أو ذا خبر ، موافقاً كان أو مخالفاً ، نحو : إن زبداً قائم ، وكان قائماً زيد ، وليت عندك عمرو ^(٢) .

(١) نحو : إن قائماً زبداً أو الزيدان ، والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها ، من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي ، نحو قائم الزيدان ، كما يجيزون نحو : في الدار الزيدان بعمل الظرف بلا اعتماد ، فقائم وفي الدار كلاهما مبتدأ عند الكوفيين ، وزيد أو الزيدان فاعل أغنى عن الخبر ، فإذا دخلت (إن) أو إحدى أخواتها نصبت المبتدأ وبقي الفاعل على حكمه ، وقد قال المؤلف في تعريف « المبتدأ الموافق ذي الفاعل » (ص ٢٩ من هذه الرسالة بشرحها) : هو شبه فعل أسند إلى فاعله الظاهر ، وكتبت : « المراد بشبه الفعل :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل والمنسوب » .
(٢) ذكر المؤلف هنا ثلاثة أمثلة ، فالأول : (إن زبداً قائم) مثال لنصب المبتدأ ذي الخبر الموافق « بان » ، وهو ما كان عين المبتدأ في المعنى ، لأن معنى (قائم) ذات انصفت بالقيام ، والمراد بها في هذا المثال ، (زيد) موصوفاً بالقيام ، والوصف في المعنى هو الموصوف ، وهذا معنى كون الخبر موافقاً . والثاني (كأن قائماً زبداً) مثال لنصب المبتدأ الموافق ذي الفاعل (بكأن) (وتقدم المراد بالموافق) وحكمه حكم الفعل مع فاعله الثالث (ليت عندك عمرو) -

« فإن » لتحقيق مضمون الجملة و « أن » لتأويلها بالمصدر ^(١) ، و « كأن »
 للتشبيه ، و « لكن » الاستدراك ^(٢) ، و « ليت » للتمني ^(٣) ، و « لعل »
 للترجي ^(٤) ، و يجرّ بها في عُقيل ^(٥) .

— مثال المحلّ المخالف ، وهو « عندك » المنصوب « بكأن » . ولا يخفى أن
 لفظ « عندك » ليس هو عمرّاً في معناه ولذا سموه (المخالف) ، فني (عندك
 عمرو) المحلّ أو المبتدأ الذي هو (عند) منصوب وناصبه معنوي وهو المخالفة ،
 فصار بعد دخول (ليت) منصوباً بعامل لفظي . وقد ينصب « ليت » الجزء من
 عند الفراء نحو ليت زيدا قائماً ، لأنه بمعنى : (تمنيت) ومفعوله : مضمون الخبر ،
 مضافاً إلى الاسم ، نحو : تمنيت قيام زيد . (انظر ص ٤٥ من هذه الرسالة) .
 (١) (إنّ) هي موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها ، و (أنّ)
 المنفوخة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها ، فمعنى بلغني
 أنّ زيدا قائم ، بلغني قيام زيد . (٢) هو تعقيب الكلام بفتحة ما يتوهم
 ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم نفيه ، قال الأشموني : وليست مركبة على الأصح ،
 وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إن » والكاف الزائدة لا التشبيهية ،
 وحذفت المحزة تخفيفاً . (٣) أي في الممكن والمستحيل نحو : ليت لي مالاً
 فأحسن ، وليت الشباب عائد . (٤) الترجي في المحبوب نحو : « لعلّ الله
 يحدث بعد ذلك أمراً » والإشفاق في المكروه ، نحو : (لعله أصابته حرفة
 الأدب!) وتكون عندهم للاستفهام نحو : « وما بدريك لعله يزكّي ؟ » .
 (٥) نحو :

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهره لعل أبي الغوار منك قريب
 وهو لكعب بن سعد الغنوي (نحو ٥١٠ هـ) من قصيدة يرثي فيها أبا الغوار ،
 واسمه هرم ، والشاهد في قوله : (لعلّ) حيث جرّ بها لفظ (أبي) والجرّ بها
 لغة (عُقيل) وهو أبو قبيلة .

كما أن «متى» في هذيل حرف إضافة بمعنى «مين»^(١) . ولا بدخان على الفعلية أبدأ ، ولها الصدر^(٢) إلا أن المفتوحة ، لأن الجملة معها كالمفرد ، ففتتح في محل المفرد ، كالفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه^(٣) ، والمفعول لغير

(١) كقول أبي ذؤيب الهذلي (توفي نحو ٥٢٧ هـ) يصف السحاب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نثيج

ترفعت : تصعدت وارتفعت . لجج : جمع لجة ، وهي معظم الماء . نثيج : صوت عال . والضمير في «شربن» للسحب ، وقد ضمنه معنى روين فعدها بالباء ، أو هي بمعنى (مين) . و(متى) : حرف جرم ، ولجج مجرور بها على لغة هذيل ، وهو الشاهد ، وجملة (لهن نثيج) صفة للجج ، أو حال من النون في شربن على زعم العرب . والمعنى : قال شراح هذا البيت إنه جاء على عقيدة العرب من أن للسحب خراطيم تدنو من البحر في بعض الأماكن فتأخذ من مائه بصوت مزعج ، ثم تصعد في الجو ، فيعذب ذلك الماء ، وينقل إلى حيث يريد الله فينزل مطراً . ولا مانع من أن يكون ذلك كتابةً عن تصعد الماء بواسطة حرارة الشمس ، وتنقله من جهة إلى أخرى بالهواء ، ثم نزوله على هيئة مطر ، وبذلك يتفق مع ما قرره علماء الطبيعة اهـ من منار السالك قلت : وهذا المعنى الأخير يتفق مع قول القائل :

كالبحر يطره السحاب وماله فضل عليه لأنه من مائه

(٢) كل ما بغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فترتبه الصدر كحروف النفي ، وكحروف التنبيه ، والاستفهام ، والتشبيه ، والتخصيص ، والعرض ، وغير ذلك ، وإنما لزم تصدير المقيس الدال على قسم من أقسام الكلام ، ليبنى السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم .

(٣) لما كانت «أن المفتوحة» - مع جزئها في تأويل المفرد ، لكونها مصدرية - وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه نحو : بلغني أنك قائم ، أي قيامك ، وعلمت أنك قائم أي علمت قيامك الخ .

قول وجوباً^(١) . وجواب القسم بلا لام ، فيجوز كسرهما ، والفتح أحسن^(٢) ،
وعن الطوال^(٣) ايجاب الفتح . وتكسر في محلّ الجملة كلابتداء^(٤) ، والصلة^(٥) ،
ومقول القول^(٦) ، وما في خبره لام^(٧) ، وما بعد واو الحال^(٨)
فان احتملها فوجهان نحو : مَنْ يَأْتِي^(٩) فإني أكرمه^(١٠) . ولا تخفف

(١) إذا قصد بالقول الاعتقاد الشامل للظن والعلم ، فإنها تفتح إذن كما
تفتح بعد الظن والعلم ، وأما إذا قصد بالقول الحكيمة ، فإنها تكسر لأنه
ابتداء للكلام المحكي . (٢) في الرضي الذي لخصنا عنه ما تقدم ، وكذا
كسرت في جواب القسم ، لأنه جملة لا محالة نحو : بالله إنك قائم ، (قال)
وقد تفتح إن في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها
اللام ، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد ، أي أقسمت بالله على قيامك .
(٣) محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من اهل الكوفة ، أحد أصحاب
الكسائي ، حدث عن الأصمعي ، وقدم بغداد ، وسمع منه ابو عمرو الدوري
المصري ، قال ثعلب : وكان حاذقاً بالقاء العربية ، مات سنة ٢٣٤ هـ . (بغية
الوعاة ص ٢٠) من الطبعة الأولى .

(٤) نحو : «إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً» .

(٥) في التنزيل : «وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة»

(أي تثقلها) . (٦) نحو : «قال : إني عبد الله» .

(٧) نحو : «إن ربهم بهم يومئذ لخبير» . (٨) نحو : «كما أخرجك

ربك من بيتك بالحق ، وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون» .

(٩) في الأصل تأتيني ، وهو سهو .

(١٠) فالكسر على جعل «إن» ومعها أيها جملة أجيبت بها الشرط فكأنه

قال : مَنْ يَأْتِي فهو مكرم ، والفتح على جعل «أن» وصلتها مصدراً مبتدأ ،

والخبر محذوف ، والتقدير : من يأتي فإكرامه موجود ، وما جاء بالوجهين قوله —

المكسورة^(١) ، وقد تخفف المفتوحة ، فتُلغى ، فتدخل الاسمىة والفعلىة^(٢) .
وأكثر دخولها على الفعلية بالسين أو سوف ، أو قد ، أو لا ، أو إن ، أو لن ، أو لم^(٣) .

تعالى « كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح ، فإنه غفور رحيم » قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح ، والكسر ، فالكسر على جعلها جملة جواباً لمن ، والفتح على جعل أن وصلتها مصدرأ مبتدأ خبره محذوف والتقدير : (فالغفران جزاؤه) .

(١) في الرضى : ولا يجوز عند الكوفيين إعمال الخففة . وفي المغني : فان دخلت على الاسمىة جاز إعمالها خلافاً للكوفيين وتعقبه الأمير فقال : وظاهره أن خلافهم في الإعمال مع الموافقة على الخففة ، مع أنهم يجعلونها نافية ، ولام الفرق بمعنى « إلا » وفي منار السالك : نقل عن الكوفيين أنهم لا يميزون تخفيف (إن) المكسورة ، ويؤلون ما ورد من ذلك على أن (إن) نافية ، واللام إيجابية بمعنى (إلا) . (٢) كتب الأستاذ الغلابي رحمه الله : إذا خفقت (أن) المفتوحة ، فذهب سببوه والكوفيين أنها مهملة لا تعمل شيئاً ، لافي ظاهر ولا مضر ، وتدخل حينئذ على الجمل الاسمىة والفعلىة ، وهذا ما يظهر أنه الحق ، وهو مذهب لا تكلف فيه ، والجمهور يرون أنها عاملة كالمشددة ، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً ، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة ، وفي قولم ما فيه من التكلف اه باختصار قليل (ج ٢/٣٢٧) من جامع الدروس العربية .

(٣) إذا وقع خبر (أن) الخففة جملة اسمىة لم يحتج الى فاصل ، فنقول : « علمت أن زيد قائم » وإن وقع خبرها جملة فعلية ، فان كان الفعل غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو : « وأن ابس للإنسان إلا ما سعى » « وأب يكون عسى قد اقترب أجلم » وإن كان منصرفاً دعاه لم يفصل أيضاً ، -

ويمسّن دخولها بلاهاً أيضاً كقراءة ابن محيصن «لمن أراد أن يتمّ الرضاعة»^(١)
وقول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا نشمرا أحدا^(٢)

— نحو: «والخامسة (أن غَضِبَ اللهُ عليها) في قراءة من قرأ بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينها إلا قليلاً» وقالت فرقة منهم ابن مالك: يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل، قال في الألفية: وإن يكن فعل ولم يكن دعا ولم يكن نصريفه ممتنعاً فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس، أو آو، وقليل ذكر (لو) ونحن الآن نتبع ترتيب «الموفي» في ذكر الشواهد على ما ذكر من الحروف الفاصلة نحو: «علم أن سيكون منكم مرضى» .

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

«ونعلم أن قد صدقتنا» «أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً»
«أيجسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه» «أيجسب أن لم يره أحد» ولم أر مثلاً للفصل بان وإنما رأيت بمن . قال الرضي: أو بأداة الشرط نحو: (علمت أن من يضربك أضربه) أو برُبّ نحو: (علمت أن ربّ خصم لي) على مذهب الكوفيين اهـ .

(١) برفع «بتم» . (٢) (وبح) كلمة ترحم، وقبل البيت:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتنا رشداً

أن تحملاً حاجة لي خف حملها وتضمنما نعمةً عندي بها وبدا

وهذه الآيات لا يعرف لها قائل . في المعنى: وزعم الكوفيون أن (أن) هذه هي الخففة من الثقيلة، شذت اتصالها بالفعل، وقوله هذا، بناء على أن الفصل واجب، والذي في الخلاصة أنه أحسن «فقط» (وفي الأمير) وقال مؤلفنا هنا: وأكثر دخولها على الفعلية بالسین الخ أي ومن الأقل، دخولها —

ويجوز رفع المعطوف على منصوبها نحو : إن زيدا وعمرو قائمان ، خلافاً
 للفراء فيما ظهر إعرابه ، دون ما خفي ، كقولنا : إن هذا وزيد قائمان (١) .
 وقل أعمال « كأن » مخففة كقوله :
 ويوماً توافيننا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (٢)

— على الفعلية من دون فصل ، ومنه قوله :

علموا أن يؤمّلون بخادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
 والمعنى : علموا أن الناس يرجون معروفهم ، فلم يخيبوا رجاءهم ، ولم يحوجهم
 إلى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوهم شيئاً بأعظم مسؤل . والشاهد
 في قوله : (علموا أن يؤمّلون) حيث استعمل فيه (أن) المخففة من التثنية ،
 ولم يفصل بين (أن) وجملة الخبر بفاصل من الفواصل المعروفة ، وهي ملغاة
 بالتخفيف لا عمل لها عند الكوفيين كما علمت .

(١) ذهب الفراء إلى أنه لا يجوز رفع المعطوف على منصوبها قبل تمام الخبر
 إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) بأن يكون مبنياً كمثل المؤلف ، أو مقصوراً
 نحو : إن الفتى وسعيد متعلان ، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو :
 إن محمداً ويحيى مسافران ، وانظر ما كتبناه في رفع تابع منصوب إن وأخواتها
 (ص ٤٥ و ٤٦) من هذه الرسالة .

(٢) هو لكعب بن أرقم البشكري بذكر امرأته ويمدحها . توافينا - تأتينا .
 مقسم - مُحَسَّن ، يقال : رجل قسم الوجه ، أي جميله . تعطو - تتطاول
 إلى الشجر لتتال منه . وارق - مورك . السلم - شجر ذو شوك ، واحدته سلمة .
 والمعنى ان هذه المحبوبة تأتي إلينا في بعض الأحيان بوجه نضر كأنها في قدها
 واعتدالها وخفتها ظبية تتناول الشجر المخصوص . قال في الأوضح : يروى (أي البيت)
 بالرفع على حذف الاسم أي كأنها (ظبية) وبالنصب على حذف الخبر ، أي كأن
 ظبية هذه المرأة ، وبالجر على أن الأصل كظبية ، وزيد « أن » بينهما .

وقوله : وصدر مشرق النحر كأن نديه حقان^(١)
وقد روبا بالرفع ، وهو الأشهر^(٢) .

حروف العطف^(٣) : الواو للجمع بلا ترتيب^(٤) ، وقال بعضهم ترتب ، وهو منقول
عن الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وعن الشيخين أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي ،
وأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء . وقيل إن الدخلة انفقوا على أنها لا ترتب^(٥) .

(١) البيت لم ينسب الى قائل معين ، وهو أحد الأبيات الخسنيين التي
لم يعرف قائلها كما قال البغدادي في خزائنه . النحر - أعلى الصدر أو موضع
الفلاة . حقان تثنية حقة بعد حذف التاء ، وهي الوعاء المعروف . والمعنى أن
هذا الصدر مضيء عنقه ، كأن الثديين فيه حقان (من العاج) في الاستدارة
والاكتناز ونديه امم (كأن) وحقان خبر .

(٢) أشرنا في البيت الأول الى وجوه الإعراب الثلاثة ، وعلى رواية الرفع
في البيت الثاني ، يكون امم (كأن) ضمير الشأن ، وندياه مبتدأ وحقان خبر ،
والجملة خبر كأن . وهذه الرواية أشهر كما قال المصنف .

(٣) أي عطف النسق ، من نسقت الكلام ؛ إذا عطفت بعضه على بعض ،
فالعنى العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض ، بتوسط أحد الأحرف
الآتية ذكرها . (٤) أي الاجتماع في الحكم بلا تقييد بجمعية أو زمام
أو مكان ، لا دليل في الواو على شيء منها . (٥) هذا مذهب جميع البصريين
والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والرعي وابن درستويه
- وبه قال بعض الفقهاء - أنها للترتيب . دليل الجمهور ، استعمالها فيما يستحيل
فيه الترتيب نحو : المال بين زيد وعمرو ، وتخاصم زيد وعمرو ، وفي التنزيل :
« وانجدي واركي » (انظر الرضي ٣٣٨/٢) .

والفناء للتعقيب^(١)، وشم للتراخي^(٢)، وأو وأم لواحد منهم^(٣) . وتجيء أوللاً ضرباً^(٤)،

(١) هو أن يكون المعطوف بها منصلاً بلا مهلة، والتعقيب في كل شيء

بحسبه نحو: «أماته فأقبره» ونحو: «فوكزه موسى ففضى عليه» .

(٢) نحو: «أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره» .

(٣) أي لامتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير كقوله: تزوج هنداً أو أختها .

وبعد الخبر للشك نحو: «لبثنا يوماً أو بعض يوم» أو اللإيهام نحو: «وأنا

أو إياكم لملى هدى أو في ضلال مبين» والمعنى أن أحد الفريقين منا ومنكم

لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، وأخرج

الكلام في صورة الاحتمال - مع أن من وحد الله وعبده فهو على هدى،

وأن من عبد غيره فهو في ضلال مبين - توطيئاً لنفس المخاطب ليكون

أقبل لما يلقى إليه . (منار السالك) . (٤) في الأوضح: والإيهام

عند الكوفيين وأبي علي، حكى الفراء: اذهب إلى زيد، أو دع ذلك فلا تبرح

اليوم (فأو للإيهام بمعنى بل) . وبمعنى (الواو) عند الكوفيين، وذلك عند

أمن اللبس كقوله:

قوم إذا سمعوا المربخ رأيتهم ما بين معجم مهرة أو سافع

وهو طميد بن ثور (في كتاب الوافي بالوفيات للصفدي أنه مات في حدود

السبعين للهجرة، وفي معجم الأدياء لياقوت: مات حميد بن ثور في خلافة

عثمان رضي الله عنه ج ١١ ص ١٣) أو سافع: آخذ بناصية فرسه . و (أو)

هنا بمعنى الواو، لأن البنية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو -

وهو الشاهد . والمعنى أن هؤلاء القوم أولو شجاعة ونجدة، إذا سمعوا

صوت المستغيث أمرعوا لأجابه، فبعضهم يلجم الأمهارة، والآخر يأخذ

بنواصيها (المنار) .

ومثلها الواو مع إمّا^(١) ، و (بل) لا يجاب النفي ، فلا يعطف بها على التثيت^(٢) .
و (لكن) للاستدراك^(٣) . و (أم) المتصلة لا تفارق المحزة

(١) عبارة الكافية : وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهماً ، وأم المتصلة لازمة لمحزة الاستفهام يليها أحد المستويين ، والآخر المحزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ، ومن ثم لم يميز : أرأيت زيداً أم عمراً ، ومن ثم كان جوابها بالنعين دون نعم أو لا . والمنقطعة كـ «بل» الخ .

وفي الشرح : اعلم أن الاحرف الثلاثة لأحد الأمرين أو أحد الأمور ، وأو وإما العاطفتان في المعنى سواء ، إلا في شيء واحد ، وهو أن (أو) يجيء بمعنى إلى أو إلا ، ونجيبه (أو) للاضراب بمعنى (بل) .

وفي الأوضح وشرحه : وزعم أكثر النحويين أن (إمّا) الثانية في الطلب والخبر - نحو : تزوج إمّا هنداً وإمّا أختها ، وجاءني إمّا زيد وإمّا عمرو - بمنزلة (أو) في العطف والمعنى ، فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة ، وبعد الخبر للشك والابهام ، وللتفصيل نحو : «إمّا شاكراً وإمّا كفوراً» والواو زائدة لازمة . (٢) قال المنفي : ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ، قال هشام : محال : ضربت زيداً ، بل إياك اه ومنهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته . وفي ابن عقيل : يعطف بيل في النفي والنهي فتكون كلكن في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت تقيضه لما بعدها نحو : (ما قام زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً) .

(٣) وفي ابن عقيل عند قول الناظم : «وأول (لكن) نفيًا أو نهياً» البيت أي : إمّا يعطف (بلكن) بعد النفي ، نحو : (ما ضربت زيداً لكن عمراً) وبعد النهي نحو : (لا تضرب زيداً لكن عمراً) وفي الرضي : أجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً نحو : جاءني زيد لكن عمرو ، حملاً على (بل) .

الاستفهامية^(١) ، والمقطعة للإضراب مع الشك في الثاني^(٢) ، و (إمّا) يجب تكرارها خلافاً للفراء^(٣) . وقد يجيء (أو) بمعنى الواو كقوله^(٤) :
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجائك قد قتلت أولادي
ومن العواطف : (أي) للتفسير^(٥) و (إلا) المثبتة^(٦) .

- (١) تقدم قول الكافية (وأم المتصلة لازمة لهجرة الاستفهام) الخ وفي المعنى :
أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل :
أزيد عندك أم عمرو ، قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو ، ولا يقال (لا) ولا نعم .
(٢) قال الفراء بقولون : هل لك قيسلنا حق أم أنت رجل ظالم ؟ يريدون
بل أنت . ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبدأ بمعنى بل والهجرة
جميعاً ، وإن الكوفيين خالفوه في ذلك قال ابن هشام في المعنى : والذي يظهر
لي قولهم ، إذ المعنى في «أم جعلوا الله شركاء» ليس على الاستفهام (١/٤٠) .
(٣) في المعنى : «إمّا» يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله
من شك أو غيره ، ولذلك وجب تكرارها في غير ندر . وقد يستغنى عن
(إمّا) الثانية بذكر ما يفني عنها نحو : إمّا أن تتكلم بخير وإلا فاسكت .
وقد يستغنى عن الأولى لفظاً ، وبعد أن أورد شاهدین لذلك (قال) :
والفراء بقيسه فيجيز : زيد يقوم وإمّا بقعد ، كما يجوز أو بقعد .
(٤) أي جرير ، يمدح معاوية بن هشام بن عبد الملك ، وقبله :
ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداه
والعيال جمع عيال بوزن سيد ، وهو من عاله بعوله : إذا قام بمصالحه ، وبرمت
تعبت وزناً ومعنى . وقد أوردته في المعنى شاهداً للكوفيين على أن (أو) تأتي
للإضراب ، (١/٥٨) . (٥) تقول : عندي عسجد أي ذهب ، وغضنفر أي أسد .
(٦) وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن
ذاك منفي بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفي .
م (٧)

حروف الشرط : إن للمستقبل غالباً ، وإن دخلت على الماضي ^(١) .
وقد تفتح همزتها ^(٢) ولو للماضي ^(٣)

(١) يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي ، وكذا (لو) للمضي على أيها دخلت قال تعالى : « لو يطيعكم في كثير من الأمر » هذا وضعها كما مر في الظروف المبنيّة (٣٦٢ / ٢ الرضي) . وقد تستعمل (إن) الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه : إما على أن يجوز التسكّم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه ، كقوله تعالى : « إن كان قبضه قد من قبّل فصدت » وإما على القطع بعدمه فيه ، وذلك المعنى الموضوع له (لو) كقوله تعالى : « إن كنت قلنت فقد علمته » وإما على القطع بوجوده نحو : زيد وإن كان فقيراً لكنه كريم ، وأنت وإن غضبت حلیم ، واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها انظر الرضي (١٠٢ / ٢) . (٢) في المعنى : (تنبيه) وقد ذكر (لأن) معان أربعة آخر ، (أحدها) الشرطية كأن المكسورة ، واليه ذهب الكوفيون وفي الرضي : والكوفيون جوزوا جزمه بأن المفتوحة الشرطية .

(٣) ذكر المعنى لها أوجه خمسة (أحدها) : لو المستعملة في نحو : لو جاءني لأكرمه ، وهذه تفيد ثلاثة أمور أحدها الشرطية ، أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها . (والثاني) : تقييد الشرطية بالزمن الماضي (قال) : وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت (إن) فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ، ولهذا قالوا الشرط (بإن) سابق على الشرط (بلو) وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ، عكس ما ينوّم المتبدئون ، ألا ترى أنك تقول : إن جئتني غداً أكرمتك ، فإذا انقضى الغد ولم يجي قلت : لو جئتني أمس أكرمتك . (الثالث) : الامتناع ، وقد اختلف النحاة في افادتها له ، وكيفية افادتها إياه على ثلاثة أقوال الخ (٦٨٩ / ١) .

وكثير اللام في جوايها^(١) . وتدخلان على الفعلية والاسمية^(٢) . و «أما» لتفصيل ما أجل في الذكر أو الذم^(٣) .

حروف الاستفهام : الهزة وهل ، ولها الصدر^(٤) . والهزة تكون للإينكار^(٥) . ويجوز حذفها كقوله « شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر^(٦) »

(١) نحو: «لو نشاء لجمعنا حطاما» ومن تجرده منها: «لو نشاء لجمعنا أجاجا» .
 (٢) أما دخولها على الجملة الفعلية فقد رأيت أمثله هنا ، وأما دخولها على الاسمية فقد تقدم بحثه في آخر الكلام على (الجوازم) عند قول المؤلف : ويجوز أن يكون الشرط جملة اسمية نحو: «إن امرؤ هلك» . (ص ١٢٢) .
 (٣) نحو قولك : هؤلاء فضلاء : أما زيد فعالم ، وأما عمرو فأدب ، وأما يبشر فطيب . (٤) وتدخلات على الجملة الاسمية والفعلية نحو : (أخالد شجاع أم سعيد) ؟ ونحو : أتعدتكم خليل ؟ وهل عليّ مجتهد ؟ وهل قرأت النحو ؟ (٥) نحو : «أتعبدون ما تنحتون» «أغير الله تدعون» ؟ (٦) أوله : «لعمرى ما أدري وإن كنت دارياً» والهزة مقدرة قبل (أم) المتصلة ، والأصل : أشعيث بالهمز في أوله ، والنون في آخره ، فحذفها للضرورة ، والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح . وقوله : شعيث ، مضمر ، ومنقر (بوزن درهم) من تميم ، ينتسب له شعيث . وأما سهم ، فمن قيس . أراد الشاعر هجوم بأنهم أذعيا في نسبهم اختلاط . والبيت الأسود بن بمر (مات نحو سنة ٢٣ قبل هـ) . ومثله قول المتنبّي :

أحيا - وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا
 أحيا فعل مضارع ، والأصل أحيا ، فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى : التعجب من حياته بقول : كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري ؟ وذكر المتنبّي له شواهد أخرى (٢/٣٦١) .

ويجوز دخولها على الاسم مع وجود الفعل ، بخلاف هل في الكل^(١) .
حروف الإيجاب : (بَلَى) للإيجاب النفي^(٢) ، و (نعم) للتقرير^(٣) ،
 و (إي) كنعم ، ويخص القسم المحذوف فعله^(٤) ، وأجل^(٥) ،

(١) لاشك أن الهمزة أعم تصرفاً ، أي إنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه
 (هل) ، ويراجع مجئها في الرضي ، وقال النحاة ان (هل) أصلها (قد)
 وهي من لوازم الأفعال ، فان رأيت فعلاً في حيزها مات إليه ودخلت عليه ،
 كما قال الشاعر النزل :

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا فذ رأته سمعت فوراً نخدمته

ك(هل) إذا مارأت فعلاً بجيزها حنت إليه ولا ترضى بفرقته !

(٢) أي إن (بلى) تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجرداً ، نحو :
 بلى في جواب من قال : ما قام زيد . أي بلى قد قام ، أو كان ذلك النفي
 مقروناً باستفهام ، فهي إذن انقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى :
 « ألسنت بربكم قالوا بلى » أي بلى أنت ربنا . قال في المغني : واعلم أن
 تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي .
 (٣) أي مقررة لما سبقها ، أي مثبتة ، سواء كان موجباً نحو (نعم) في جواب
 من قال : قام زيد ، أي نعم قام . أو منفيّاً نحو : نعم في جواب من قال
 ما قام زيد أي نعم ما قام .

(٤) نحو : « إي وربّي إنه لحق » وفعل القسم محذوف .

(٥) جواب مثل نعم ، فيكون تصديقاً للمخبر ، وإعلاماً للمستخبر ، ووعداً
 للطالب ، نحو : حضر الأستاذ . وهل حضر الأستاذ ؟ ونحو : « اجتهد » في
 دروسك » فتقول : أجل في ذلك كله كما تقول : نعم .

وجير^(١) ، وإن^(٢) .

حروف النفي : لم ولما ، لقب المضارع ماضياً^(٣) ؛ ولا ، للماضي المتكرر^(٤) ، والمستقبل^(٥) ، وورد للعالم^(٦) ، وإن ، للاستقبال بلا تأييد

(١) في الرضي : ويقوم مقام الجملة القسمية أيضاً بعض حروف التصديق ، وهو (جير) بمعنى : نعم ، والجامع أن التصديق ، توکید وتوثيق ، كالفقَسَم ، تقول : جير لأفعلن كأنك قلت : نعم والله لأفعلن ، وهي مبنية على الكسر ، وقد يفتح ككيف .

(٢) نحو قوله :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

وهي حرف جواب بمعنى : نعم ، والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، مدح عبد الملك بن مروان ، ومصعب بن الزبير ، ولقب بالرقيات لأنه نزل بنسوة اسم كهن (رقية) وقبله :

بكر العواذل في الصُّبْحِ ح بلمني وأومهنه

وبكر بالتخفيف : خاص بأول النهار . والهاء هاء السكت .

(٣) أي قلب معنى الفعل المضارع للمضي ، ويجوز انقطاع نفي مني «لم» ، ومن ثمّ جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع في (لما) وقد تقدم هذا في بحث الجوازم (ص ١١٨) من هذه الرسالة .

(٤) نحو : «فلا صدّق ولا صلّى» .

(٥) في المغني : وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها ،

نحو : «لا يجب الله الجهر بالسوء» . (٦) ويتخلص المضارع بها للاستقبال

عند الأكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم ، بالاتفاق ،

مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال . ١٠ هـ

ولا تأكيد^(١) . وما وإن ، للحال ، والماضي القريب منها^(٢) .

حروف الاستثناء : إلا ، واللام ، بعد (إن) النافية ، كقوله :

شأت بيمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد^(٣)

ونصب «كَلَاةً» في قراءة «وإن» كَلَاةً لِمَا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ ، بتقدير :

(أرى)^(٤) .

محمد بهبهني البيطار

(يتبع)

(١) تقدم مثل هذا للمؤلف في نواصب الفعل المضارع . (ص ١١٤)

(٢) نحو : «وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله» «وإن أدري لعله فتنة

لكم ومناجى الى حين» «إن أردنا إلا الحسنى» .

(٣) فائذة هذا القول هي عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل صحابية مبايعة

مهاجرة ، أخت سعيد أحد العشرة . تخاطب به عمرو بن جرهموز قاتل الزبير

ابن العوام ، في وقعة الجمل (أو قبلها) . شأت : بيست وجمدت والقصد :

الدعاء على القاتل . حلت : وجبت . والمعنى : أشل الله بك أيها القاتل ، لأنك

قتلت مسلماً ، ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل : «ومن يقتل مؤمناً

متعمداً . . . الآية) .

وفي منار المسالك : نقل عن الكوفيين أنهم لا يجيزون تخفيف (إن)

المكسورة ، وبؤولون ما ورد من ذلك على أن (إن) نافية ، واللام إيجابية

بمعنى (إلا) .

(٤) الكوفيون يجعلون (إن) نافية ، ويقدرن فعلاً ، أي : وما أرى

كَلَاةً إلا ليؤفيناهم ، و (ما) صلة ، أو نكرة بمعنى حقا .

الموفي في النحو الكوفي
 للسيد صدر الدين الكفراوي الاستاذ ابو الحسن البجلي الحنفي
 علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٩ -

حروف النداء : « يا » أعم^(١) . و (أي ، والمهزة) للقريب .
 وأيا وهيا وآي وآآي للبعيد^(٢) .

حروف التنبية : ألا ، وأما ، لها الصدر^(٣) ، و (ها) تدخل على

(١) فإنها تدخل على كل نداء ، وتتمين في نداء اسم الله تعالى ، وفي باب الاستغاثة نحو : بالله للمسلمين ! وينادي بها القريب والبعيد .
 (٢) في الرضي : وقد جاء : اء (بهزة بعدها ألف) و ءاي (بهزة بعدها الف ، بعدها ياء ساكنة) وقال : (وأيا وهيا ، وآآ ، وآآي ، ووا) في البعيد . قلت : وقد تقدم حكم المنادى والمستغاث والمندوب سيفي بحث « النداء والمنادى » (٦٤ - ٧٠) من هذه الرسالة .

(٣) في الرضي : اعلم أن (ألا وأما) حرفا استفتاح ، يبدأ بها الكلام ، وفائدتها المعنوية تو كيد مضمون الجملة ، وكأنها مركبتان من همزة الإنكار ، وحرف النفي ، والإنكار نفي ، ونفي النفي إثبات ، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق ، فصارا بمعنى (إن) إلا أنها غير عاملين ، تدخلان على الجملة خبرية كانت أو طلبية . . . وتختصان بالجملة بخلاف (ها) وفائدتها اللفظية كون الكلام بدمها مبتدأ به ، وقد نسب التنبية اليها (٣٥٣/٢) قلت : وتجيد الشواهد عليها في حرفها من معني اللبيب .

المفرد أيضاً^(١) .

حروف التحضيض^(٢): هلاً ، وألاً ، ولوما ، ولولا ، لها الصدر ،

في المستقبل للحض ، وفي الماضي لوم^(٣) .

(١) وأما (ها) فتدخل - على اسم الإشارة ، وعلى ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو «ها أنتم أولاء» وعلى التعت أي في النداء نحو: يا أيها الرجل ، وعلى اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف ، يقال : ها الله بقطع الهزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألفها وحذفها (انظر المعني) واعلم انه ليس المراد بقولك : (ها أناذا أفعل) أن تعرف المخاطب نفسك ، وأن تعلم أنك لست غيرك ، لأن هذا محال ، بل المعنى فيه استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة ، قال تعالى : «ها أنتم أولاء تحبونهم» فالجمله بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ، ولا محل لها إذ هي مستأنفة (عن الرضي ملخصاً) . (٢) إن معناها إذا دخلت في الماضي التوخيخ والوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له ، فهي في المضارع بمعنى الأمر ، ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ، إلا أنها تتمم كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنه من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات . (٣) ذكر في الأوضح من هذه الحروف لولا ولوما نحو «لولا نزل علينا الملائكة» «لو ما تأتينا بالملائكة» قال : ويساويها في التحضيض والاختصاص بالأفعال هلاً ، وألاً (بالشديد) وألاً (بالتخفيف) قال الناظم :

وبها التحضيض من هلاً ، وألاً ، وألاً ، وأراً لئيسنها الفعلا

حروف المصدر : « ما » للفعلية ^(١) و « أن » ^(١) و « لو » ^(٢) ،
 وقد يرد أن بمعنى « إذ » كقوله جل جلاله : « عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ
 الْأَعْمَى ^(٣) » . و « أن » للاسمية ، إلا أن تخففتها تدخل على الفعلية أيضاً ^(٤) .
 ولا يرد (أن) للتفسير ^(٥) .

(١) « ما » المصدرية نوعان ، زمانية وغير ما ، فغير الزمانية نحو « وضاعت عليهم
 الأرض بما رحبت » أي برحبها ، وزمانية نحو : « وأوصاني بالصلاة والزكاة
 ما دمت حياً » أي مدة دوامي حياً . وتوصل بالفعل المتصرف ، إذ الذي
 لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به .

(٢) أن هذه موصول حرفي وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعاً كان نحو
 « وأن تعفو أقرب للتقوى » أو ماضياً نحو : « لولا أن مَنَّ اللهُ علينا » .
 (٣) تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أن) إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع
 هذه بعد وء أو يود نحو « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ » « يودُّ أحدهم لَوْ يُعَسِّرَ »
 ومن وقوعها بدونها قول الأعشى :

وربما فات يوماً جل أمرهم من التأني وكان الحزم لو عَجِبُوا

(٤) أي كما تجيء ، عندهم إن الشرطية بمعنى « إذ » أيضاً كقوله تعالى
 « وإن كنتم في ريب » وقوله « إن كنتم مؤمنين » .

(٥) وقد تقدم شرح هذا عند قول المؤلف : وقد تخفف المفتوحة ، فتلني ،
 فتدخل الاسمية والفعلية (ص ١٤٨) . (٦) أن للتفسير : هي المسبوقة بجملة
 فيها معنى القول دون حروفه ، نحو : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك »
 وفي المنني : وزعم الكوفيون أن (أن) هذه ، هي الخففة من التثنية ،
 شذء اتصالها بالفعل .

حرفا الاستقبال : السين ^(١) وسوف ^(٢) .

حرف التعريف : «أل» للعهد ^(٣) ، أو الاستغراق ^(٤) أو الجنس ^(٥) .

حرف التوقع : «قد» للتقريب في الماضي ، والتحقيق في الحال ،
والنقل في الاستقبال ^(٦) .

حرف الردع : كلا . وقد جاء بمعنى «حقاً» ^(٧) .

(١) حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه الاستقبال ، وينزل منه منزلة الجزء ،
ولهذا لم يحمل فيه مع اختصاصه به - وليس مقطوعاً من سوف خلافاً للكوفيين
قلت ورجح ابن مالك مذهبه (انظر الأمير على المعنى) .

(٢) مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف ، والثاني للكوفيين .

(٣) إما أن يكون مصحوبها مفعولاً ذكرياً ، نحو «فيها مصباح ، المصباح
في زجاجة ، الزجاجية كأنها كوكب دري» أو ذهنياً نحو «إذما في الغار» .
ونحو : «إذ يباعدونك تحت الشجرة» . (٤) نحو : «وخلق الإنسان
ضعيفاً» . ونحو «إن الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا» .

(٥) نحو «الرجل أقوى من المرأة» . (٦) ففيه إذن ثلاثة معان

مجتمعة : التقريب ، والتحقيق ، والتوقع ، وقد يجتمع مع التحقيق ، وتقريب
الماضي من الحال ، التوقع ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، أي يكون
المصدر ، متوقفاً . (٧) الردع بمعنى الزجر ، فإذا قال إنسان : فلان
يرتكب الإثم ، فيقول الآخر : كلا ، ردعاً له ، أي ليس الأمر كما تقول .
وتكون بمعنى «حقاً» وفي التنزيل «كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى» .

حروف الزيادة^(١) : الباء في الحال بعد « ليس »^(٢) والخبر بعد « ما » ،
وما يشبهها في غيرها سماع^(٣) ، و « مين » في الموجب وغيره نحو قوله تعالى :
« بغفر لكم من ذنوبكم »^(٤) و « اللام » قليلاً^(٥) . و « لا » بعد واو العطف^(٦) .

(١) إنما سميت هذه الحروف (حروف الزيادة) لأنها قد تقع زائدة ،
لأنها لا تقع الا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضاً
حروف الصلة لأنها بتوصل بها الى زيادة الفصاحة ، او الى اقامة وزن او سجع
او غير ذلك . (٢) نحو : « أليس الله بكاف عبده » وقد ذهب الكوفيون
الى أن خبر « كان » وأخواتها ، والمفعول الثاني لظنفت بنصبان على الحال ،
فمعنى قوله : الباء في الحال بعد « لبس » أي يزداد الباء في خبر لبس الذي
يعرب حالاً . (٣) نحو : ما زيد يراكب ، وتزاد سماعاً في المفعول به نحو :
ألقى يده ، وتضمر كثيراً مع لفظ الجلالة في القسم نحو : الله لأفمان ،
وشاذاً قليلاً في غيره كقول رؤبة (خبر) لمن قال له : كيف أصبحت ؟
وبقية البحث في الرضي (٢/٣٠٥) . (٤) ف (مين) في حيز الإيجاب ،
وهي داخلة على المعرفة كما رأيت ، وفي غير الموجب نحو قوله : ما رأيت من
أحد ، والكوفيون والأخفش لا يشترطون كونها في غير الموجب ، ودخولها
في النكرات ، كما يشترط البصريون . (٥) نحو « وإذبو أنا لإبراهيم
مكان البيت) لقوله : « ولقد بوأنا بني امرائيل » . (٦) نحو : « ما جاءني
زيد ولا عمرو » قال في المعنى : ويسمونها زائدة ، وليست زائدة البتة ،
ألا ترى أنه اذا قيل : ما جاءني زيد وعمرو ، احتمال أن المراد نفي مجيء كل
منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعها وقت المجيء ، فاذا جيء بلا ،
صار الكلام نصّاً في المعنى الأول اه .

و «ما» بعد إذا ، ومتى ، وأيّ وأين الشرطيات ^(١) ، وحرف الجر ^(٢) ،
 وإف ، بعد ما المصدرية قليلاً ^(٣) ، ولما ، وأن بعد لمّا ^(٤) ، وبين القسم
 ولو ^(٥) ، وبعد بعض نواصب المضارع كما ذكرنا ^(٦) .

الجملة اسمية وفعلية ^(٧) : وأصلها التمام ، فلا إعراب لها إلا إذا قامت

(١) في المعنى : وتزاد بعد أداة الشرط جازمة كانت نحو : «أبنا نكونوا
 بدركم الموت» «ولمّا تخافن» أو غير جازمة نحو : «حتى إذا ما جاء وما
 شهد عليهم سمهم» وفي الرضي : ويموز اتصال (ما) الزائدة بإن ، وأيان ،
 وأين ، ومتى ، إذا أفادت معنى الشرط ، نحو : «إذا ما تكرمني أكرمك» الخ .
 (٢) نحو : «فما رحمة من الله انت لهم» وقلّت زيادتها بعد المضاف نحو :
 من غير ما جرم . (٣) نحو :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأته على السنّ خيراً لا يزال يزيد

(٤) نحو : «فلما أن جاء البشير» .

(٥) نحو : «وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً» .

(٦) وفي الرضي : وأجاز الألفش أن تنصب (أن الزائدة) .

(٧) الجملة : قول مؤلف من مسند ومسند إليه ، والاسمية هي التي صدرها

اسم ، والفعلية هي التي صدرها فعل نحو : «جاء الحق ، وزهق الباطل» ،

إن الباطل كان زهوقاً» . وقد عقد ابن هشام في المعنى باباً فيما يجب على

المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه ، لاحتفاله للاسمية والفعلية ، لاختلاف

التقدير ، أو لاختلاف النحويين ، وذكر لذلك عشرة أمثلة (٤٠/٢) .

مقام المفرد؛ فالأول^(١) كالمستأنفة^(٢)، والمعتزلة^(٣)، والصلة^(٤)، وجواب القسم^(٥)،

- (١) أي القسم الأول وهو الجُمْل التي لا محل لها .
 (٢) المستأنفة أوضحت من قولهم الابتدائية ، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على المصدرة بالابتداء ، ولو كان لها محل ، والمستأنفة نوعان (١) المفتوح بها النطق نحو : «الله نور السموات والأرض» ومنه الجمل المفتوح بها السور .
 و (٢) المنقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان ، رحمه الله ، وقوله تعالى في شأن ذي القرنين : «قل سأتلو عليكم منه ذكرا ، إنا مكنا له في الأرض» .
 (٣) كقول عوف بن محمّد الخزازي مات (نحو ٢٢٠هـ) من قصيدة :

إِن الثَّانِينَ - وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمِي إِلَى تَرْجَمَانِ

وقوله : وبلغتها دعاء للمخاطب بأن يبلغها ، وأبو المنهال هذا هو أحد العلماء الأديباء ، انظر ارشاد الأريب (٩٥/٦) ثم ان الجملة المعتزلة بين شيئين تنفيذ الكلام تقوية وتسديداً ، أو تحسينا ، وقد وقعت في مواضع كالمبتدأ وخبره ، والفعل ومرنوعه ، والفعل ومنصوبه ، والشرط والجواب ، والحال وصاحبها ، والصفة والموصوف ، وحرف الجر ومتعلقه ، والقسم وجوابه ، وتجد شواهدا في المغني وغيره .

- (٤) الواقعة صلة للموصول الاسمي كقوله تعالى : «قد أفلح من تزكى» فن في موضع رفع ، والصلة لا محل لها . او الحرفي كقوله سبحانه : «نخشى أن تصيبنا دائرة» والمراد بالموصول الحرفي : الحرف المصدرى - وهو يؤول ما بعده بمصدر .

(٥) في الكتاب الكريم : «والقرآن الحكيم ، إنك لمن المرسلين» قال في المغني (٥٤/٣) : ومن أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو : «أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة ؟ إن لكم كالتا تحكون» «وإذ أخذ الله -

وجواب الشرط ^(١) ، والتابعة لجملة لا محل لها ^(٢) ، والثاني ^(٣) كالظبر ^(٤) ،

— ميثاق بني اسرائيل ، لا تعبدون إلا الله « » واذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم « وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستيفان قاله كثيرون منهم الزجاج ، وبوضحه : « وإذ أخذ الله ميثاق بني اسرائيل لتبينته للناس » وقال الكسائي والفراء ومن وافقها التقدير : بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم (أن) فارتفع الفعل ، وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده :
وقولوا ، وأقيموا وآتوا .

(١) غير الجازم : « كإذا ، ولو ، ولولا » نحو : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ، لفسدت الأرض » . أو الجازم نحو : « إن تعلم تقدم » ، ومما أحسن أثبت « أما الأول ، فالظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها .

(٢) نحو : « اذا نهضت الأمة ، بلغت من الجهد الغاية ، وأدركت من الظفر النهاية » فجملة بلغت جواب شرط غير جازم وهو (اذا) فلا محل لها من الاعراب ، ومثلها جملة (أدركت) المعطوفة عليها .

(٣) أي القسم الثاني — وهو ماله محل من الاعراب .

(٤) ومحل الرفع إن كان خبراً للمبتدأ ، أو الأحرف المشبهة بالفعل ، أو لا النافية للجنس نحو : « العلم يرفع قدر صاحبه ، إن الفضيلة تعشق ، لا ظالم سيرته محمودة » والنصب إن كان خبراً عن فعل غير واقع ، أي غير متعدي ، نحو : « أنفسهم كانوا يظلمون » ونحو : « وما كادوا يفعلون » .
وخبر « كان » عند الكوفيين والمفعول الثاني لـ « ظننت » يمربان (حالاً) .

والحال (١) ، والمفعول (٢) ، والمضاف إليه (٣) ، والشرطية الاسمية (٤) ،
والتابعة لجملة لها محل (٥) ، أو المفرد (٦) .

(١) نحو : « وجاءوا أباهم عشاءً بيكون » .
(٢) نحو : « قال إني عبد الله » فجملة (إني عبد الله) في محل نصب
مفعول به لقال .

(٣) نحو : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » فيوم مضاف ، والجملة
بعده مضاف إليه في محل جر ، والتقدير : هذا يوم نفع الصادقين صدقهم .
(٤) الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم ، مثال المقرونة بالفاء :
« ومن يضل الله فما له من هاد » فجملة « فما له من هاد » من المبتدأ والخبر
في محل جزم جواب الشرط . والفاء المقدرة كالموجودة في مثل قوله :
« من يفعل الحسنات الله يشكرها » ، ومثال المقرونة بإذا : « وإن تصبهم
سبينة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » فجملة « إذا هم يقنطون » في محل جزم
جواب الشرط أيضاً .

(٥) ومحلها مجبب المتبوع نحو : « العلم ينفع ويرفع » فجملة ينفع
خبر المبتدأ ، ومحلها الرفع ، وما بعدها معطوفة عليها ، والمعطوف له حكم
المعطوف عليه .

(٦) قال ابن هشام في المغني : ومن غريب هذا الباب قولك : « قلت لهم
قوموا ، أولكم وآخركم » يعني بدل الجملة من الجملة ، لا المفرد من المفرد ،
إذ المتبادر في المثال بدل المفرد ، وإن لم يتسلط عامل الأول ، فيغتفر
في التابع ما لا يفتقر في الأوائل . وقال الفراء ، في قراءة بعضهم :
« فشربوا منه إلا قليل منهم » إن (قليل) مبتدأ حذف خبره : أي لم يشربوا .

وكلُّ جملة خبرية فضلة ، بعد إنكرة محضة ، نعت^(١) . وبعد معرفة محضة حال^(٢) . وبعد غير المحضة لتحتملها^(٣) ، ما لم يتعين أحدهما^(٤) أو غيرهما بدليل^(٥) .

(١) في التزليل : « حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه » ، « لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم » ، « من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه » فهذا هو النوع الأول - وهو الواقع صفة لا غير ، لوقوع الجمل الفعلية والاسمية بعد التكرات المحضة وهي « كتاباً » « قوماً » « يوم » .

(٢) نحو « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » وهذا هو النوع الثاني ، وهو الواقع حالاً لا غير ، لوقوع الجملة الاسمية بعد المعرفة المحضة - وهي « الصلاة » .

(٣) نحو : « وهذا ذكر مبارك أنزلناه » فلك أن تقدر جملة « أنزلناه » نعتاً للتكررة وهو ذكر ، وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً منها ، لأنها قد تخصصت بالوصف « مبارك » وذلك بقربها من المعرفة - وهذا هو النوع الثالث ، ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لها بعد المعرفة : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار » فان المعروف بالجنسي بقرب في المعنى من التكررة ، فيصح تقدير « نسلخ » حالاً ، أو وصفاً .

(٤) نحو : « لولا كتاب من الله سبق » بتعين كون « سبق » نعتاً ثانياً ، لا حالاً من الكتاب ، لأن الابتداء لا يعمل في الحال ، ولا من الضمير المستمر في الخبر المحذوف لأن الحال لا يذكر بعد (لولا) كما لا يذكر الخبر .

(٥) نحو : « زارني زيد سأكافئه » أو إن أنسى له ذلك » فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ، ولكن السين وإن مانعان ، لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال ، ويتعين حينئذ الاستئناف .

المحل : إن تعلق بفعل نفعه مفعول فيه له ^(١) ، وإلا فيقع صفة ، وحالاً ،
 وخبراً ، ومبتدأ . ويعمل كالفعل ، وهو بعد المعرفة والنكرة كالجمل ^(٢) ،
 ثم إن المحل إذا وقع خبراً وكان نكرة ، يرفع نحو : البرء يوم ، والصوم
 شهر ، وإلا فينصب على الخلاف ، ومثله الجار والمجرور ^(٣) .

(١) نحو : «سرت يوماً ، وسريت ليلاً» .

(٢) حكم المحل - ومثله الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة - حكم الجمل ،
 فهما صفتان في نحو : «رأيت طائراً فوق غصن ، أو على غصن» ، لأنها بعد نكرة
 محضة ، وحالان في نحو : «رأيت الهلال بين السحاب» ، أو في الأفق ، لأنها
 بعد معرفة محضة ، ومتمماتان لها نحو : «بعجيتي الزهر في أكمامه والتمر على أغصانه» ،
 لأن المعرفة الجنسي كالنكرة ، وفي نحو : «هذا ثمر يافع على أغصانه» ،
 لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ، وخبران نحو : «زبد عندك أو في
 الدار» ، ومبتدآن نحو : «عندك زيد ، أفي الله شك» وهذه أمثلة
 لوقوع المحل صفة و و الخ .

(٣) قال الكوفيون : الناصب أمر معنوي - وهو كونهما محالين للمبتدأ ،
 أي ان الخبر مخالف للمبتدأ معنى ، اذ معنى (العند) ليس هو (زيد) وهذه
 المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب فتنصب الخبر .

هذا وقد اعتمدنا في ذكر الجملة وأقسامها وأحكامها ، وفي ذكر أحكام
 ما يشبه الجملة - وهو المحل والجار والمجرور على البابين الثاني والثالث من الجزء
 الثاني من كتاب المغني لابن هشام .

الجامعة

في تبيان الفرق بين المذهبين البصري والكوفي

نختم هذا الشرح بنقل نبذة مما ختم به الجلال السيوطي (- ٩١١ هـ) كتابه : « الافتراح في علم النحو » المطبوع في حيدرآباد الدكن - الهند سنة ١٣١٠ قال رحمه الله تعالى :

« قال ابن جنّي - بعني في كتابه (الخصائص الذي طبع الجزء الأول منه بمصر ١٣٣١ هـ = ١٩١٣ م) الكوفيون علامون بأشعار العرب مطعمون عليها ، وقال أبو حيان ، في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، الذي يختار جوازه ، لوقوعه في كلام العرب كثيراً ، نظماً ونثراً . قال : ولنا متعبدين باتباع مذهب البصريين ، بل تتبع الدليل ، وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً ، ووبوا عليه بخلاف البصريين .

ثم قال السيوطي : شرط المستنبط شيء من مسائل هذا العلم ، المرتقي عن رتبة التقليد ، أن يكون عالماً بلغة العرب ، محيطاً بكلامها ، مطلعاً على نثرها ونظمها ، وبكفي في ذلك الآن الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات والأباني ، وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب ، وأن يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك إليهم ، لئلا يدخل عليه شعر مولد أو مصنوع ، عالماً بأحوال الرواية ليعلم المقبول روايته من غيره ، وبإجماع النخبة كيلا يحدث قولاً زائداً فارقاً ، اذا قلنا بامتناع ذلك . (وقال) لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين ، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خلفها الظاهر ، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه

بقياس ولا تأويل ، بل يقول : إنه شاذ أو ضرورة ، كقوله في التمييز :
والفعل ذو التصريف نزرأ سُبْقاً» وقوله في مد المقصور : «والعكس في الشعر
يقع» . قال ابن هشام : وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقتين .
وختم السيوطي بحثه في المسألة الرابعة من الكتاب السابع الذي جعل مسأله
في أحوال مستنبط هذا العلم واستخرجه (وقد رتب مؤلفه هذا في أصول النحو
على مقدمات وسبعة كتب) نافلاً عن ابن جني في الخصائص قوله : إذا أدرك
القياس الى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره
فدع ما كنت عليه اه . وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه : نقض الاجتهاد
إذا بان النص بخلافه اه .

وقد وقفنا في تعليقاتنا هذه على آخر ما وجدناه في نسخة المؤلف رحمه الله من
«الموفي في النحو الكوفي» وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

محمد بهجة البيطار



توثيق النصوص

- ١- الموفى فى النحو الكوفى (١٦ صفحة)
مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد الرابع والعشرون، رمضان ١٣٦٨ - العدد ٣
- ٢- الموفى فى النحو الكوفى للسيد - ٢ - (٢٣ صفحة)
مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد الرابع والعشرون، ذى الحجة ١٣٦٨ - العدد ٤
- ٣- الموفى فى النحو الكوفى - ٣ - (٢٤ صفحة)
مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد الخامس والعشرون، جمادى الثانية ١٣٦٩ - العدد ٢
- ٤- الموفى فى النحو الكوفى (١٦ صفحة)
مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد الخامس والعشرون، رمضان ١٣٦٩ - العدد ٣
- ٥- الموفى فى النحو الكوفى - ٥ - (٢٤ صفحة)
مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد الخامس والعشرون، ذى الحجة ١٣٦٩ - العدد ٤
- ٦- الموفى فى النحو الكوفى - ٦ - (١٦ صفحة)
مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد السادس والعشرون، ربيع الأول ١٣٧٠ - العدد ١
- ٧- الموفى فى النحو الكوفى (٢٤ صفحة)
مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد السادس والعشرون، جمادى الثانية ١٣٧٠ - العدد ٢
- ٨- الموفى فى النحو الكوفى - ٨ - (١٦ صفحة)
مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد السادس والعشرون، رمضان ١٣٧٠ - العدد ٣
- ٩- الموفى فى النحو الكوفى - ٩ - (١٣ صفحة)
مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد السادس والعشرون، المحرم ١٣٧١ - العدد ٤